GIEM

158

إعادة التفكير في السياسة الاقتصادية العامة

Volume No. 158, JULY 2025 - SAFAR 1447

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

مجلة شهرية علمية تعنى بشؤون الاقتصاد الإسلامي وعلومه

تصدر الكترونياً عن مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

وهي وقف لوجه الله تعالى

هيئة تحرير المجلة

- الدكتور سامر مظهر قنطقجي: رئيس التحرير.
- الدكتور على محمد أبو العز: الجامعة الأردنية، البنك الإسلامي الأردني - الأردن.
- الدكتور عامر محمد نزار جلعوط: دكتوراه في الاقتصاد المالي الإسلامي - سورية.
- الأستاذ حسين عبد المطلب الأسرج: كاتب وباحث اقتصادي مستقل - مصر.
- الدكتور أحمد ولد امحمد سيدي: المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية- موريتانيا.
- الدكتور فؤاد بن حدو: جامعة الشهيد أحمد زبانة، غليزان - الجزائر.

أسرة تحرير المجلة

رئيس التحرير: الدكتور سامر مظهر قنطقجي / رئيس التحرير

مساعدو التحرير:

- الأستاذ إياد يحيى قنطقجي / مساعد تحرير الموقع الالكتروني - ماجستير اقتصاد / اختصاص نظم تعليم الكتروني.
- الأستاذة جمانة محمد مراد / مراجعة لغوية - مدرسة اللغة العربية في ثانويات حماة.

الإخراج الفني: فريق عمل مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية www.kantakji.com

إدارة الموقع الالكتروني: Kantakji-tech

رؤية المجلة

منصة علمية تجمع الخبراء وأصحاب الأقلام الواعدة في الاقتصاد الإسلامي وعلومه

سعيًا نحو اقتصاد رشيد وعادل

وسعيًا نحو تفعيل الإفصاح والشفافية لانضباط السوق وتحقيق العدالة فيه

تعنى مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية؛ بالاقتصاد الإسلامي وعلومه؛ كالاقتصاد، وأسواق المال، والمحاسبة، والتأمين التكافلي، والتشريع المالي، والمصارف، وأدوات التمويل، والشركات، والزكاة، والمواريث، والبيوع، من وجهة نظر إسلامية، إضافة إلى دراسات مقارنة.

وكل ذلك ضمن إطار فقه المعاملات.

مجتمع GIEM

مجموعة تخص مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية على واتساب تعنى بالإجابة عن أسئلة واستفسارات حول قضايا تتعلق بالاقتصاد الإسلامي وعلومه.

يمكن الانضمام تلقائيا؛ بمسح الرمز في الصورة المبينة، أو بالضغط على الرابط.

تُنشر الأسئلة وأجوبتها في كتاب الفتاوى المالية، رابط التحميل.

فهرس المحتويات

رؤية المجلة ٣

فهرس المحتويات ٤

لوحة رسم: الزهرة ٧

بريشة محمد حسان السراج

إعادة التفكير في السياسة الاقتصادية العامة ٨

د. سامر مظهر قنطقجي

الاقتصاد الفضي من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي ١٠

هيام سامي الزعبي

النموذج الألماني المتكامل لعلاقات العمل ١٤

د. عبد المنعم دهمان

الصكوك الخضراء والتوجهات العالمية نحو الاستثمار المسؤول اجتماعيًا ٢١

د. نجلاء عبد المنعم

الفرق بين النقود الإلكترونية والنقود التقليدية والعملات المشفرة ٢٩

د. حمزة المصباح الطاهر البلولة – السودان

دور الذكاء الاصطناعي فى تطوير مؤسسات الوقف الإسلامي ٤٤

حسين عبدالمطلب الأسرج

فقه الإغاثة في السيرة المحمدية: ٥٠

دراسة في الأسس والتطبيقات

محمد الحليمي

جنات النوينو

من يحمل ديون الحكومة الأمريكية المنطادية ٥٨

حتى عندما قام بنك الاحتياطي الفيدرالي وأصحابها الأجانب بتفريغ سندات الخزانة في الربع الرابع؟

Wolf Richter

THE WORLD TODAY IS A VERY DANGEROUS PLACE ٧٠

Dr. Saad Al-Harran

مشروع التغيير الإيجابي المستدام ٧٢

بن جدو أحمد

متطلبات بيئة الصيرفة الإسلامية.....٨٩

د. وراق على وراق ناصر

شروط النشر

- تدعو أسرة المجلة المختصين والباحثين والمهتمين إلى نشر علوم الاقتصاد الإســـــلامي وتأسيسها لإثراء صفحات المجلة بنتاجهم العلمي والميداني؛ سواء اللغة العربية، أو الإنجليزية، أو الفرنسية.
- تقبل المجلة المقالات والبحوث النوعية في تخصصات الاقتصاد الإســـــلامي جميعها، وتقبل المقالات الاقتصادية التي تتناول الجوانب الفنية ولو كانت من غير الاقتصاد الإسلامي. وتخضع المقالات المنشورة للإشراف الفني والتدقيق اللغوي.
- تعتبر الآراء الواردة في مقالات المجلة معبرة عن رأي أصحابها، ولا تمثل رأي المجلة بالضرورة.
- المجلة منبر علمي ثقافي مستقل يعتمد على جهود أصحاب الفكر المتوقد والثقافة الواعية للمؤمنين بأهمية الاقتصاد الإسلامي.
- ترتبط المجلة بعلاقات تعاون مع مؤسسات وجهات إسلامية وعالمية لتعزيز البحث العلمي ورعاية وإنجاح تطبيقاته العملية، كما تهدف إلى توسيع حجم المشاركات لتشمل الخبراء البارزين والفنيين والطلبة المتميزين.
- يحق للكاتب إعادة نشر مقاله سواء ورقيا أو إلكترونيا بعد نشره في المجلة دون الرجوع لهيئة التحرير مع ضرورة الإشارة لذلك.
- توجه المراسلات والاقتراحات والموضوعات المراد نشرها باسم رئيس تحرير المجلة على البريد الالكتروني: رابط.
- لمزيد من التواصل وتصفح مقالات المجلة أو تحميلها كاملة بصيغة PDF يمكنكم زيارة موقعها، أو التفاعل على صفحتها على الفيسبوك؛ حيث يمكنكم الاشتراك والمساهمة في نشر الأخبار.
- قواعد النشر: – تتضمن الصفحة الأولى عنوان المقال واسم كاتبه وصفته ومنصبه، – عند الاستشهاد بالقرآن الكريم، تكتب السورة والآية بين قوسين (وننصح بالاستعانة بالرابط)، أما الحديث النبوي فيصاحبه السند والدرجة (صحيح، حسن، ضعيف) (وننصح بالاستعانة بالرابط)، – يجب أن يكون المقال خاليًا من الأخطاء النحوية واللغوية قدر الإمكان، ومنسقًا بشكل مقبول، ويستخدم نوع خط واحد للنص – العناوين الفرعية والرئيسة تكون بنفس الخط مع تكبيره درجة واحدة ولا مانع من استخدام تقنيات الخط الغامق أو الذي تحته سطر، والمجلة ستقوم بالتدقيق اللغوي والتنسيق على أي حال – الصفحة قياس A4 بهوامش عادية Normal يستخدم فيها الخط Traditional Arabic بقياس ١٦ – ويترك فراغ بين الأسطر بقياس ١.٢، ولا يوضع قبل عـــــــلامات الترقيم فراغات بل توضع بعدها، أما نوع خط الحواشي فهو Times New Roman بقياس ١١.

لوحة رسم: الزهرة

بريشة محمد حسان السراج
دكتور مهندس في تاريخ العمارة الإسلامية

إعادة التفكير في السياسة الاقتصادية العامة

د. سامر مظهر قنطقجي
رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

@ FB , LinkIn , Youtube

إن الاعتقاد الكامل بفعالية الأسواق وخاصة في الأسواق المالية وبقدرتها التصحيحية كان مبالغٌ فيه كثيرًا، وثبت أن ذلك خاطئ بسبب تكرار حدوث الأزمات المالية العالمية، وارتفاع حدة آثارها السلبية. وهذا مقارب للاعتقاد بفعالية التخطيط المركزي للشيوعية والاشتراكية وقد ثبت أن أخطاءه قاتلة.

فبمقابل مبدأ الحرية الاقتصادية الرأسمالية غير المنضبطة (دعه يعمل دعه يمر)، هناك مبدأ الضبط الكامل للاشتراكية والشيوعية، وبينهما مبدأ يجمع بين المبدأين، لخصه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي أرسى الضابط ثم أطلق الحرية الاقتصادية: **(لا يَبِعْ حاضِرٌ لِبادٍ، دَعُوا النَّاسَ يَرْزُقِ اللَّهُ بَعْضَهُمْ مِن بَعْضٍ)**، فاشترط الإفصاح والشفافية لجميع رواد السوق مُمهداً لممارسة الحرية الاقتصادية بشكل عادل.

ويُعدُّ مبدأ العدالة مبدأ لازمًا لنجاح أي نظام اقتصادي ولاستمراره أيضًا، وبذلك فلا حاجة لأطراف السوق أن تخوض معارك ضارية فيما بينها سعيًا لحصول كل طرف منها على مكتسباته، سواء كانوا عمالاً أو فلاحين أو غير ذلك، فالعدل حق للجميع، يقول الله تعالى مخاطبًا مجتمع المؤمنين: **يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ۚ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ** (المائدة: ٨)، فحتى لو ظُلمتم فلابد من العدل، وهذه قوة مصدرها أمر الله تعالى لإقامة العدل، وعلى ولاة الأمور تبني ذلك وتحقيقه، يقول عمر رضي الله عنه: يزع

الله بالسلطان ما لا يزع بالقرآن. ولأجل ذلك أوجد عمر رضي الله عنه وظيفة محتسب السوق ليكون رقيبًا عليه.

وتحقيق العدل في الاقتصاد مطلوب، كعدالة التوزيع، وعدالة إعادة التوزيع أيضًا، فمثلاً توزيع العوائد بين الشركاء قائم على مبدأ الغُرم بالغنم، لتيحمل كل منهم نصيبه من المخاطر وعدم تحميلها لطرف دون آخر، ويتحمل شركاء المال في المضاربة الخسارة دون المضارب بعمله ما لم يتعدَّ أو يُقصّر. أما صور إعادة التوزيع فتكون بتوزيع الإرث كما جاءت بها الآيات الكريمة لتحقيق العدل على مستوى الأسرة، وكذلك بتوزيع الزكاة على مستحقيها كما جاءت به الآية الكريمة لتحقيق العدل على مستوى المجتمع.

يجدر بالاقتصاد أن يحقق الأمن الاجتماعي للوصول إلى إرساء السعادة بين الناس، وهذا لا يقتصر على بحبوحة المال بينهم، بل هناك مسؤوليات اجتماعية يجب توافرها بين أفراد المجتمع المؤمن منه وغير المؤمن، ليسود العدل، وليتحقق تكافؤ الفرص بين الناس. فالإنسان ليس مجرد آلة تأكل وتشرب بما يضمن إنتاجها، بل هو كائن اجتماعي له حياته الخاصة والعامة، وله ارتباطاته بخالقه وبغيره من البشر، ولابد من ضمان ضرورياته وحاجياته ليعيش بكرامة، فيشترك مع غيره بموارد، ويختص بموارد أخرى طبقًا لاجتهاده. لذلك لا تتبع العدالة الاجتماعية منطق الأسواق ولا منطق الدولة المتدخلة، بل الضروريات والحاجيات اللازمة تأمينها لكل فرد بما يكفل له حياة كريمة.

إن أسوأ منتج جاءت به الأنظمة الاقتصادية الوضعية هو التضخم، وهو وليد سلوكياتها، وجزء من طبيعة نظامها المالي، فهذه الأنظمة إذا لم تخلق نقوداً جديدة باستمرار وقد سورتها بالربا، فستنهار تلك الأنظمة. وقد حذّر القرآن الكريم من التضخم الذي يذهب بالقيمة، لأنه يُتعب الفقراء، ويُدمر المدخرات، ويزيد غنى الأغنياء، فيزيد ذلك فجوة الثراء بين الطبقات. قال تعالى: **الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا** (البقرة: ٢٧٥)، لقد خلطوا بين البيع والربا ولم يقفوا عند الفوارق بينها، فصار اقتصادهم متخبطًا بسبب التضخم الذي أصابه، وما السلوك الطائش الذي لم يسبق له مثيل للاقتصاد الأمريكي في ثمانينيات القرن الماضي، والذي كان يساوي أسعار الفائدة كما أثبته فريدمان، إلا دليل على ذلك.

حماة (حماها الله) ٦ صفر ١٤٤٧ هـ الموافق ٣١ تموز/يوليو ٢٠٢٥ م

الاقتصاد الفضي من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي

هيام سامي الزعبي

استاذ مساعد في الاقتصاد والمصارف الإسلامية

الاقتصاد الفضي مصطلح يشير إلى الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالفئات العمرية الكبيرة من السكان، خصوصًا كبار السن الذين يشكلون نسبة متزايدة في التركيبة السكانية العالمية، ويهتم بتلبية احتياجات كبار السن من خدمات صحية، تأمينات، إسكان، واستثمارات مالية.

إن النظرة التقليدية للاقتصاد عن كبار السن هي أن زيادتهم تؤثر على الإنتاجية الاقتصادية، ويشكلون ضغطًا على النظام الصحي، وعلى الخدمات العامة، والميزانيات الحكومية، وأنظمة المعاشات والتقاعد.

لكن بالنظر إلى قطاعات الترفيه نجدها موجَّهة بشكل كبير إلى قطاع الشباب دون كبار السن، ومع ذلك فإن العديد من الدول في الوقت الحاضر بدأت بالاتجاه إلى قطاع الترفيه لكبار السن، وايجاد فرص استثمارية للقطاع الخاص والتسويق له، أهمها مواسم السفر لدى كبار السن وتميزها عن بقية الأعمار بسبب عدم ارتباطها بمواسم الدراسة أو الأعياد أو الأعمال الرسمية، كما أن طبيعة الترفيه لدى كبار السن تتيح فرص استثمارية لكنها غير مستغلة، ويعود ذلك إلى سيطرة الفكر التقليدي على الاستثمار، وهذا ما له تأثير على عدم تضمين كبار السن في المنظومة الاقتصادية.

فلابد من تغيير النظرة إلى الاقتصاد الفضي فهو يحمل فرص استثمارية، بالرغم أن معظمها غير مستغل حتى الآن، ذلك أن الاستثمارات المرتبطة بالاقتصاد الفضي دائماً ما تركز على ما يحتاج إليه كبار السن، لا ما يريدونه، فالكثير من الفعاليات الترفيهية والثقافية والفكرية يمكن تنفيذها عن بُعد.

المفهوم والأهمية

يبرز الاقتصاد الفضي نتيجة لزيادة العمر المتوقع وانخفاض معدلات الولادة في العديد من الدول، وهذه التحولات الديموغرافية تتطلب نماذج اقتصادية جديدة تدعم رفاه كبار السن، وتنطلق دراسة هذا النوع من الاقتصاد من منظور الاقتصاد الإسلامي من عدة منطلقات تتعلق بالعدالة، والرعاية الاجتماعية، وتوزيع الثروة بما يتلاءم مع الشريعة الإسلامية، حيث يتمحور التركيز على:

- تعزيز التكافل الاجتماعي: الاقتصاد الإسلامي يُبرز أهمية التكافل الأسري والمجتمعي، حيث تُعتبر رعاية كبار السن واجبًا دينيًا وأخلاقيًا.
- تحقيق العدالة الاقتصادية: تقديم الدعم المادي والخدمات لكبار السن من خلال أدوات مثل الزكاة والوقف.
- تنشيط الاقتصاد عبر أنشطة مباحة: تشجيع الصناعات المخصصة لرعاية كبار السن بما يتفق مع الضوابط الشرعية.

أسس الاقتصاد الفضي من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي

الرعاية المالية والاجتماعية

الإسلام يشجع على توفير الدعم المالي لكبار السن من خلال الزكاة، التي تُخصص للفئات المحتاجة، بما في ذلك الفقراء وكبار السن الذين يعجزون عن العمل، كما أن مؤسسات الوقف يمكن أن توفر موارد مستدامة لدعم الخدمات الصحية والإسكان لكبار السن.

الاستثمار المباح

يتمحور الاقتصاد الإسلامي حول استثمار الأموال في أنشطة لا تخالف الشريعة الاسلامية، يمكن الاستثمار في قطاع الصحة، المستشفيات، والمرافق المصممة لخدمة كبار السن.

دور الأسرة والمجتمع

في الاقتصاد الإسلامي، الأسرة هي حجر الأساس في رعاية كبار السن، حيث يُعدّ الاهتمام بالوالدين واجبًا شرعيًا، مما يخفف العبء على الدولة مقارنة بالنماذج الاقتصادية التي تعتمد كليًا على برامج الرعاية الحكومية.

تحديات الاقتصاد الفضي من منظور إسلامي

١. التحول الثقافي: مع انتشار القيم المادية، انخفض الاهتمام برعاية كبار السن وتنصل الأفراد عن واجبهم، وهذا يتعارض مع القيم والمبادئ الإسلامية.

٢. التمويل المستدام: تحتاج المجتمعات المسلمة إلى تطوير وابتكار حلول مالية إسلامية تلبي احتياجات الاقتصاد الفضي، كصناديق استثمار قائمة على أسس الشريعة الإسلامية.

٣. التوازن بين الدولة والأسرة: يجب إيجاد توازن بين دور الأسرة في رعاية كبار السن ودور الدولة في توفير البنية التحتية والخدمات.

أدوات الاقتصاد الإسلامي في دعم الاقتصاد الفضي

- الزكاة والصدقات: توفر مصدراً مستداماً لدعم الاحتياجات الأساسية لكبار السن.
- الوقف: يمكن تخصيص أوقاف لتطوير مراكز صحية ومرافق سكنية لكبار السن.
- الصكوك الإسلامية: إصدار صكوك لتمويل مشاريع خاصة بالاقتصاد الفضي بما يتماشى مع الشريعة الإسلامية.
- التأمين التكافلي: تطوير أنظمة تأمين صحي واجتماعي لكبار السن تعتمد على المبادئ التكافلية.

خاتمة

يشكل الاقتصاد الفضي فرصة لتحفيز النمو الاقتصادي مع الالتزام بالقيم الإسلامية التي تركز على التكافل والرعاية الاجتماعية، من خلال أدوات الاقتصاد الإسلامي، وخاصةً أن روح الاقتصاد الفضي تتوافق ورؤية الشريعة الإسلامية، والمبادئ الإسلامية السامية تتعلق برعاية فئات المجتمع وخاصةً كبار السن مما يمكن من تحقيق نموذج اقتصادي إنساني ومستدام يضمن لكبار السن حياة كريمة، كما أن تطوير هذا القطاع يعزز من دور المجتمعات المسلمة في مواجهة التحديات الديموغرافية بشكل عادل وشامل.

ويتوجب على الاقتصاديين الإسلاميين تسليط الضوء على الرؤية الإسلامية الاقتصادية للاقتصاد الفضي، لمواكبة التطور الاقتصادي العالمي أولا، وضمان أن هذه المبادرات الاقتصادية تكون منبثقة عن الفكر الاقتصادي الإسلامي ومبادئه وتلبي الاحتياجات وتحقق المقاصد الإنسانية والبشرية وفق المنظومة الإسلامية.

والنظر إليه من كونه اقتصاد غير ربحي في توفير الاحتياجات والسلع والخدمات في رعاية كبار السن، وتوظيفهم التوظيف الأمثل في المجتمع؛ وهذا ما يتميز به الفكر الاقتصادي الإسلامي أنه اقتصاد شمولي يجمع بين الاستثمار من جهة، وما يتبعه من عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك وغيرها، وبين الدور الاجتماعي الذي يمثل المسؤولية الاجتماعية لجميع أفراده، وتشجيعه نحو الابتكار في الوسائل والآليات

التي تحقق الموازنة والشمول والاتجاه نحو الاقتصاد الحقيقي الذي يراعي جميع أطراف العملية الاقتصادية من المنتجين والمستهلكين والمجتمع كله، والنتيجة تطوير وتجديد للاقتصاد الفضي وإعادة مفهومه.

النموذج الألماني المتكامل لعلاقات العمل

د. عبد المنعم دهمان

مدرب واستشاري تطوير الأعمال - ألمانيا

الحلقة ٢ / ٢

تناولنا في مقالنا السابق النموذج الألماني لعلاقات العمل، الذي يرتكز على أربعة أركان متينة تضمن استقرارًا اقتصاديًا واجتماعيًا فريدًا، هذه الأسس هي:

المفاوضات القطاعية: نظام قوي ينظم العلاقة بين أصحاب العمل والنقابات على مستوى كل قطاع، مما يخلق توازنًا ومرونة.

التعاون الثلاثي: شراكة وثيقة بين الحكومة، أصحاب الأعمال، والعمال، لضمان شبكات حماية اجتماعية عادلة للجميع.

المشاركة في اتخاذ القرار: فلسفة تتبنى إشراك العاملين في القرارات داخل بيئة العمل.

الاستثمار في التدريب والتأهيل المهني: تركيز عميق ومستمر على تطوير مهارات الأفراد.

ركز مقالنا السابق على الركنين الأول والثاني، وكيف أسهمت المفاوضات الجماعية والتعاون الثلاثي في بناء بيئة عمل متوازنة ومرنة. الآن، ننتقل للغوص في الركنين المتبقيين، وهما المشاركة في اتخاذ القرار وأهمية الاستثمار في الإنسان من خلال التعليم المهني والتدريب المستمر.

ثالثًا – المشاركة في الإدارة (Mitbestimmung):

معادلة ألمانية لتوازن القوى داخل المؤسسات

في ألمانيا، لا يُنظر إلى العامل على أنه مجرد منفّذ للمهام، بل هو **شريك أساسي في صنع القرار** داخل المؤسسة. هذا المبدأ، المعروف باسم **Mitbestimmung** (المشاركة في الإدارة)، ليس مجرد سياسة عمالية، بل هو جزء لا يتجزأ من الإطار القانوني لحوكمة الشركات، ويهدف إلى تحقيق توازن دائم بين مصالح رأس المال ومصالح العمل.

يُطبق هذا النظام من خلال مسارين رئيسيين:

- **تمثيل العمال في مجالس الإشراف (Aufsichtsrat)**: وهي مجالس تشرف على إدارة الشركة.

- **مجالس العمل (Betriebsräte)**: وهي هيئات تمثل العمال داخل الشركات.

التمثيل في مجالس الإدارة:

بعد الحرب العالمية الثانية، وتحديداً في مناطق النفوذ البريطاني في ألمانيا، فُرِضَ لأول مرة نموذج يضمن **التمثيل المتساوي بين العمال والمساهمين** في مجالس الإشراف لشركات الفحم والحديد. كان هذا جزءاً من جهود إعادة هيكلة الصناعة الألمانية والحد من نفوذ النخب الصناعية التي ساهمت في تمويل الحرب.

لم تتردد النقابات العمالية في استغلال هذا التحول، وضغطت لتوسيع نطاق تطبيق هذا المبدأ ليشمل باقي القطاعات. وقد تم ترسيخ هذه المشاركة قانونيًا خلال الفترة ١٩٥٢ – ١٩٧٦، لتصبح ألمانيا إحدى الدول القليلة عالميًا التي تطبق هذا المستوى من إشراك العمال في حوكمة الشركات[1].

تحدد القوانين الألمانية إطاراً واضحًا لتمثيل العمال بناءً على حجم الشركة:

- **التمثيل الجزئي (الثلث)**: في الشركات التي يتراوح عدد موظفيها بين ٥٠٠ و ١٩٩٩، يجب أن يشكل ممثلو العمال **ثلث أعضاء مجلس الإشراف**.
- **التمثيل شبه المتساوي (النصف مع تصويت مرجّح)**: في الشركات التي يزيد عدد موظفيها عن ٢٠٠٠، يشكل العمال **نصف أعضاء المجلس**. ومع ذلك، يُمنح ممثلو المساهمين "صوتًا مرجّحًا" في حال تساوي الأصوات، أي أن صوتهم يُحسب بوزن أكبر لكسر التعادل.
- **التمثيل المتساوي الكامل**: في بعض الشركات التاريخية الكبرى، خاصةً في قطاع الفحم والحديد، يتم تخصيص **٥٠٪ من المقاعد للعمال** دون إعطاء الأفضلية التصويتية لأي طرف[2].

على الرغم من أن التمثيل المشترك لا يمنح العمال سيطرة مطلقة على الشركة، إلا أن الدراسات تشير إلى أن هذا النموذج **يعزز الاستقرار المؤسسي وجودة الحوار الاجتماعي**. قد يكون التأثير المباشر على مؤشرات مثل الأرباح أو الأجور محدوداً، ولكن الأثر غير المباشر، من حيث **بناء الثقة، وتقليل النزاعات، وتحسين مناخ العمل**، مما ينعكس إيجابًا على استدامة الشركات وقدرتها على البقاء والنمو.

---

[1] Hannes Schneider & David J. Kingsman – The German Co-Determination Act: Mitbestimmungsgesetz (1976) (1976)

[2] Ewan McGaughey – The Codetermination Bargains: The History of German Corporate and Labour Law (2015, Columbia Journal of European Law)

كما أظهرت بعض الأبحاث الأوروبية أنه لا توجد أدلة قوية تدعم الفرضية التي تشير إلى أن هذه المشاركة تعرقل النمو أو تجعل الشركات تتردد في التوسع لتجنب متطلبات التمثيل العمالي. بل على العكس، يمكن أن تساهم في بيئة عمل أكثر استقراراً وإنتاجية.

ومن تجربة ميدانية خلال عملي في عام ٢٠٢٢ في إحدى شركات تصنيع قطع السيارات في ألمانيا، لمست بنفسي كيف تُمارس هذه الشراكة بشكل يومي، كان بإمكان العاملين التواصل بسهولة مع ممثليهم، سواء من خلال اقتراحات رسمية أو حتى محادثات عفوية على أرض المصنع. هذا الانفتاح خلق بيئة يشعر فيها العامل بأنه ليس مجرد ترس في آلة الإنتاج، بل هو **صاحب صوت مسموع** وله دور فعّال في مسار الشركة.

مجالس العمل: صوت العمال في تفاصيل اليوم المهني

تُعتبر **مجالس العمل** (**Betriebsräte**) ركنًا أساسيًا آخر في هيكل تمثيل العمال داخل الشركات الألمانية. هذه المجالس لا تقتصر مهامها على القضايا الاستراتيجية الكبرى، بل تمتد لتشمل **المشاركة اليومية في اتخاذ القرارات** التي تمسّ تفاصيل حياة العاملين بشكل مباشر.

تتمتع مجالس العمل بصلاحيات واضحة وملموسة، فهي تشارك في:

- **تنظيم ساعات العمل**: تضمن توازنًا بين احتياجات العمل وحقوق العاملين.
- **صياغة سياسات الأجور**: تساهم في تحديد أجور عادلة ومنصفة.
- **ضمان أمان الوظائف ورفاهية الموظفين**: تقدم اقتراحات لتحسين بيئة العمل وحماية حقوق العاملين.

تشير بعض الدراسات، مثل تحليلات Addison, Schnabel, Wagner (2001)، إلى وجود علاقة **إيجابية معتدلة** بين وجود مجلس عمل وارتفاع طفيف في الأجور والإنتاجية. ومع ذلك، يظل إثبات هذه العلاقة بشكل قاطع تحديًا، بسبب تداخل عوامل متعددة كحجم الشركة، طبيعة القطاع، والبيئة التشريعية الشاملة[1].

[1] Addison, J. T., Schnabel, C., & Wagner, J. (2001) "Works Councils in Germany: Their Effects on Establishment Performance" Oxford Economic Papers, 53(4), 659–694.

ما هو مؤكد، أن وجود **مجلس عمل فاعل يسهّل عملية التفاوض الداخلي**، ويمنح العاملين شعوراً عميقًا بالشراكة والانتماء للمؤسسة. وهذا الشعور غالبًا ما يؤدي إلى **استقرار إداري** ينعكس إيجابًا على كفاءة الأداء العام للشركة.

رابعًا – الاستثمار في التدريب والتطوير المهني:

رأس المال البشري في قلب النموذج الألماني

في جوهر النموذج الألماني لعلاقات العمل، يقف **الاستثمار في التدريب والتعليم المهني** كأحد الدعائم الأساسية للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. إنه ركيزة استراتيجية لرؤية بعيدة المدى ترى في **الإنسان أهم أصول المؤسسة**. هذا الاستثمار لا يُنظر إليه كتكلفة مؤقتة، بل كقيمة مضافة تتراكم وتنمو على مدى السنوات.

يستند هذا التوجه إلى **نظام التعليم المهني المزدوج (Dual System)**، الذي يدمج بسلاسة بين التعلم النظري في المدارس والمعاهد المهنية، والتدريب العملي المكثف داخل بيئة العمل الحقيقية. بهذه الطريقة، لا يُعدّ العامل مجرد متلقٍ للمعرفة، بل ممارسًا لها في سياقها الفعلي، ما يجعل المهارات المكتسبة أكثر عمقًا، والتأهيل أكثر ملاءمة لاحتياجات سوق العمل المتغيرة.

استثمارات ألمانيا في التدريب المهني : أرقام تعكس رؤية استراتيجية

الاستثمار في التدريب والتأهيل المهني لا يعتبر مجرد تكلفة، بل استراتيجية وطنية تهدف لبناء قوة عاملة قادرة على التكيّف والابتكار. تتشارك الحكومة والقطاع الخاص في تحمل هذه المسؤولية، وهذا ما يتضح جليًا من خلال الأرقام التالية:

فلقد خصصت الحكومة الألمانية، جزءاً كبيراً من ميزانيتها لدعم التوظيف والتدريب، وفق ما يلي:

- **ميزانية ٢٠٢٤**: تم تخصيص حوالي **١٠.٤ مليار يورو** لبرامج دعم التوظيف. من هذا المبلغ، وُجه نحو **٢.٥ مليار يورو** بشكل مباشر لدعم التدريب المهني وتأهيل الشركات.

- **ميزانية ٢٠٢٥** : في خطوة تعكس التوجه الاستراتيجي نحو تعزيز هذا الجانب، تم رفع هذا المبلغ إلى **١٢ مليار يورو** . خُصص منها نحو **٣.٤ مليار يورو** تحديداً لدورات التدريب المهني المستمرة، مع تخصيص حوالي **١.٣ مليار يورو** من هذا المبلغ للموظفين فقط[1] .

هذه الأرقام تبرهن على إيمان الدولة العميق بضرورة الاستثمار في مهارات الأفراد كركيزة أساسية للاقتصاد .

بينما، في عام ٢٠٢٠، وصل إجمالي إنفاق الشركات الألمانية على التدريب الداخلي ضمن نظام التعليم المهني المزدوج (Dual System) إلى **١١.٦ مليار يورو**، وقد شهد هذا الرقم ارتفاعًا طفيفًا في عام ٢٠٢١ ليبلغ حوالي **١١.٧ مليار يورو** .

يعكس هذا الإنفاق التزام الشركات بتوفير تدريب عملي مستمر لموظفيها عبر عقود طويلة الأجل، مما يضمن اكتسابهم للمهارات اللازمة ومواكبتهم للتطورات .

أثر الاستثمار المهني على علاقات العمل : الثقة المتبادلة كرأس مال اجتماعي

عندما تستثمر الشركات في تأهيل وتطوير موظفيها، فإنها ترسل إشارة واضحة للعامل : "**نراك شريكًا في المستقبل.**" هذا النوع من الاستثمار يعيد تعريف العلاقة بين العامل وصاحب العمل. يتحول العامل من مجرد عنصر إنتاج إلى **شريك استراتيجي** يُبنى عليه تطور المؤسسة واستدامتها .

لقد أثبتت التجربة الألمانية أن هذه الشراكة في تطوير المهارات تعزز بشكل كبير من :

- **الولاء المؤسسي** : يشعر العامل بانتماء أكبر للشركة .
- **الاستقرار الوظيفي** : تقل نسبة التغيير الوظيفي، مما يحافظ على الخبرات .
- **المرونة في مواجهة التغيرات التكنولوجية** : يصبح العامل أكثر قدرة على التكيف مع التقنيات الجديدة .

[1] Entwurf des Bundeshaushalts 2024" und "Entwurf des Bundeshaushalts 2025

كما يساعد هذا النظام على **تقليل التكاليف المرتبطة بتوظيف عمالة غير مدربة**، إذ يخلق مساراً داخلياً لبناء القدرات المهنية التي تتماشى تماماً مع احتياجات الإنتاج. وهذا يؤدي بدوره إلى رفع كفاءة العمليات وتقليل نسب دوران الموظفين.

تُثبت هذه الأرقام بوضوح **حكمة العلاقة التشاركية في النموذج الألماني**. فكلا الطرفين، **الحكومة والشركات، يتحملان مسؤولية إعداد قوة عاملة ذات مهارات تنافسية ومستدامة**. هذا التوازن بين الأدوار يعزز بشكل كبير **الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي**، ويخلق بيئة محفزة للاستثمار في رأس المال البشري على المدى الطويل، مما يجعلها تجربة تستحق التأمل من قبل الاقتصاديين والإداريين العرب.

دروس من النموذج الألماني لعلاقات العمل

لقد تناولنا في هذا البحث ملامح **النموذج الألماني المتكامل لعلاقات العمل**، الذي يرتكز على أربعة أركان أساسية: **المفاوضات القطاعية، التعاون الثلاثي، المشاركة في اتخاذ القرار، والاستثمار في التدريب والتأهيل المهني**. يمثل هذا النموذج منظومة متوازنة نجحت في تحقيق مستويات عالية من الاستقرار الاجتماعي، والتناغم بين أطراف الإنتاج، وتعزيز الكفاءة الاقتصادية.

يُعد هذا النموذج مصدر إلهام مهم للدول العربية والإسلامية التي تسعى لتطوير بيئات العمل لديها وبناء علاقات عادلة وفعالة، يمكن الاستفادة من نقاط القوة في هذا النموذج على النحو التالي:

- **ترسيخ ثقافة الحوار الاجتماعي**: من خلال تعزيز دور النقابات المهنية وتطوير آليات التفاوض الجماعي بين أصحاب العمل والعمال.
- **إعادة هيكلة العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص والعمال**: في إطار شراكة استراتيجية تضمن العدالة الاجتماعية وتحفّز الإنتاجية المشتركة.
- **تبني فلسفة المشاركة المؤسسية**: عبر تمكين العاملين في مواقعهم وإشراكهم في صنع القرار، مما يعزز الانتماء ويقلل من النزاعات الداخلية.
- **الاستثمار الجاد في التدريب المهني المستدام**: وربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل الحقيقية لتحقيق المواءمة والتوظيف الفعال.

على الرغم من قوة النموذج الألماني، إلا أن هناك **تحديات** يجب مراعاتها. على سبيل المثال، قد يكون من الصعب تطبيق بعض أدواته في دول تفتقر إلى مؤسسات قوية أو أنظمة نقابية مستقلة، هذا يدعو إلى ضرورة **تكييف هذا النموذج مع الخصوصيات الثقافية والتنظيمية في الدول العربية، لا استنساخه بشكل حرفي**.

يتطلب هذا التكييف تطوير مؤسسات محلية تراعي **القيم الإسلامية والخصوصية المجتمعية**، وترفع من قيمة العامل، وتوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في آن واحد.

في الختام، إن نقل تجربة مثل النموذج الألماني إلى العالم العربي والاسلامي لا يتطلب مجرد تبنٍ للأدوات والآليات، بل يتطلب **تبنٍ للفلسفة الأساسية**: فلسفة الحوار، والتشاركية الحقيقية، والرؤية بعيدة المدى لبناء سوق عمل إنساني، عادل، ومستقر.

المصادر:

1. Visser, Jelle: *"The Quality of Industrial Relations and the Lisbon Strategy"*. European Commission Report, 2009.
2. Bäcker, Gerhard; Boeckh, Jürgen; Huster, Ernst-Ulrich: *Der Sozialstaat in Deutschland*. Nomos, 2024.
3. Bispinck, Reinhard; Schulten, Thorsten: *Aktuelle Tarifpolitik in Deutschland: Erfolge, Probleme, Perspektiven*. VSA Verlag, 2010.
4. Bosch, Gerhard; Weinkopf, Claudia: *Ar Arbeitsmarkt und Sozialpolitik in Deutschland: Grundlagen und Handlungsfelder*. Springer VS, 2013.
5. Busemeyer, Marius R., & Trampusch, Christine: *"The Political Economy of Collective Skill Formation"*. Oxford University Press, 2012.
6. Franzen, Martin: *Stärkung der Tarifautonomie durch Anreize zum Verbandsbeitritt*. Bund-Verlag, 2018.
7. Höpfner, Clemens; Lesch, Hagen; Schneider, Helena; Vogel, Sandra: *Tarifautonomie und Tarifgeltung: Die Legitimation und Legitimität der Tarifautonomie im Wandel der Zeit*. Duncker & Humblot, 2021.
8. Müller-Jentsch, Walther: *Tarifautonomie: Über die Ordnung des Arbeitsmarktes durch Tarifverträge*. Springer VS, 2018.
9. Müller-Jentsch, Walther: *Tarifautonomie: Über die Ordnung des Arbeitsmarktes durch Tarifverträge*. 2. Auflage, Springer VS, 2022.
10. Neurath, Katrin: *Tarifautonomie und das Tarifeinheitsgesetz*. Springer Gabler, 2016.
11. Schmidt, Manfred G.; Ostheim, Tobias: *Der deutsche Sozialstaat: Geschichte und Gegenwart*. Verlag für Sozialwissenschaften, 2007.
12. Schroeder, Wolfgang: *Das Tarifsystem in Deutschland: Grundlagen und Herausforderungen*. Springer VS, 2016.

الصكوك الخضراء والتوجهات العالمية نحو الاستثمار المسؤول اجتماعيًا

د. نجلاء عبد المنعم
دكتوراه في الاقتصاد

تعد الصكوك الخضراء أداة تمويلية مبتكرة تهدف إلى دعم المشاريع البيئية المستدامة، مثل الطاقة المتجددة وإدارة النفايات، مع الالتزام بالمبادئ الشرعية. في ظل تزايد الوعي بتغير المناخ، أصبحت الصكوك الخضراء جزءًا من التوجه العالمي نحو الاستثمار المسؤول اجتماعيًا، الذي يراعي المعايير البيئية والاجتماعية في اتخاذ قرارات الاستثمار. هذا الاتجاه يعكس سعيًا نحو تحقيق التنمية المستدامة، حيث تساهم الصكوك الخضراء في توجيه الاستثمارات نحو مشاريع تسهم في الحفاظ على البيئة وتحقيق عوائد مالية.

أولاً: ماهية الصكوك الخضراء

يمكن تعريف الصكوك الإسلامية على أنها أدوات استثمارية ممثلة في وثائق ذات قيمة متساوية، تمثل حصصًا شائعة في رأس المال، تُصدر وفقًا لأسس التمويل الإسلامي مع الالتزام بالضوابط الشرعية. أما الصكوك الإسلامية الخضراء، فهي نوع من أنواع الصكوك الإسلامية التي تم إنشاؤها لتتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة، وبخاصة ما يتعلق بحماية البيئة. إذ تمثل أوراقًا مالية إسلامية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتوجه نحو الاستثمارات الخضراء والمشاريع الصديقة للبيئة والمسؤولة اجتماعيًا في إطار التنمية المستدامة.

الصكوك الخضراء هي أدوات مالية إسلامية تُستخدم لتمويل المشاريع التي تهدف إلى الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة. وهي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، حيث يتم تخصيص عائداتها لتمويل مشاريع بيئية مثل الطاقة المتجددة، حماية المياه، وإدارة النفايات. تُعتبر الصكوك الخضراء وسيلة مبتكرة لجذب الاستثمارات نحو المشاريع البيئية المستدامة، مع توفير فرص للمستثمرين لتحقيق عوائد مالية مع الالتزام بمبادئ الاستدامة وحماية البيئة.

كما تعرف أيضًا بأنها: أداة مالية تصدرها الحكومات أو القطاع الخاص أو المصارف التجارية أو مؤسسات التمويل الدولية، حيث تُخصص حصيلة هذه الصكوك لتمويل مشاريع معينة تلتزم بمعايير محددة مسبقًا، تستهدف التنمية منخفضة الانبعاثات الكربونية. وتُعد هذه الصكوك نوعًا من الاستثمارات

المسؤولة اجتماعيًا، حيث تأخذ بعين الاعتبار القيم البيئية من خلال تمويل المشاريع الخضراء المؤهلة التي تساهم في مواجهة تحديات تغير المناخ.

ثانيًا: مفهوم الاستثمار المسؤول اجتماعيًا

يُعتبر الاستثمار المسؤول اجتماعيًا (SRI) من الآليات المالية المعاصرة التي تُسهم بفاعلية في دعم الاقتصاد الإسلامي، من خلال توجيه رؤوس الأموال نحو أنشطة استثمارية منسجمة مع المبادئ الأخلاقية والضوابط الشرعية. ويتميز هذا النوع من الاستثمار بدمجه لمعايير الاستدامة البيئية، والمسؤولية الاجتماعية، والحوكمة (ESG) ضمن عملية اتخاذ القرار الاستثماري، مما يُسهم في بناء اقتصاد أكثر توازنًا وعدالة واستدامة.

يُعتبر الاستثمار المسؤول اجتماعيًا نهجًا يجمع بين تحقيق العوائد المالية وتعزيز الأثر الإيجابي على المجتمع والبيئة. يعتمد هذا النوع من الاستثمار على توجيه الأموال نحو الشركات التي تلتزم بالممارسات المستدامة، مثل تلك التي تعمل في مجالات الطاقة النظيفة والتقنيات البيئية الصديقة، أو من خلال صناديق المؤشرات التي تركز على هذه الشركات. كما يتجنب هذا النهج الاستثمار في الشركات التي تمارس أنشطة تُعتبر ضارة اجتماعيًا أو أخلاقيًا، مثل القمار، والكازينوهات، وصناعات التبغ والكحول.

يتناغم مفهوم الاستثمار المسؤول اجتماعيًا (SRI) مع الأهداف الأساسية للاقتصاد الإسلامي، من حيث تعزيز العدالة الاجتماعية، ودعم التنمية المستدامة، وحماية البيئة، وتحفيز الإنتاج الحقيقي. كما يعزز هذا النوع من الاستثمار توجيه الموارد نحو قطاعات حيوية تترك أثرًا إيجابيًا ملموسًا في المجتمع، مثل الزراعة العضوية، والتعليم، والخدمات الصحية، مع الالتزام الكامل بالمعايير الشرعية.

ثالثًا: التوجه العالمي للتصكيك المسؤول اجتماعيًا

شهدت السوق العالمية اهتمامًا متزايدًا بأدوات الاستثمارات ذات المسؤولية الاجتماعية، التي تركز على البيئة وحمايتها، مثل الصكوك والسندات. فالسند الأخضر هو صك استدانة يصدر خصيصًا لجمع الأموال لتمويل مشاريع متعلقة بالمناخ أو البيئة، وقد أصبح أداة أساسية في تعزيز هذا النوع من الاستثمارات في السوق العالمية. يمثل التوجه نحو النمو الأخضر نموذجًا للتطور المستدام، والكفاءة في استخدام الموارد، ويهدف إلى تقليل الغازات الدفيئة وتحقيق فوائد طويلة الأمد للأجيال القادمة.

اتبع سوق الصكوك نهج الاستثمارات ذات المسؤولية الاجتماعية، حيث شهدت مجموعة من المبادرات المدعومة حكوميًا التي ساهمت في تطوير وترويج فكرة الصكوك البيئية الحديثة. على سبيل المثال، في عام ٢٠١٢، أُنشئت مبادرة سندات المناخ (CBI) بالتعاون مع مجلس أعمال الطاقة النظيفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) وجمعية سندات الخليج، التي تتخذ من دبي مقرًا لها. تم تكليف فريق عمل بتطوير صكوك بيئية تتماشى مع معايير الكربون المنخفض.

وفي نهاية عام ٢٠١٢، تعاونت الشركات الأسترالية للطاقة الشمسية "سوالر جايز" مع شركة "ميتابو" لجمع ١٠٠ مليون دولار أمريكي للاستثمار في مشروع طاقة ضوئية بقدرة ١٠ ميغاواط في إندونيسيا، عبر صكوك بيئية تم إنشاؤها في ماليزيا ومولتها بموجب اتفاقية شراء الطاقة. كذلك، قام البنك الإسلامي للتنمية بمشاريع تجريبية لتمويل الطاقة النظيفة في الدول الأعضاء (١٦ دولة) بمبلغ ١٢٠ مليون دولار أمريكي. وفي عام ٢٠١٤، أصدرت "مرفق التمويل الدولي لعمليات التمنيع" (IFFIm) صكوكًا للاستثمار المسؤول اجتماعيًا، باستخدام عقد مرابحة بقيمة ١٠٠ مليون دولار أمريكي. هدفت هذه الصكوك إلى توفير اللقاحات للأمراض الوقائية لعشرات الملايين من الأطفال الفقراء حول العالم عبر مؤسسة جافي. وقد حصلت هذه الصكوك على العديد من الجوائز، مثل جائزة أفضل ابتكار في التمويل الإسلامي من مجلة "يوروموني" وجائزة أفضل إنجاز في تمويل التحول من صحيفة "فاينانشال تايمز".

شهد سوق السندات ذات الأثر الاجتماعي نمواً ملحوظاً، مما يعكس تزايد الوعي بالآثار البيئية والاجتماعية ووجود قاعدة واسعة للاستثمار المؤسسي الأخلاقي. ففي نهاية عام ٢٠١٦، قدر اتحاد الصناعة البريطاني (CBI) قيمة السندات المتوافقة مع المناخ بنحو ٦٩٤ مليار دولار، بزيادة قدرها ٤٩٦ مليار دولار مقارنة بعام ٢٠١١. وتشمل هذه القيمة إصدارات من ٢٢٠ جهة إصدار. من بين هذه الإصدارات، تم تصنيف ١١٢ مليار دولار كإصدارات سندات خضراء، بينما لم يتم تصنيف باقي الإصدارات على أنها خضراء لكنها تتماشى مع المبادئ المناخية. وكانت معظم الإصدارات بالدولار الأمريكي أو اليوان الصيني أو اليورو.

رابعًا: إحصائيات سوق الصكوك المستدامة (٢٠٢٣-٢٠٢٤)

١. إصدارات الصكوك المستدامة في ٢٠٢٣: بلغت إصدارات الصكوك المستدامة ١٠.٨ مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها ١٦٪ مقارنة بالعام السابق، في حين انخفض إجمالي إصدارات الصكوك التقليدية بنسبة ٦٪.

٢. بلغ إجمالي إصدارات الصكوك المستدامة ١١.٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٤، مقارنة بـ ١١.٤ مليار دولار في عام ٢٠٢٣، حيث شكلت هذه الإصدارات حوالي ٢٥٪–٣٠٪ من إجمالي الإصدارات المستدامة في منطقة الشرق الأوسط خلال عام ٢٠٢٤.

٣. توقعت وكالة "ستاندرد آند بورز" أن يظل حجم إصدارات الصكوك المستدامة في حدود ١٠ إلى ١٢ مليار دولار في عام ٢٠٢٥، في حال عدم حدوث تسارع كبير في تنفيذ سياسات الحياد الكربوني من قبل الدول الرئيسية في سوق التمويل الإسلامي أو اتخاذ خطوات تنظيمية جديدة.

٤. ساهم المُصدرون السعوديون بأكبر حصة من إجمالي إصدارات الصكوك المستدامة في عام ٢٠٢٤، حيث بلغت نسبتهم ٣٨٪، وذلك بدعم رئيسي من إصدارات البنوك السعودية.

٥. تعد إندونيسيا ثاني أكبر سوق للصكوك المستدامة بفضل الإصدارات السيادية، في حين شهد حجم الإصدارات في الإمارات انخفاضًا بنسبة ٦٠٪ مقارنة بعام ٢٠٢٣، الذي شهد نشاطًا ملحوظًا مرتبطًا بمؤتمر COP28. ومع ذلك، تظل الإمارات تساهم بنسبة ١٥٪ من إجمالي حجم الإصدارات.

٦. توقعت وكالة "موديز" للتصنيف الائتماني استمرار الطلب القوي على التمويل الإسلامي في عام ٢٠٢٥، مدعومًا بالنمو الاقتصادي في دول الخليج وجنوب شرق آسيا. ومع ذلك، من المتوقع أن يتراجع حجم إصدارات الصكوك في العام الحالي إلى ما بين ٢١٠ و ٢٢٠ مليار ريال، بعد أن بلغ مستويات قياسية في عام ٢٠٢٤. وفيما يخص الصكوك الخضراء والمستدامة، أكدت الوكالة أن إمكانات نموها لا تزال قائمة، رغم انخفاض إصداراتها في عام ٢٠٢٤ مقارنة بالزخم الكبير الذي شهدته في ٢٠٢٣.

٧. في عام ٢٠٢٥، يُتوقع أن يتراوح حجم إصدارات الصكوك المستدامة بين ١٢ و ١٢ مليار دولار، مدعوماً بالمبادرات التنظيمية وسياسات صافي الانبعاثات الصفرية التي تنفذها الدول الإسلامية.

جدول يوضح الإحصائيات المتعلقة بسوق الصكوك المستدامة خلال عامي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ :

الرقم	البيان	2023	2024	التوقعات لعام 2025
1	إصدارات الصكوك المستدامة	مليار دولار 10.8	مليار دولار 11.9	مليار دولار 10-12
2	نسبة النمو في إصدارات الصكوك المستدامة مقارنة بالعام السابق	16%	-	-
3	إجمالي إصدارات الصكوك المستدامة في منطقة الشرق الأوسط	-	من 25%-30% إجمالي الإصدارات المستدامة	-
4	توقعات حجم إصدارات الصكوك المستدامة في 2025	-	-	مليار دولار 10-12
5	حصة المُصدرين السعوديين من الإصدارات في 2024	-	38%	-
6	حصة إندونيسيا من إصدارات الصكوك المستدامة	-		-
7	حصة الإمارات من إجمالي الإصدارات في 2024		15%	-
8	انخفاض حجم إصدارات الصكوك في الإمارات مقارنة بعام 2023		-60%	-
9	توقعات وكالة "موديز" لإصدارات الصكوك في 2025	-		تراجع إلى 210-220 مليار ريال
10	إمكانات نمو الصكوك الخضراء والمستدامة			إمكانات النمو قائمة رغم الانخفاض في 2024

خامساً : نمو إصدارات الاستدامة

أتاح مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (كوب ٢٨) مزيداً من الاهتمام بفرص التمويل الإسلامي بشكل عام، والصكوك بشكل خاص، لمعالجة قضايا التغير المناخي . وساهمت

الجهات التنظيمية، مثل سلطة دبي للخدمات المالية، في تسهيل هذا الاتجاه من خلال إعفاء المُصدرين من الرسوم التنظيمية لإدراج أوراقهم المالية المستدامة في مركز دبي المالي العالمي في عام ٢٠٢٤. كما يساعد إطلاق المملكة العربية السعودية لإطار التمويل الأخضر في تحديد أنواع المشاريع المؤهلة التي ستُموّل عبر السندات الخضراء والصكوك. على نفس المنوال، من المتوقع أن تسهم الحوافز التنظيمية في ماليزيا، مثل برنامج المنح الذي تقدمه هيئة الأوراق المالية الماليزية لتغطية ٩٠٪ من تكلفة مراجعات الخبراء المستقلين، وكذلك التخفيضات الضريبية على نفقات الإصدار حتى عام ٢٠٢٥، في تعزيز إصدارات صكوك الاستدامة في ماليزيا.

رسم بياني يوضح استمرار النمو النقدي

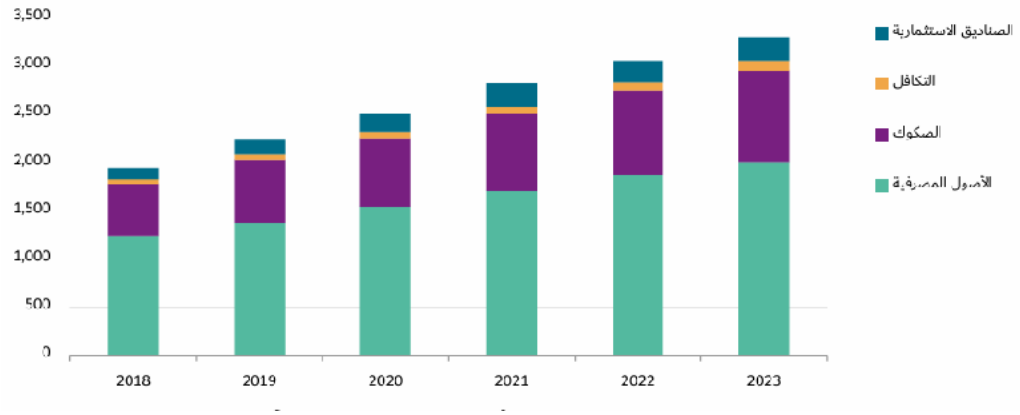

المصدر: المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، إس آند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية، وكالة "ستاندرد آند بورز للخدمات المالية المحدودة"، ٢٠٢٤.

رسم بياني يوضح صكوك الاستدامة تنمو من قاعدة منخفضة

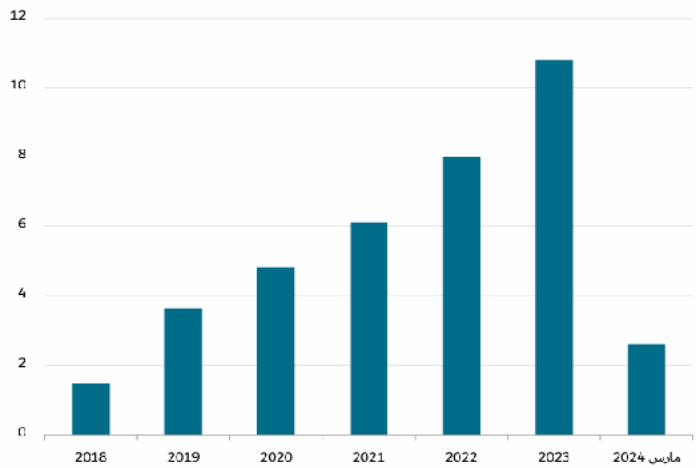

المصدر: وكالة "ستاندرد آند بورز للخدمات المالية المحدودة"، أيكون.

سادسًا: توصيات لزيادة فعالية الصكوك الخضراء والتوجهات العالمية نحو الاستثمار المسؤول اجتماعيًا

١. **تعزيز الشفافية والمعايير البيئية**: من الضروري أن تُحدّث وتُوضّح معايير الصكوك الخضراء بشكل مستمر، لضمان أن المشاريع التي يتم تمويلها تلتزم بشكل حقيقي بالمعايير البيئية والاجتماعية. يجب أن تتضمن التقارير البيئية معلومات دقيقة وموثوقة حول الأثر البيئي للمشاريع الممولة، وكذلك آليات تقييم تأثيرات هذه المشاريع على المجتمع والبيئة.

٢. **توسيع نطاق الإصدارات لتشمل قطاعات متنوعة**: على الرغم من أن معظم الصكوك الخضراء تركز على الطاقة المتجددة والمشاريع البيئية، يجب توسيع نطاق الإصدارات لتشمل قطاعات أخرى مثل الزراعة المستدامة، إدارة المياه، والبنية التحتية الخضراء. هذا سيساهم في تحفيز النمو المستدام في مجموعة واسعة من المجالات، بما في ذلك المدن الذكية والمباني الخضراء

٣. **تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص**: يمكن للقطاع العام أن يقدم حوافز تنظيمية ودعماً تشريعياً للمستثمرين في الصكوك الخضراء، بينما يسهم القطاع الخاص في تنفيذ مشاريع الاستدامة. يشمل ذلك توفير حوافز ضريبية للمستثمرين في الصكوك الخضراء، وإنشاء أطر قانونية مرنة تدعم تنمية هذا القطاع. يمكن لمثل هذا التعاون أن يعزز من جذب الاستثمارات ويشجع على إصدار المزيد من الصكوك الخضراء.

٤. **رفع الوعي وزيادة التعليم حول التمويل المستدام**: يجب تكثيف الجهود التعليمية والتوعوية للمستثمرين والشركات حول فوائد الاستثمار في الصكوك الخضراء وأثرها الإيجابي على البيئة والمجتمع. من خلال تزويد المستثمرين بمعلومات دقيقة حول الفرص المتاحة، يمكن جذب رأس المال اللازم لدعم المشاريع المستدامة وتحفيز النمو في هذا القطاع.

٥. **التوسع في أدوات التمويل المستدام الأخرى**: بخلاف الصكوك الخضراء، يجب على الأسواق المالية العمل على تطوير أدوات مالية مبتكرة أخرى لدعم الاستدامة، مثل السندات الاجتماعية والصكوك

التنموية، التي تركز على قضايا مثل الفقر، التعليم، الرعاية الصحية، والمساواة الاجتماعية. هذه الأدوات يمكن أن تعزز من التأثير الاجتماعي الإيجابي للاستثمارات.

المراجع:

١. محمد دمق، التمويل الإسلامي ٢٠٢٤-٢٠٢٥: توقعات بنمو قوي رغم الفرص الضائعة، ٢٠٢٤، www.spglobal.com/ratingsdirect

٢. مريم كفي، تعزيز االستثمار المسؤول اجتماعيا في ماليزيا: الصكوك الخضراء نموذجا، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد ٠٩، العدد ١، ٢٠٢٢.

٣. حناشي سمراء، بن معتوق صابر، الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل التنمية المستدامة – دراسة مقارنة بين التجربة الماليزية والتجربة السودانية، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد ١١، العدد ١، ٢٠٢٤.

٤. حسيبة برخشي، أمينة بركان، دور الصكوك الإسلامية في تفعيل نشاط السوق المالي الإسلامي – التجربة الماليزية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد ١٣، العدد ١، ٢٠٢٢.

٥. مريم سياخن، صبرينه رباحي، آليات تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة – الصكوك الإسلامية الخضراء أنموذجا–، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد ٣، ٢٠١٩.

٦. عدنان أحمد يوسف، الصيرفة الخضراء: الماهية والأهمية وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، مؤتمر وجائزة المؤسسات المالية والمصارف الإسلامية الخامس للشراكة والمسؤولية المجتمعية لعام ٢٠٢٠.

المواقع الإلكترونية

7. https://www.alarabiya.net/

8. https://www.erembusiness.com/economy/6xn2kxo

الفرق بين النقود الإلكترونية والنقود التقليدية والعملات المشفرة

د. حمزة المصباح الطاهر البلولة – السودان
دكتوراة في الاقتصاد والمصرفية الإسلامية- جامعة أفريقيا الفرنسية العربية

تُعتبر النقود الإلكترونية قيمة نقدية مُقوَّمَة ماليًا، ومُخزَّنة كوحدات إلكترونية، ومُعزَّزة رقميًا في وسيط إلكتروني مُستقل، ومدفوعة مقدمًا وغير مُرتبطة بحساب بَنكي، وتتمتع بقبول واسع وقابلة للتَّداول، ومُبرئةً كَأَداة للوفاء تجاريًا بدون تحديد نطاق معَّين؛ فهي تتميز بوصفها ظاهرة قانونية حديثَة النشأة، ولها مفهوم قانوني خاص، يختلَف عن غيره من الظواهر القانونية الأخرى من حيث تعريفها وخصائصها التي اتسمت بها، فهي واحدة من أهم الوسائل التي ابتكرها عامل التبادل الإلكتروني السريع، لأنها تمثل المكافئ الإلكتروني للنقود التقليدية التي اعتدنا تداولها؛ وتُعدُّ من أحدث الأساليب وأكثرها انسجامًا مع التقدم التكنولوجي ومظاهر ثورة المعلومات والاتصالات الرقمية التي أدت إلى حدوث تغيير جوهري في وسائل وأنظمة الدفع الإلكتروني.

وحتى لا يختلط على الناس التوصيف ويصعب عليهم التفريق بين مفهوم النقود الإلكترونية من النقود التقليدية والرقمية المُشفرة، فالنقد الإلكتروني أو الرقمي عبارة عن نقود مجسدة في أداة نقدية شأنها شأن النقود العادية التي تكون مجسدة في عملات ورقية أو معدنية؛ وبما أنها غير ملموسة فالنقود الإلكترونية نجدها مجسدة في أداة نقدية تحتوي على قيمتها النقدية ومقابلها المالي المقوَّم فيها، ولذلك تنوعت أشكالها وأوعيتها، لتعطي لوحدات النقد الإلكتروني الشكل المادي الملموس، وأما النقود الافتراضية المشفرة هي مجرد عملات افتراضية ليس لها وجود مادي، ولا تَعتمد على المؤسسات الرسمية والجهات المالية الوسيطة كالمصارف ولا يوجد لها أصول ولا أرصدة حقيقية، ولا تحميها أية ضوابط أو قوانين مالية، ولا تخضع لسلطة رقابية لكي تجعلها عملة يجري عليها حكم التعامل بالعملات القانونية الرسمية المعتبرة دوليًّا.

أولاً: مفهوم النقود الإلكترونية

تتميز النقود الإلكترونية بوصفها ظاهرة قانونية حديثة النشأة، بأن لها مفهوماً قانونياً خاصاً، يختلف عن غيره من الظواهر القانونية الأخرى من حيث تعريفها وخصائصها التي اتسمت بها، فهي واحدة من أهم الوسائل التي ابتكرها عامل التبادل الإلكتروني السريع، لأنها تمثل المكافئ الإلكتروني للنقود التقليدية التي اعتدنا تداولها، لذا فالنقود الإلكترونية تعتبر وسيلة مُثلى لتسوية مختلف المعاملات المالية، والتجارية عبر شبكة الإنترنت، وشبكات الحاسوب والأنظمة الرقمية المختلفة. ولتعريف النقود الإلكترونية يجب أن ننظر اليها من خلال تقسيم هذا المصطلح الى جزئين:

كلمة النقود: تعددت العبارات في تعريف النقود بناءً على الوظيفة التي تؤديها (فالنقود هي كل ما تفعله النقود)، أي "النقود كل شي يستخدم وسيطًا للتبادل ومعياراً للقيمة، النقود وسيلة للحصول على السلع والخدمات، النقود مستودع للقيم وذخيرة للثروة."[1]، أما مصطلح الإلكترونية: يُنسب الى "الإلكترون" وهي "كلمة أصلها يوناني تعني الكهرمان."[2] وقيل عنه "أن الإلكترون هو (العقل الإلكتروني): آلة حاسبة إلكترونية تتميز بالسرعة الكبيرة"[3] أو أنها مأخوذة من الإلكترون وهو: " عُنْصُرٌ أَوَّلُ ثَابِتٌ ذُو شِحْنَةٍ كَهْرَبَائِيَّةٍ سَلْبِيَّةٍ، أَسَاسُ الآلِيَّاتِ الإِلِكْتُرونِيَّةِ، وَهُوَ أَحَدُ الْمُكَوِّنَاتِ فِي ذَرَّاتِ الْمَادَّةِ."[4].

النقود الإلكترونية اصطلاحًا: ابتداءً لابد أن أشير هنا الى التساؤلات الكثيرة التي أحاطت بمقصود مفهوم النقود الإلكترونية وتعريفها نتيجة التطور السريع في وسائل الاتصال وما واكب ذلك من تطور هائل في التجارة الإلكترونية والمعاملات المالية والعقود التجارية المختلفة، ورغبة الأطراف العقدية باللجوء اليها لتمكينهم من إجراء معاملاتهم من دون حمل النقود باعتبارها احد الضمانات الهامة في التبادل النقدي، ولغرض الإحاطة الموضوعية فإن الاختلاف حول مفهومها بدأ حول ماهية مضمونها ومميزاتها وتعدد وتجدد صورها وأشكالها بسبب التطور التقني المستمر وما يرتبط به من مفاهيم متداخلة كونه مزيج من الإجراءات القانونية والفنية والاقتصادية والمالية وطبيعة المؤسسات التي تصدر هذه النقود.

---

1 شبير، محمد (2001)، **المعاملات المالية المعاصرة**، دار النفائس، الاردن، ط4، ص175

2 G. DUYPOUY, Élement d'optique électronique (A. Colin 1951).

3 فلوري، بيير، وماتيو، جان (1971)، **الفيزياء العامة والتجريبية**، الكتاب الثاني، ترجمة: وجيه السمان، المجلس الأعلى للعلوم، دمشق.

4 مصطفى، إبراهيم (1972)، **المعجم الوسيط**، المكتبة الاسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، م1، ص24.

لذا فقد اجتهد الباحثون والفقهاء والاقتصاديون في وضع تعريف يبين ماهية النقود الإلكترونية حيث تناولت العديد من الأدبيات الاقتصادية مصطلحات مختلفة للتعبير عن مفهوم النقود الإلكترونية، "فقد استخدم البعض اصطلاح النقود الرقمية (Digital Money) أو العملة الرقمية (Digital Currency)[1] بينما "استخدم البعض الآخر مصطلح النقود الإلكترونية E_ Cash أي (Electronic Cash)؛ وبغض النظر عن الاصطلاح المستخدم واختلاف الرؤى التي أُعتمدت في تعريف النقود الإلكترونية، فإن التعبيرات المختلفة تشير إلى مفهوم واحد وهو النقود الإلكترونية(Money Electronic)"[2].

كما عرَّفها القرار الأوربي رقم ٢٠٠٠ / ٤٦ الصادر في ٩ / ١٨ سنة ٢٠٠٠ بأن: النقد الالكتروني عبارة عن "قيم نقدية مخلوقة من المصدر مخزنة على وسيط الكتروني وتمثل ايداعًا ماليًا، تكون مقبولة كوسيلة دفع من قبل الشركات المالية غير الشركة المصدرة"[3].

أما البنك المركزي الأوربي، فقال بأنها: "مخزون الكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية تستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات للمتعهدين دون الحاجة الى وجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدمًا"[4]. ويعد هذا التعريف هو الأقرب إلى الصحة نظرًا لدقته وشموله لصور النقود الإلكترونية واستبعاده للظواهر الأخرى التي يمكن أن تتشابه معها.

في سنة ٢٠٢٢ عرف مؤتمر بازل النقود الإلكترونية بأنها: "قيمة نقدية في شكل وحدات ائتمانية مخزونة بشكل الكتروني أو على أداة إلكترونية يحوزها المستهلك"[5].

وعرَّفها صندوق النقد الدولي IMF بأنها: "الأموال التي يتم التعامل بها بطريقة إلكترونية بعيداً عن الطرق التقليدية لتبادل النقود مثل المصارف الشيكات"[6]. اما المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفرنسي

---

1 MisbKin. S (Frederic), the Economics of Money, Banking, and Financial Markets, Addison – Wesley, 5ed, 1998, P.55.

2 الشافعي، محمد، (2003م)، **الاثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الإلكترونية**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ط1، ص133

3 European Central Bank (1998), " Report on electronic money". Frankfurt, Germany, p.7.

4 European Central Bank (1998), " Report on electronic money". Frankfurt, Germany, August, p.7-8

5 Bank for International settlements (BIS), (1996)," Implication for central banks of the development of electronic money, Basle, p.13

6 Marco Arnone and Luca Bandiera (2004), "Monetary Policy, Monetary Areas, and Financial Development with Electronic Money", International Monetary Fund, P.10.

فقد عرف النقود الإلكترونية بأنها مجموعة من التقنيات المعلوماتية المغنطة الكترونيًا، والتي تسمح بتبادل الأموال بدون طلب تحرير أوراق، التي تضمن علاقة ثلاثية بين المصدر (البنك، المؤسسة المالية، أو أطراف أخرى)، والمستفيد (الطرف الأخر الذي يقبل الدفع بوساطتها والذي من الممكن أن يكون هو المصدر للبطاقة أي جهة الإصدار)، والحائز (العميل صاحب الحق الذي تنشئه البطاقة[1]) .

يُلاحظ أن جميع التعريفات التشريعية لمصطلح النقود الإلكترونية يُعاب عليها أنها إما عرَّفت الوسيلة التي يتم فيها خزن أو حفظ هذه النقود، أو أنها عرَّفتها من الجانبين الفني والمادي، غير أنها لم تتطرق للجانب الموضوعي في التعريف .

لذا اختلف الباحثون في تحديد مفهومها، فبعضهم وسَّع في تعريفها وربطه بالدور الذي تقوم به النقود الإلكترونية، ومنهم من ضيَّق نطاق مفهوم النقود الإلكترونية أو حصره في مجال معين، سواءً كان من النواحي الفنية، أو من جانب عدم ارتباطها بحساب مصرفي، أو من خلال عرض وظائف النقود الإلكترونية، لكن الأهم هو مدى تجاوب هذه التعريفات مع تعريف النقود والتي هي "أي شيء يتلقى قبولاً عامًا في التداول من اجل شراء السلع والخدمات والوفاء بالالتزامات[2]" .

ومن التعريفات الأكثر دقة للمعنى الفني للنقود الإلكترونية وُصِفت بأنها عبارة عن سلسلة من الأرقام التي تعبر عن قيم معينة تصدرها البنوك التقليدية أو الافتراضية لمودعيها ويحصل هؤلاء عليها في صورة نبضات كهرومغناطيسية على بطاقة ذكية أو على القرص الصلب ويستخدمها هؤلاء لتسوية معاملاتهم التي تتم الكترونيًا"[3]؛ غير أن هذا التعريف وإن كان مستوفيًا للمعنى الفني للنقود الإلكترونية إلا أنه ينقصه الجانب الموضوعي .

ومن جهة أخرى فقد أُثير رأي بعدم التعرض لتعريف النقود الإلكترونية معللاً بأنه لا جدوى من ذلك، نظرًا لكون هذه النقود مستجدة وتشهد تطوراً متسارعًا لها "يصعب معه وضع تعريف جامع لها وذلك بسبب الغموض الذي يحيط بالمصطلحات والمفاهيم الجديدة المرتبطة به، ولقد أقرت لجنة (Basel)

1 وفا، عبد الباسط (2003)، **سوق النقود الإلكترونية ـ الفرص، المخاطر والأفاق**، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، ص82

2 الرفاعي، غالب وبلعربي، عبد الحفيظ (2002)، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار وائل، عمان، الأردن، ج1، ط1، ص11 .

3 الأباصيري، فاروق (2003)، **عقد الاشتراك في قواعد المعلومات عبر شبكة الانترنت**، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، ص 105 .

للتسويات الدولية هذه الصعوبة، فالتعريف يمزج بين المفاهيم التقنية الحديثة والخصائص الاقتصادية والقانونية"[1].

ولكن التطور التكنولوجي المتسارع والاستخدام المتزايد لهذا النوع من النقود، يصعب معه الانتظار لمرحلة فرز مواقف الباحثين وأهل الاختصاص من تحديد ضوابطها القانونية والتقنية والاقتصادية لتفسير ما يجري في ظل متغيرات الثورة الرقمية وتوسع التجارة الإلكترونية؛ وحتى نلتزم بالدقة والشمول لابد من الإقرار عند تعريف النقود الإلكترونية بأنها تميزت بجانب كبير من صفات ووظائف وخصائص النقود التقليدية سواء من جهة الإصدار وخزنها للقيم وقوتها الشرائية والقانونية في إبراء الذمة وقبولها العام وافترقت عنها في بعض الصفات التي أضفت عليها الصيغة الرقمية كمنتج الكتروني غير ملموس، ولذا يرى الباحث أن يكون التعريف بألفاظ اقتصادية دقيقة وجامعة ومانعة ومختصرة تلخص ماهية المحتوى المعترف به كنقد مع مزيج العناصر والوظائف والإجراءات المطلوبة في سياق محكم يفي بالغرض ويحوي الفائدة ويحقق الهدف.

عليه فإن الباحث يعرِّفها بأنها "قيمة نقدية مقومة[2] ماليًا ومخزنة كوحدات معززة رقميًا في وسيط الكتروني مستقل مدفوعة مقدمًا وغير مرتبطة بحساب بنكي وتتمتع بقبول واسع وقابلة للتداول ومبرئة كأداة للوفاء تجاريًا بدون تحديد نطاق[3] معين".

وحتى لا يختلط على الناس التوصيف ويصعب عليهم التفريق بين مفهوم النقود الإلكترونية ووسائل الدفع الإلكتروني من النقود التقليدية والرقمية المُشفرة، فالنقود الإلكترونية هي عبارة عن نقود مجسدة في أداة نقدية شأنها شأن النقود العادية التي تكون مجسدة في عملات ورقية أو معدنية؛ وبما أن النقود الإلكترونية غير ملموسة، فهي مجسدة في أداة نقدية تحتوي على قيمتها النقدية ومقابلها المالي المقوَّم فيها، لذلك تنوعت أشكالها وأوعيتها وفقًا لمعيار الوسيلة والقيمة النقدية من جهة، ومعيار الجهات

---

1 العقابي، وآخرون (2008)، **النقود الإلكترونية ودورها في الوفاء بالالتزامات التعاقدية**، مجلة أهل البيت، العراق، العدد 6، ص81

2 **مقوَّمة** تعني معادلة مع نقود أو عملة مصدرة رسميًا : جاء ذلك قانون البنك المركزي المصري الصادر برقم 194 لسنة 2020، الذي وضع تعريفًا واضحًا لما يعرف باسم النقود الإلكترونية على أنها "قيمة نقدية مقومة بالجنيه المصري أو بإحدى العملات المصدرة من سلطات إصدار النقد الرسمية مستحقة على المرخص له بإصدارها، وتكون مخزنة إلكترونيًا ومقبولة كوسيلة دفع".

3 النقود الإلكترونية يمكن استخدامها بدون تحديد نطاق معين، كما هو الحال في النقود التقليدية، حيث ان حاملها يستطيع دفع قيمة الخدمات أو المشتريات التي يريدها من البائع، باختلاف أنواعها، سواء كانت قيمتها منخفضة أو مرتفعة، في أي بلد أو إقليم أو دولة عبر جميع منصات التجارة الإلكترونية أو نقاط بيع التاجر.

المصدرة والضامنة من جهة أخرى، فجميع الأدوات أو الأشكال التي تختزن النقود الإلكترونية يمثلون الوسيط الذي يعطي لوحدات النقد الإلكتروني الشكل المادي الملموس، بحيث تندمج تلك الوحدات في البطاقة الذكية المغنطة، أو القرص الصلب، أو أي تقنية إلكترونية مشفرة أخرى تمكِّنها من تحويل الأموال، وتجعلها متاحة للتبادل الفوري أثناء عملية الدفع، من خلال تلك الأدوات التي تسمح بتداولها ونقلها من شخص إلى أخر من خلال وسيط الكتروني.

ثانيًا: الفرق بين النقود الإلكترونية والنقود التقليدية والعملات المشفرة

نتيجةً للخلط الكثيف والتداخل بين النقود الإلكترونية والعملات الافتراضية المشفرة ووسائل الدفع الإلكتروني، كان لابدّ أن نركِّز على مفهوم النقود الإلكترونية؛ فهي عبارة عن قيمةٍ نقديةٍ بعملةٍ محددةٍ تَصدُر في صورة بيانات إلكترونية مخزنة على وسائل إلكترونية، وتستعمل كأداة للدفع والتحويل لتحقيق أغراض مختلفة، وتُحظى بالقبول الواسع، ويتمثل إصدارها في تحويل شكل النقود من الصورة التقليدية إلى الصورة الإلكترونية؛ فكل عملةٍ قانونيةٍ يُمكن أن يتم التعبير عنها بعدة صور نقدية؛ بحيث ترمز كل صورة إلى قيمة معينة من تلك العملة، ويمكن أن يكون هذا الرمز على صورة مسكوكة معدنية أو ورقة نقدية أو مجموعة من البيانات المخزنة إلكترونيًا على وسيلة إلكترونية، مثل البطاقات والمحافظ الإلكترونية وغيرها من وسائل الدفع الحديثة؛ ومن هنا تتضح الإشارات الأولية للفرق بين النقود الإلكترونية والعملات الافتراضية ووسائل الدفع الالكتروني.

١. الفرق بين النقود الإلكترونية والنقود التقليدية

شهدت الحركة المصرفية تطوراً كبيراً عندما سمحت لعملائها بإجراء عمليات الشراء والبيع من خلال شبكة المعلومات الدولية باستخدام النقود الإلكترونية؛ التي تُعدُّ اليوم من أهم الأنظمة الحديثة للدفع الإلكتروني، وأكثر صور النقود حداثةً وتعقيداً؛ "ولعل الفرق الجوهري بينها وبين أنواع النقود التقليدية هو أنها لم تعدْ تأخذ شكلاً ماديًا؛ وإنما أصبحت تتمثل في انتقال المعلومات بين أطراف التبادل، فالمعلومات عن النقود صارت أهمَّ من النقود ذاتها؛ أي أن النقود الإلكترونية هي رمز يُمثل القيمة وليست القيمة ذاتها"[1].

1عيسى، نهى، واسراء، مظلوم (2014)، **النظام القانوني للنقود الإلكترونية**، مجلة بابل للعلوم الإنسانية، م22، ع2، ص264

وعليه يرى الباحث أن أهمية بيان الفرق بينها وبين النقود التقليدية الملموسة ربما تكون فروق جوهرية، وفي بعضها فروق جزئية أقرب إلى وجه الشبه أو التباين الطفيف بينهما وفقًا لما يلي:

ا. النقود الإلكترونية شكل جديد من أشكال النقود القانونية[1]: يجب أن نعلم أن النقود الإلكترونية والنقود التقليدية متفقتان في الوظائف؛ أي أن النقود الإلكترونية تؤدي ذات الوظائف التي تضطلع بها النقود الورقية والمعدنية، وبذلك تصبح شكلاً من أشكال النقود القانونية التقليدية؛ وتتمثل هذه الوظائف في كونها وحدة حساب (Unit of account) تُقاس بها السلع والخدمات، ووسيط مبادلة (Medium of exchange) ومخزن القيمة (store of value)، وتؤدي النقود الإلكترونية هذه الوظائف الثلاثة؛ إذ أنها تُعدُّ وسيلة لتثمين السلع والخدمات (وحدة حساب)، وتستخدم في التبادلات التجارية والمالية (وسيط مبادلة)؛ وأنها ذات قيمة حقيقية يقبل بها التجار دون اشتراط تحويلها إلى نقود حقيقية (مخزن للقيمة)؛ ومن ثم تبرأ ذمة المدين عن طريق الوفاء بها كما هو الحال في النقود الحقيقية؛ كما أنها تنتقل من يد إلى أخرى بسهولة، وغاية ما في الأمر أنها لا تنتقل بصورة مادية وإنما بصورة إلكترونية؛ والجدير بالذكر أن النقود القانونية هي النقود الأساسية التي استمدت قوتها من قوة القانون، وقبول الأفراد لها قبولاً عامًا، والبنوك المركزية هي الجهة الوحيدة المخولة لإصدارها، وتصدر في شكل ورقي أو معدني متميزةً بقوتها الإبرائية باعتبارها وسيلة دفع نهائية بين جميع أطراف عملية البيع.

ب. النقود الإلكترونية صيغة غير مادية للنقود التقليدية الالزامية: بعض من الفقهاء اعتبروها إحدى صور النقود العادية؛ والبعض الأخر اعتبرها نوعًا جديداً من أنواع النقود، ويعززون رأيهم بكون النقود الإلكترونية تتوفر فيها خصائص النقود العادية التي يستخدمها الجميع؛ وقالوا: بأن "النقود لا تمثل القيمة ذاتها؛ إنما هي رمز يمثل القيمة، وأن هذه الرمزية تطورت حيث كانت بدايتها بالمقايضة؛ ومن ثم العملة المعدنية، ثم العملية الورقية التي تطورت مع التطور التكنولوجي حتى وصلت إلى مرحلة

---

1 **النقود القانونية** Lawful money: هي النقود المادية المحسوسة التي تتمثل في هيئة مسكوكات معدنية أو عملات ورقية وتصدر بحكم القانون من البنوك المركزية وتستخدم بوصفها وسيلة دفع حاضرة مثل الريال السعودي والدينار الكويتي والجنيه المصري والين الياباني، وتتمتع بالقبول العام بين افراد المجتمع بوصفها وسيلة للتداول وتبادل القيمة بموجب قوانين الدول المصدرة لها وتأخذ شكلين نقود إلزامية (Legal money) أي أوراق نقدية (Banknotes) ويصدرها البنك المركزي والشكل الثاني نقود مساعدة (Token money) نقود معدنية أو فئات صغيرة يطلق عليه مصطلح (الفكة)، فالنقود القانونية لا تستند الى غطاء سلعي انما تستمد قوتها من سلطان البنك المركزي.

النقود الإلكترونية؛ ويرون أن الفرق بين النقود الإلكترونية والنقود التقليدية يكمن في الشكل؛ وأن النقود الإلكترونية هي صيغة لا مادية للنقود الورقية"[1]؛ إذ أن النقود لم تعد تقتصر على النقود التقليدية التي تكون على شكل دُعامات ورقية؛ وإنما أصبح بالإمكان في الوقت الحاضر استخدام المحُررات أو المستندات الإلكترونية محل المستندات الورقية التقليدية، وهذا نتيجةً للتطورات التكنولوجية التي أدت إلى ظهور الحاجة إلى هذا النوع من النقود.

ت. النقود الإلكترونية نقود مقيدة أو مضافة مسبقًا: فالنقود الإلكترونية بعد عملية إصدارها المعتمدة، "تمثل منتجًا ذا كيان إلكتروني خاص بها، وتُقيّد بكافة الطرق سواء بقدرات كهربائية أو مغناطيسية أو كهرومغناطيسية؛ وتكون في شكل نصوص أو رموز أو أصوات أو رسوم معينة، ويتكون هذا الكيان عند بدء إصدار هذه النقود الإلكترونية من الجهات المصدرة لها كالبنك المركزي، أو المؤسسات المالية الأخرى؛ "وذلك عندما يتم الدفع المسبق لما يماثل النقود الإلكترونية من نقود مقيدة بحساب معين أو نقود ورقية أو معدنية؛ فيتم إصدار ما يوازيها أو يعادلها من النقود الإلكترونية، فتعتبر النقود الإلكترونية قيمة بدلية قائمة مقام غيرها، وتحُقق عملية الدفع المسبق في إصدار النقود الإلكترونية مميزات بالنسبة للمصدر والمستهلك والتاجر"[2].

ث. نقود مُخزنة على دُعامة إلكترونية: لابدَّ للقيمة المالية للنقود من دُعامة تحمل هذه القيمة؛ فالأوراق النقدية والمعدنية هي الوسيط أو الدعامة التي تكون حاملة لقيمة النقود، على اختلاف قيمها من بلد لآخر، وبسبب الطبيعة غير الحسِّية للنقود الإلكترونية؛ فإنها تُختزن على دعامة إلكترونية مُستقلة ومجردة لتكون قادرة على التنقل بين المتعاملين بها، ولتصبح قادرة على الانتقال لأي جهاز أو حافظة إلكترونية أخرى؛ وعمليًا توجد آليتين لتخزين النقود الإلكترونية، وهما البطاقات الذكية (Smart Cards) وتُخزن فيها النقود الإلكترونية على شريحة ممغنطة مدمجة في البطاقة، وهي الأكثر استخدامًا وانتشارًا، وبرامج العقل الإلكتروني؛ كما أنه يوجد بعض الأنظمة التي تجمع بين الآليتين معًا من خلال قراءة البطاقة الذكية عن طريق الكمبيوتر الشخصي للمستهلك، وكلتا الآليتين تحُققان مزية

1 مجدوب، حشيفة (2018)، **النقود الإلكترونية كآلية للوفاء الالكتروني**، مجلة القانون والعلوم السياسية، المركز الجامعي بالنعامة، م4، ع2، ص346

2 إبراهيم، **الدفع بالنقود الإلكترونية الماهية والتنظيم القانوني**، دار الجامعة الجديدة، مصر، ط1، ص68

للمستهلك، من خلال تحقيق حيازته للنقود الإلكترونية المستقلة خلافًا للنقود التقليدية التي تكون في حيازة البنك.

ج. الخصوصية وعدم التجانس: بالنسبة لخصوصيتها فإنها تصدر من مؤسسات خاصة؛ والنقود القانونية التقليدية يتم إصدارها من قبل البنك المركزي فقط، أما النقود الإلكترونية يتم إصدارها في غالبية الدول عن طريق شركات أو مؤسسات ائتمانية خاصة؛ لهذا يُطلق عليها اسم (النقود الخاصة)؛ ومع ذلك تسعى مؤسسات إصدار وحدات النقود الإلكترونية والبطاقات الائتمانية الإلكترونية إلى كسب ثقة عملائها من خلال مبدأ ضمان أن جميع بياناتهم الشخصية والمالية تكون قيد المحافظة السرية عليها ولن تتم إساءة استخدامها؛ وأن تكون ضمن نظام حماية ووقاية من التلاعب أثناء عبور عمليات الدفع في شبكة الإنترنت العالمية؛ "أما بالنسبة لعدم تجانسها فوحدات النقود الإلكترونية غير مترابطة فيما بينها؛ بخلاف النقود التقليدية الورقية التي يُصدرها البنك المركزي بفئات مختلفة ورقية أو معدنية، تتفاوت في القيم المالية من جزء الوحدة مثل القرش والهللة والسنت والفلس حتى فئة الالاف؛ أما النقود الإلكترونية فكل وحدة قد أعطيت قيمة نقدية مالية تساوي القيمة المالية الصغرى للوحدة النقدية الوطنية، لكنها تجتمع عند سداد العمليات ودفع المشتريات وإبراء الذمم"[1].

ح. توفير النفقات المصرفية والإدارية: تعمل آليات الدفع الإلكترونية إلى تقليل النفقات والتكاليف الإدارية التي يتحملها البنك المركزي جراء إصدار النقود الورقية والمعدنية؛ وذلك من خلال تخفيض تكاليف السك والطباعة والتوزيع، وتقليل تكاليف عمليات التخلص من التالف منها، "وتؤدي أيضًا إلى مساعدة البنوك المصرفية والمؤسسات المالية في تخفيض تكاليف الاستلام والتسليم، والخزانات والحراسات، ونوافذ الصرف والتبديل والعَدْ خلافًا للنقود التقليدية؛ كما أن تقليل الاعتماد على استخدام النقود الورقية كوسيلة دفع يمكن أن يساعد على تحويل فروع البنوك إلى مراكز لتسويق وبيع الخدمات المصرفية الحديثة، كعمليات التجزئة المصرفية (Retail Banking) بدلاً من القيام بالوظائف التقليدية للبنوك"[2].

---

1 بوبشيت، فوزية (2022)، **الجوانب القانونية للمحفظة الإلكترونية**، المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، ص31

2 الحملاوي، صالح (2003)، **دراسة تحليلية لدور النقود الإلكترونية في التجارة الإلكترونية والعمليات المصرفية الإلكترونية**، مؤتمر الأعمال المصرفية بين الشريعة والقانون، دبي، م1، ص230.

٢ . الفرق بين النقود الإلكترونية ووسائل الدفع الالكتروني الأخرى

إن التسارع المستمر في عالم الدفع الإلكتروني يتطور ويتعدد بأشكال وصور قد تُربك المشهد العام لماهية النقود الإلكترونية وذاتيتها؛ مما يدعو للخلط بينها وبين وسائل الدفع الالكتروني الأخرى؛ لأن النقود الإلكترونية تعتبر أحد وسائل الدفع والسداد، وبذلك لا ينتبه البعض لهذه الفروقات أو أوجه الشبه؛ فالتعريفات التي شرحت مفهوم النقود الإلكترونية لم توضح في كثير منها جوانب تفصيلية لصورتها الحقيقية بعيداً عن وسائل الدفع الالكتروني المرتبطة بحسابات بنكية وغير مستقلة.

- ما يميز النقود الإلكترونية عن بطاقات الائتمان: بطاقات الائتمان (Credit Cards) هي عبارة عن "عقد بين طرفين هما المؤسسة المالية (جهة إصدار البطاقة) والعميل (حامل البطاقة)، تتعهد فيه الجهة المصدرة بدفع ما يترتب على العميل من مبالغ مالية لجهاتٍ تجارية، على أن تستوفي المؤسسة المالية من العميل ما دفعته عنه"[1]؛ وغالبًا ما تكون المؤسسة المُصدرة مصرفية، وبالتالي فإن بطاقة الائتمان مدينة ومرتبطة بحساب بنكي يتم الرجوع إليه عند كل عملية دفع؛ وتفترق عنها النقود الإلكترونية كونها غير مرتبطة بحساب بنكي وهي دائنة ومستقلة ومدفوعة مسبقًا.
- ما يميز النقود الإلكترونية عن بطاقات الدفع: بطاقات الدفع (Debit Cards) وهي عبارة عن بطاقات مديونية صادرة من البنك لاستخدامها للدفع من الحساب الجاري للعميل؛ وعادةً تُستخدم للشراء المباشر من المتاجر أو للسحب النقدي والايداع من أجهزة الصراف الآلي (ATM[2])؛ ويتم حسم قيمة العمليات فوراً من الحساب الجاري، ولا تتم أي عمليات دفع ما لم يتوفر رصيد كافٍ بالحساب وتفترق عنها النقود الإلكترونية كونها مستقلة وغير مرتبطة بحساب بنكي.
- ما يميز النقود الإلكترونية عن الصكوك السياحية: الصك السياحي (Tourist Check) أو الشيك السياحي وهو "عبارة عن شيكات أو تعهدُات تُصدرها المصارف بقيم متفاوتة على فروعها؛ أو على مراسليها من المصارف في الخارج لمصلحة المسافر الذي يستطيع الحصول على قيمتها بمجرد

---

1 بوبشيت، **الجوانب القانونية للمحفظة الإلكترونية**، ص34: مرجع سابق

2 تعني **ماكينة الصراف الآلي** وهي اختصار لـ Automatic Teller Machine وهي هي عبارة عن ماكينة مصرفية أوتوماتيكية تسمح للعملاء بإتمام المعاملات الأساسية دون أي مساعدة من ممثلي البنوك، هناك نوعان من ماكينات الصرف الآلي العنصر الأساسي منها يسمح للعميل بسحب النقود فقط والحصول على تقرير رصيد الحساب وعنصر آخر هو آلة أكثر تعقيدًا والتي تقبل إيداع ويوفر تسهيلات الدفع ببطاقة الائتمان ومعلومات كشف الحساب التقارير، تم اختراع آلة الصراف الآلي من قبل جون شيبرد بارون في عام 1960.

عرضها للوفاء لدى أي فرع من فروع المصرف المصدر، أو لدى مراسليه من المصارف الأخرى في البلد التي يتوجه إليها[1]"؛ والعلاقة بين المصرف والعميل هي عقد شراء مكتوب ومحسوس وغالبًا ما يستبدل بالنقود؛ يفترق عن النقود الإلكترونية لأنها عبارة عن قيمة نقدية حقيقية يحملها العميل في محفظته الإلكترونية او هاتفه المحمول أو جهاز الحاسوب الخاص به؛ وعطفًا لما تم إيضاحه فإن النقود الإلكترونية علاوةً على خصائصها ومميزاتها تُعدُّ وسيلةً حديثة من وسائل الوفاء الالكتروني لها طابع خاص تتميز به عن وسائل الوفاء الأخرى.

- ما يميز النقود الإلكترونية عن الوسائط الإلكترونية المصرفية: أتاحت المصارف لعملائها في ظل تطور الأساليب التكنولوجية الحديثة؛ إجراء العمليات المالية والحوالات والمقاصة والسداد والتحويل عن طريق خدمات الصيرفة الإلكترونية المتمثلة في (الهاتف المصرفي، المقاصة الإلكترونية، الانترنت المصرفي)؛ أما الهاتف المصرفي فهو "نظام يمكِّن الزبون من التعامل مع مصرفه عبر الهاتف، حيث يستطيع من خلاله دفع التزاماته المالية، وهو نوع من الخدمات المصرفية المتطورة التي تقدمها المصارف للعملاء، وهذا النظام يعمل خلال ٢٤ ساعة طوال العام وبلا إجازات، يستطيع العميل برقم سري خاص سحب مبالغ من حسابه وتحويلها لسداد الكمبيالات وفواتير الخدمات، ويساعده في تحويل الأرصدة النقدية من حساب العميل إلى حسابات أخرى؛ وكذلك الحصول على قروض وفتح اعتمادات مستندية عن طريق غرف المقاصة الآلية باستخدام الهاتف، أو كابل التلفون بحوار صوتي يجري بين العميل والبنك، وعن طريق هذا الحوار يستطيع البنك أن يقدم خدماته الى العميل"[2]؛ وهكذا يختفي المفهوم التقليدي للبنك الثابت، ويصبح عبارة عن رقم مُخزَّن في ذاكرة التليفون أو عبارة عن عنوان إلكتروني على شبكة الانترنت العالمية؛ ومن ثم يُطلق عليه البنك المحمول أو الهاتف المصرفي.

وأما خدمات المقاصة الإلكترونية "يُقصد بها تسوية المعاملات المالية إلكترونيًا عبر أجهزة الحواسيب، أو بوساطة الناقل الالكتروني – شبكة الانترنت –؛ فعند رغبة العميل في التحويل يقوم بالاتصال بالبنك،

---

1 عبد الغفار، جيهان (2021)، **التكييف الفقهي للشيك السياحي دراسة فقهية مقارنة**، مجلة كلية الدراسات الإسلامية بدمنهور، ع6، ص814

2 سعدو، الجرف، (2003م)، **أثر استخدام النقود الإلكترونية على السلع والخدمات**، كتاب مؤتمر الاعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، دبي، ص203

ثم إدخال رقم حسابه الخاص به واختيار الخدمة المطلوبة من قائمة الخدمات المعروض تقديمها من قبل مقدم الخدمة، وحجم المبلغ المراد تحويله ورقم حساب المستفيد؛ وبالتالي يتم إدخال المعلومات المتعلقة بعملية الدفع وتأكيدها وتحويلها إلى شريط مُمغنط متصل بغرفة المقاصة الآلية، والتي تقوم بدورها بعملية التحويل المناسبة والمطلوبة"[1]؛ وذلك ضمن نظام المدفوعات الإلكترونية للمقاصة المُتعارف عليها بين المصارف، وهو نظام إلكتروني ينطوي على عنصر الأمان واليقين والسرعة ؛حيث تتم المدفوعات بنفس القيمة وفي نفس اليوم بدون إلغاء أو تأخير.

أما الإنترنت المصرفي يُراد به "تعامل الزبون مباشرة مع حسابه من مكان تواجده، وإجراء العديد من العمليات المصرفية الخاصة به عن طريق الانترنت؛ الأمر الذي سهَّل على العميل التعامل مع البنك عبر الانترنت وهو في منزله؛ حيث يتم إجراء كافة العمليات المصرفية بسهولةٍ ودون بذل جهد أو وقت"[2]؛ وتُعتبر من أفضل خدمات المصارف في الآونة الأخيرة، إلى جانب تقديم خدمات مصرفية أحرى عن طريق شبكة الانترنت نظراً لجودتها وسرعتها وقلة تكلفتها؛ والشاهد هنا أن جميع هذه الخدمات الإلكترونية مرتبطة بحساب العميل الجاري، والبنك يخدمه كونه عميله المعروف ولديه حساب مفتوح وبه رصيد؛ وتفترق عن النقود الإلكترونية كونها نقود مخزنة ومستقلة وغير مرتبطة بحساب بنكي أي هي نقود حقيقية وليست خدمات بنكية.

٣. الفرق بين النقود الإلكترونية والنقود الرقمية المشفرة[3]

ما تبين للباحث أن النقود الإلكترونية ليست عملة جديدة، بل هي صورة جديدة من صور العملات القانونية، ويمكن بيان أهم ما يميز النقود الإلكترونية عن العملات الافتراضية المشفرة على النحو التالي:

١. النقود الإلكترونية لها قيمة نقدية محددة مقومة بعملة قانونية؛ أي متوفر لها غطاء قانوني ضامن، وتُعتبر آلية جديدة في تخزين الأموال وتحويلها إلكترونيًا؛ **أما العملة الافتراضية المُشفرة** فهي عملة

---

1 المرجع السابق: ص202

2 سفر، أنظمة الدفع الالكتروني، ص21: مرجع سابق

3 **العملات المشفرة** (Cryptocurrencies)عبارة عن تمثيل رقمي للقيمة يتم تداولها إلكترونيًا في مجتمع افتراضي محدد أو غير محدد، تعتمد في مبدأ إصدارها وتداولها على تقنيات علم التشفير ولا تصدر عن بنك مركزي أو سلطة رقابية أو تنظيمية وإنما يصدرها ويراقبها مطوروها، ولا تشكل التزام على أية جهة بما في ذلك مصدروها ومطورها، مثل البيتكوين (Bitcoin) تعتبر عملة افتراضية ومشفرة لامركزية بشكل ثنائي.

افتراضية جديدة، وليست صورة من صور النقود القانونية المعروفة، ولا غطاء لها من العملة القانونية ولا غيرها من الأصول.

ب. النقود الإلكترونية مركزية الإنتاج والمراقبة، وامتلاكها يكون بعد امتلاك النقود العادية؛ ثم استبدالها بالصورة المخزنة على وسيلة إلكترونية، حيث يتم شحن القيمة النقدية على وسيلة إلكترونية كالبطاقة أو على محفظة إلكترونية ضمن تطبيقات الهواتف النقالة؛ وهذا يختلف كليًا عن طرق التعدين والخوارزميات وأيٍّ من الآليات التي يتم من خلالها إنتاج وامتلاك العملة الافتراضية المشفرة مثل البيتكوين[1].

ت. النقود الإلكترونية يتم عادة تبادلها من خلال بنية تحتية تخضع لتنظيم ورقابة وإشراف سلطة تنظيمية؛ حيث تقوم جهة مركزية موثوقة بالمقاصة والتسوية بين الأطراف، أما العملات الافتراضية المشفرة يُسيطر الابتكار فيها من خلال استخدام التكنولوجيات الحديثة لتبادل القيمة الرقمية بين الأطراف مباشرة، وعن بعد وفي غياب الثقة بين الطرفين ودون الحاجة للوسطاء.

ث. العلاقة بين المُصدر للنقود الإلكترونية والمُستهلك علاقة تعاقدية، حيث يقوم المصدر من خلالها باستبدال النقود المادية بالإلكترونية، وتنتهي دورة النقود الإلكترونية حينما يقوم المُصدر بتسديدها لمالكها؛ فهي التزام عليه ويجب الوفاء بها متى طلبها، بخلاف العملات الافتراضية المشفرة التي تقوم على المجهولية وعدم الوضوح؛ كونها إلكترونية بحتة تنتجها البرمجة الرقمية دون وجود أي مُنظِّم لها أو غطاء قانوني يدعمها ويضمن مصيرها.

ج. النقود الإلكترونية وسيط مقبول للتبادل بشكل واسع وبدون حدود؛ وتُعتبر إحدى وسائل الدفع الإلكتروني لتحقيق أغراض مختلفة، فهي صالحة للوفاء بالالتزامات وسداد الفوترة الحكومية ولشراء السلع والخدمات؛ أما العملات الافتراضية المشفرة فما زال التعامل بها يقتصر على مجموعة معينة من الأفراد والمؤسسات التي تعترف بها، ولا تصلح للوفاء بكل الالتزامات؛ بل تقتصر على شراء بعض السلع والخدمات، ولم تحصل على ثقة الأفراد ولا يُقبل التعامل بها لدى العديد من الدول والمؤسسات[2].

---

1 البنك المركزي الأردني (2020)، **دراسة بعنوان العملات المشفرة**، منشورات دائرة الإشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني، ص13

2 البنك المركزي الأردني، **دراسة بعنوان العملات المشفرة**، ص13: مرجع سابق

الخلاصة:

١. النقود الإلكترونية عبارة عن: "قيمةٍ نقديةٍ مُقوَّمَة ماليًا، ومُخزَّنة كوحداتٍ إلكترونية، ومُعزَّزة رقميًا في وسيطٍ إلكتروني مُستقِلٍ، ومدفوعة مقدمًا وغير مُرتبطة بحسابٍ بنكي، وتتمتع بقبولٍ واسعٍ وقابلة للتداول، ومُبرِئةً كأداة للوفاء تجاريًا بدون تحديد نطاقٍ معين".

٢. التعدد المتميز والتنوع الفاخر الذي قدَّم النقود الإلكترونية كواحدة من أشكال النقود ووسيلة وفاء آمنة ومضمونة، يُعدُّ ضرورة اقتضتها المرحلة وبرزت بقوة وأثبتت وجودها وعزَّزت دورها في الاقتصادات الوطنية والدولية، وحققت أهدافًا كبيرة وصفقات عظيمة؛ ما كان للنقود القانونية أو التقليدية أن تنجزها بذات الاحترافية والأمان والخصوصية والسرعة والموثوقية وقلة التكاليف وتوفير النفقات الإدارية.

٣. النقود الإلكترونية علاوةً على خصائصها ومميزاتها والوظائف التي تؤديها؛ تُعدُ أيضًا وسيلة حديثة من وسائل الوفاء الالكتروني لها طابع خاص يميزها عن وسائل الدفع الأخرى.

٤. تتشابه النقود الإلكترونية مع النقود التقليدية إلى حدٍ بعيد في دورة تداولها من حيث الحصول عليهما وانتقالهما واستخدامهما ويختلفان في كيفية التخزين وفي مرحلة التخلص من النقد أو الإعدام والتدمير.

٥. ترتكز النقود الإلكترونية في بنيتها الأساسية على عناصر ومطلوبات مهمة؛ لابد أن تتوفر لها حتى تؤدي دورها بكفاءة وفعالية مثلاً (تطوير القطاع المصرفي، ودعم البنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات والشبكات الرقمية، تدريب وتأهيل الكادر البشري، تشجيع التجارة الخارجية، الاهتمام بوضع الضوابط التشريعية والتنظيمية، وتعزيز الأمان والثقة وسبل الحماية العالية حتى يستأمن على المجتمع من مخاطرها والمخاوف التي تعتري التعامل بها).

٦. تتفق النقود الإلكترونية مع الافتراضية المشفرة كونهما عملة إلكترونية بشكل كامل تتداول عبر الإنترنت فقط من دون وجود ملموس لها؛ وتعتبر عملة تعتمد بشكل أساسي على مبادئ التشفير في جميع جوانبها؛ ويمكن استخدامها كأي عملة أخرى للشراء عبر الإنترنت أو حتى تحويلها إلى العملات التقليدية؛ غير أن العملة الافتراضية تتميز بالبعد عن السلطة المركزية أو البنك المركزي

ورقابته في الإصدار والإنتاج والضبط، فيستطيع الشخص شراء ما يريد سواء كان حلالاً أو حرامًا، أو تحويل ما يريد من أموال بيسر وسهولة بين دول العالم من غير دفع أي رسوم أو عمولات إضافية للبنوك التجارية سواء كان مصدرها نظاميًا أو غير نظامي متفاديًا بذلك النظم الرقابية الرسمية.

٧. رغم تمتع النقود الإلكترونية بنظام تقني عالي الأمان، إلا أنها لا تخلو من مخاطر اقتصادية ومالية وقانونية مُربكة واختراقات تقنية وأمنية مزعجة ومتكررة باعتبارها منتج نقدي مُستَّجد، وهذا يتطلب توفير بيئة مصرفية واعية، وقدرات بشرية مدربة، وبنية تحتية تكنولوجية مواكبة ومتجددة وأمن مصرفي سيبراني متقدم، لمكافحة جرائم الغش الإلكتروني، والقرصنة، والتهكير، واختراق المنظومة الأمنية للحسابات البنكية، وجرائم تبييض الأموال، والتهرب الضريبي، وإمكانية السيطرة على شبكات الإنترنت أو التجسس على حسابات الافراد والمنظمات والدول.

دور الذكاء الاصطناعي في تطوير مؤسسات الوقف الإسلامي

حسين عبدالمطلب الأسرج

كاتب وباحث مصري (كبير باحثين بوزارة الصناعة والتجارة الخارجية)

يُعد الوقف الإسلامي من أعظم الابتكارات الاجتماعية والاقتصادية التي قدمتها الحضارة الإسلامية للعالم، حيث جمع بين البعد الروحي المتمثل في القربة إلى الله، والبعد العملي المتمثل في خدمة المجتمع. ومنذ أن وضع النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) أساس هذا النظام بحبس أرضه في خيبر لأغراض خيرية، أصبح الوقف ركيزة أساسية في دعم التعليم، الصحة، والبنية التحتية عبر العصور الإسلامية. ومع دخول العالم في عصر الثورة الرقمية، بات من الضروري مواكبة التطورات التكنولوجية لضمان استمرارية الوقف وفعاليته في مواجهة التحديات المعاصرة.

في هذا السياق، يبرز الذكاء الاصطناعي كأداة ثورية يمكنها أن تحدث نقلة نوعية في إدارة مؤسسات الوقف الإسلامي. فمع تزايد التعقيدات في إدارة الأصول، وضعف الكفاءة في بعض المؤسسات، وانخفاض الثقة في بعض الأحيان بسبب غياب الشفافية، أصبح من الضروري تبني حلول مبتكرة. يهدف هذا المقال إلى تقديم تحليل شامل لكيفية استخدام الذكاء الاصطناعي في تعزيز أداء مؤسسات الوقف من خلال تحسين الإدارة، زيادة العوائد الاقتصادية، وضمان الشفافية، مع التركيز على التحديات، الحلول، ونماذج تطبيقية واقعية.

أولا: الوقف الإسلامي: مفهومه وأهميته التاريخية

الوقف في اللغة يعني الحبس والمنع، وفي الاصطلاح الشرعي هو حبس المال عن التصرف فيه بالبيع أو الهبة، وتخصيص منفعته لجهة خيرية دائمة أو مؤقتة حسب نية الواقف. وقد وردت أدلة شرعية تدعم الوقف، منها حديث عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) عندما استشار النبي (صلى الله عليه وسلم) في أرض له بأن يحبس أصلها ويتصدق بثمرتها، فأقرّه النبي على ذلك. هذا النموذج أرسى دعائم نظام الوقف الذي تطور لاحقًا ليشمل أنواعًا متعددة مثل الوقف الذري (للأسرة) والوقف الخيري (للمجتمع).

تاريخيًا، لعب الوقف دورًا محوريًا في الحضارة الإسلامية. ففي العصر الأموي والعباسي، كان الوقف يمول المدارس والمكتبات، مثل بيت الحكمة في بغداد. وفي العصر العثماني، امتد تأثير الوقف ليشمل إدارة

المستشفيات، الجسور، وحتى إعالة الأيتام والأرامل. ومع ذلك، فإن الوقف في العصر الحديث يعاني من تحديات مثل التدهور في قيمة الأصول بسبب الإهمال، ضعف العوائد نتيجة الاستثمارات التقليدية غير الفعّالة، وانعدام الشفافية في بعض الحالات، مما يستدعي تدخلاً تكنولوجيًا حديثًا.

ثانيا: الذكاء الاصطناعي: تعريفه وتطبيقاته

الذكاء الاصطناعي هو مجال علمي يسعى إلى إنشاء أنظمة قادرة على محاكاة القدرات البشرية مثل التعلم من التجارب، حل المشكلات، واتخاذ القرارات. يعتمد الذكاء الاصطناعي على تقنيات متقدمة تشمل:

التعلم الآلي: وهو القدرة على تحسين الأداء بناءً على البيانات دون برمجة مسبقة صريحة.

معالجة اللغة الطبيعية: وهي تمكين الآلات من فهم اللغة البشرية والتفاعل معها.

الرؤية الحاسوبية: وهي القدرة على تحليل الصور واستخلاص المعلومات منها.

وقد أثبت الذكاء الاصطناعي نجاحه في مجالات متعددة. ففي الطب، يُستخدم لتشخيص الأمراض بدقة عالية، وفي التجارة، يساعد في تحليل سلوك المستهلكين.

في سياق الوقف الإسلامي، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يُستخدم لتحليل البيانات، تحسين إدارة الأصول، وتطوير استراتيجيات استثمارية مبتكرة. كما يمكنه أن يساهم في تعزيز التواصل مع المستفيدين وضمان توزيع الموارد بطريقة عادلة وشفافة. مما يجعل الذكاء الاصطناعي مفتاحًا لتحسين الأداء الإداري والاقتصادي لمؤسسات الوقف الإسلامى ، مع مراعاة الضوابط الشرعية التي تحكم هذا المجال.

ثالثا: دور الذكاء الاصطناعي في تطوير مؤسسات الوقف الإسلامي

١. تحسين إدارة الأصول الوقفية

تتنوع الأصول الوقفية بين عقارات، أراضٍ زراعية، وأموال نقدية، وكل نوع يتطلب إدارة دقيقة لضمان استدامته. يمكن للذكاء الاصطناعي أن يقدم حلولاً مبتكرة في هذا المجال:

- تحليل البيانات الكبيرة: باستخدام خوارزميات التعلم الآلي، يمكن تحليل بيانات السوق العقاري والمالي لتحديد أفضل الفرص الاستثمارية.
- التنبؤ بالمخاطر: يمكن للنماذج التنبؤية أن تحدد المخاطر المرتبطة بالاستثمارات، مما يساعد في اتخاذ قرارات أكثر حكمة.

- إدارة العقارات: باستخدام الرؤية الحاسوبية، يمكن للذكاء الاصطناعي مراقبة حالة العقارات الوقفية وتحديد مواعيد الصيانة.

٢. زيادة العوائد الاقتصادية

يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساهم في تعظيم منفعة الوقف من خلال:

- تطوير استراتيجيات استثمارية: تحليل الاتجاهات الاقتصادية واقتراح استثمارات متوافقة مع الشريعة.
- تحسين إدارة المحافظ المالية: تقديم توصيات فورية لتحسين الأداء المالي.
- الاستثمار الأخلاقي: ضمان الالتزام بالضوابط الشرعية في الاستثمارات.

٣. تعزيز الشفافية والمساءلة

- أنظمة التتبع: استخدام البلوك تشين مع الذكاء الاصطناعي لتسجيل المعاملات.
- تقارير تلقائية: إنتاج تقارير دورية تعزز الثقة.
- رصد الاحتيال: اكتشاف الأنشطة المشبوهة باستخدام التعلم العميق.

٤. تحسين توزيع الموارد

- تحديد الأولويات: تحليل بيانات الاحتياجات لتحديد الفئات المستحقة.
- التوزيع الآلي: تصميم تطبيقات ذكية لتوزيع المساعدات.
- التواصل مع المستفيدين: استخدام روبوتات الدردشة لتقديم الدعم.

٥. دعم البحث والتطوير

- تحليل الاتجاهات الاجتماعية: فهم احتياجات المجتمع من خلال البيانات.
- تصميم مشاريع مبتكرة: تطوير مشاريع مثل مراكز تدريب ذكية.
- تقييم الأثر: قياس نتائج المشاريع الوقفية.

رابعا: نماذج تطبيقية واقعية للذكاء الاصطناعي في الوقف الإسلامي

لتوضيح الدور العملي للذكاء الاصطناعي، يمكن النظر إلى نماذج تطبيقية واقعية (بعضها افتراضي مستوحى من تطبيقات تكنولوجية حالية):

نموذج إدارة الأراضي الزراعية الوقفية في إندونيسيا:

في إندونيسيا، حيث تمتلك مؤسسات الوقف مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتحسين الإنتاجية. على سبيل المثال، يمكن نشر طائرات بدون طيار مزودة بتقنيات الرؤية الحاسوبية لمراقبة الأراضي، تحليل جودة التربة، والتنبؤ بأفضل أوقات الزراعة بناءً على بيانات الطقس. كما يمكن لخوارزميات التعلم الآلي تحديد المحاصيل ذات العائد الأعلى والمتوافقة مع احتياجات السوق المحلي، مما يزيد من عوائد الوقف ويدعم المزارعين المحليين.

نظام توزيع ذكي في المملكة العربية السعودية:

في المملكة، حيث تدير هيئة الأوقاف مئات الملايين من الريالات سنويًا، يمكن تطوير نظام ذكي لتوزيع المساعدات. يعتمد النظام على تحليل بيانات السكان من السجلات الحكومية لتحديد الأسر الأكثر احتياجًا، ثم يوزع المساعدات عبر تطبيقات الهواتف الذكية باستخدام تقنيات الدفع الإلكتروني. هذا النظام يقلل من التدخل البشري، يعزز الشفافية، ويضمن وصول المساعدات بسرعة.

مشروع استثماري في ماليزيا:

في ماليزيا، التي تشتهر بتجاربها المتقدمة في التمويل الإسلامي، يمكن لمؤسسات الوقف استخدام الذكاء الاصطناعي لتطوير محفظة استثمارية متوافقة مع الشريعة. على سبيل المثال، يمكن لنظام ذكي تحليل أداء الشركات المدرجة في بورصة كوالالمبور، واختيار تلك التي تحقق أرباحًا مستدامة دون التورط في أنشطة محرمة. هذا النموذج يمكن أن يحقق عوائد سنوية تزيد عن 10%، مما يعزز قدرة الوقف على تمويل مشاريع جديدة.

مراقبة العقارات الوقفية في تركيا:

في تركيا، التي تمتلك تراثًا وقفيًا ضخمًا من العصر العثماني، يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لمراقبة العقارات الوقفية. باستخدام صور الأقمار الصناعية وتقنيات التعلم العميق، يمكن اكتشاف التعديات على الأراضي الوقفية أو تدهور المباني التاريخية، مع إرسال تنبيهات فورية للمسؤولين لاتخاذ الإجراءات اللازمة. هذا النموذج يحافظ على الأصول ويقلل من الخسائر الناتجة عن الإهمال.

روبوتات دعم المستفيدين في مصر:

في مصر، حيث يعاني العديد من المستفيدين من صعوبة الوصول إلى خدمات الوقف، يمكن نشر روبوتات دردشة ذكية تعمل باللغة العربية. هذه الروبوتات، المدعومة بمعالجة اللغة الطبيعية، يمكنها الرد

على استفسارات المستفيدين، توجيههم لأقرب نقاط توزيع، وحتى مساعدتهم في تقديم طلبات المساعدة إلكترونيًا. هذا النموذج يعزز الكفاءة ويقلل من الازدحام في المكاتب الوقفية.

خامسا: التحديات المرتبطة بتطبيق الذكاء الاصطناعي في الوقف الإسلامي

١. الجوانب الشرعية

- التوافق مع الشريعة، الفتوى والإشراف، مسألة النوايا.

٢. التكلفة والموارد

- التكلفة العالية، نقص الكفاءات، الاعتماد على الخارج.

٣. الخصوصية والأمن

- حماية البيانات، المخاطر السيبرانية، التلاعب بالبيانات.
- سبل الاستفادة المثلى من الذكاء الاصطناعي
- التدريب والتأهيل: برامج تدريبية للعاملين.
- التعاون مع الشركات التقنية: شراكات مع شركات محلية وعالمية.
- البدء بمشاريع تجريبية: تطبيقات صغيرة لتقييم النتائج.
- إنشاء إطار شرعي: ضوابط فقهية واضحة.
- التوعية المجتمعية: حملات توعية للمتبرعين والمستفيدين.
- الاستفادة من النماذج الناجحة: دراسة التجارب العالمية وتكييفها مع السياق الإسلامي.

سادسا: مستقبل الوقف في ظل الذكاء الاصطناعي

مع تسارع وتيرة التطور التكنولوجي، يُتوقع أن يصبح الذكاء الاصطناعي جزءًا لا يتجزأ من إدارة الوقف خلال العقود القادمة. بحلول عام ٢٠٤٠، قد نشهد أنظمة ذكية متكاملة تدير الأوقاف بالكامل، من تحليل الأصول إلى توزيع العوائد، مع تقليل التدخل البشري إلى الحد الأدنى. على سبيل المثال، يمكن تطوير منصات عالمية تربط بين المتبرعين والمستفيدين عبر الإنترنت، مدعومة بالذكاء الاصطناعي لضمان التوزيع العادل. كما قد تُستخدم تقنيات الواقع الافتراضي لعرض المشاريع الوقفية للمتبرعين، مما يزيد من التفاعل والشفافية. هذا المستقبل يتطلب استثمارات كبيرة في البحث والتطوير، لكن عوائده قد تحول الوقف إلى قوة اقتصادية واجتماعية عالمية.

وعند مقارنة استخدام الذكاء الاصطناعي في الوقف الإسلامي مع المؤسسات الخيرية الأخرى، نجد اختلافات وتشابهات. ففي المؤسسات الغربية، مثل مؤسسة Catholic Relief Services، يُستخدم الذكاء الاصطناعي لتحليل بيانات الكوارث الطبيعية وتوزيع المساعدات، وهو مشابه لتطبيقات توزيع الموارد في الوقف. لكن الوقف يتميز بضرورة الحفاظ على الأصل، مما يضيف تعقيداً إضافيًا يتطلب حلولاً مخصصة. أما المؤسسات الأخرى ، مثل Bill & Melinda Gates Foundation، فتركز على الاستثمار في التكنولوجيا دون قيود دينية، بينما يلتزم الوقف بالضوابط الشرعية. هذا التحليل يبرز أهمية تطوير نماذج ذكاء اصطناعي مصممة خصيصًا للوقف لتلبية متطلباته الفريدة.

الخاتمة

يمثل الذكاء الاصطناعي فرصة ذهبية لتطوير مؤسسات الوقف الإسلامي وتعزيز دورها في خدمة المجتمع. ويمكن للذكاء الاصطناعي أن يعيد للوقف دوره التاريخي كمحرك للتنمية المستدامة وإحياء مؤسسات الوقف الإسلامي وجعلها أكثر فعالية وتأثيراً من خلال تحسين إدارة الأصول، تعظيم العوائد، وضمان الشفافية،

كما يمكن لهذه التقنية أن تجعل الوقف أكثر كفاءة واستدامة. ومع ذلك، يتطلب نجاح هذا التطبيق مواجهة التحديات الشرعية والتقنية بعناية، مع ضمان توافق التقنية مع القيم الإسلامية. في النهاية، يمكن القول إن الذكاء الاصطناعي ليس مجرد أداة تكنولوجية، بل شريك استراتيجي قادر على إعادة صياغة مستقبل الوقف الإسلامي في العصر الحديث.

وإذا تمكنت مؤسسات الوقف من التغلب على التحديات المرتبطة بالتكلفة، الأمن، والقبول الاجتماعي، فإن الذكاء الاصطناعي قد يصبح الجسر الذي يربط بين تراث الوقف الإسلامي العريق ومستقبل العصر الرقمي.

فقه الإغاثة في السيرة المحمدية:

دراسة في الأسس والتطبيقات

محمد الحليمي

دكتور في الحقوق / أستاذ زائر بكلية الحقوق بطنجة، والكلية المتعددة التخصصات بالعرائش

جنات النوينو

طالبة بالمعهد الشرعي عائشة أم المؤمنين للتعليم العتيق

إن أمر هذه الأمة لا يصلح إلا بما صلح عليه أمر أولها، ولا يشك عاقل يؤمن بالله واليوم الآخر أن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم هم خير الخلق بعد الأنبياء والمرسلين عليهم أفضل الصلاة والتسليم، وأنه صلى الله عليه وسلم ولد آدم وصحابته هم خير قرن وأمة وجدت على الأرض، وإن معرفة أحوالهم وأخلاقهم وسيرهم لتضيء الطريق أمام المؤمن الذي يريد أن يعيش أسوة محمد صلى الله عليه وسلم .

قال تعالى : **لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ** (يوسف : ١١١)، ففي قصص الأنبياء وأخلاقهم خير ما نعتبر به من خلق حسن، ولقد حفلت سيرته الشريفة صلى الله عليه وسلم وسنته العطرة بكم هائل من أحاديث القيم ومواقف الشيم، ودروس وحكم، وعلمهم صلى الله عليه وسلم أن حسن الخلق جزء لا يتجزأ من الدين.

ومن محاسن الأخلاق وخير ما يتقرب به العبد إلى ربه بذل النفس والعطاء، ومساعدة المحتاج، فقد حرص ديننا الحنيف على جانب المعاملات الإنسانية من مساعدة وإيثار الغير على النفس، وتفريج الكرب، لقول سيد الخلق صلى الله عليه وسلم « من فرج عن أخيه المؤمن كربة من كرب الدنيا فرج الله عنه كربة من كرب الآخرة » .

ومبدأ الإغاثة لا ينحصر بزمن أو مكان معين ولا بديانة محددة، وإنما ينبثق من جانب إنساني محض فطر عليه، حيث يستثمر جهود الإنسان في تربية نفسه عن طريق إغاثة الناس ومد يد العون لهم، وهو خلق مصدره الفطرة السليمة.

ومن أهم أهداف المساعدة الإنسانية: إنقاذ الأرواح والحد من المعاناة وتخفيف الأزمات والنكبات والحفاظ على الكرامة الإنسانية.

كل هذا يحيلنا إلى طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى ساهم المجتمع النبوي في بلورة فكرة العمل الإغاثي وما هي مظاهر العوز التي عالجها؟

ومن أجل الإجابة عن الإشكال الرئيس لهذا الموضوع فقد حاولنا تقسيمه إلى محورين، نعالج في الأول مساهمة المجتمع النبوي في تفعيل نظام الإغاثة الإنسانية، ونتناول في الثاني أهم تطبيقات مبدأ الإغاثة الإنسانية في عصر النبوة.

المحور الأول: مساهمة المجتمع النبوي في بلورة نظام الاغاثة الإنسانية

قبل الحديث عن الإغاثة بمفهومها الشرعي، فقد كان من اللازم تسليط الضوء على معناها اللغوي، ومدلولها الاصطلاحي، ولهذا فالإغاثة في اللغة أصلها الثلاثي غوث، والغوث من الإغاثة، ونعني بها الإعانة والنصرة عند الشدة، والغياث؛ اسم المستغاث وقد استغاث به فأغاثه[1].

أما من ناحية الاصطلاح، فالإغاثة الإعانة والنصرة لذي حرج واضطرار، والمغيث: المنقذ من الشدة، والاستغاثة طلب الإغاثة والغوث، وهو طلب الإنقاذ من الضيق والشدة.

وغير بعيد عن الدلالة الاصطلاحية، فقد عرفت الأمم المتحدة الإغاثة الإنسانية بأنها: " تلك المساعدات التي تسعى إلى إنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة عن السكان المتضررين من الأزمة[2].

وتبعا للموضوع فإن مفهوم الإغاثة يقصد به أحيانا الإعانة والمدد، والمساعدة بمعنى المعاونة.

وفي المجتمع النبوي فإن الفعل الإغاثي كان واجبا ينهض به القادرون، وعملا من أعمال الخير يتنافس فيه المتنافسون، وأصبح من الحقائق المسلمة عند المسلمين أن: "من كان في حاجة الناس كان الله في حاجته"، كما أخبرهم نبيهم صلى الله عليه وسلم.

والفعل الإغاثي الذي عرف في المجتمع النبوي لم يكن وليد البعثة، بل مارسه الحبيب عليه السلام قبل بعثته، فعن ابن عباس رضي الله عنهما: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى زمزم وهم يسقون ويعملون فيها ، فقال: **(اعْمَلُوا فَإِنَّكُمْ عَلَى عَمَلٍ صَالِحٍ)**، ثم قال: **(لَوْلاَ أَنْ تُغلَبُوا لَنَزَلْتُ حَتَّى أَضَعَ الحَبْلَ عَلَى هَذه)**، يعني: عاتقه، وأشار إلى عاتقه.

---

[1] ابن فارس، معجم مقاييس اللغة ج4،ص400

[2] علي الرشيد، من أجل فاعلية أكبر للتدخل الإغاثي، مقال منشور بموقع جريدة الشرق، بتاريخ 26 أكتوبر 2016، اطلع عليه بتاريخ 1 دجنبر 2023، رابط: https://al-sharq.com/opinion/26/10/2016/من-أجل-فاعلية-أكبر-للتدخل-الإغاثي

ووجه الدلالة في الحديث المذكور أعلاه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقوم بأعمال تطوعية قبل البعثة، ومن ذلك أنه لما نزل عليه الوحي، وجاء إلى خديجة رضي الله عنها خائفًا، أمنَتَه وسَكَّنَت روعه وقالت: **(فَوَ اللَّهِ لا يُخْزِيكَ اللهُ أَبَدًا، فَوَ اللهُ إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِمَ، وَتَصْدُقُ الحَدِيثَ، وَتَحْمِلُ الكَلَّ**[1]**، وَتَكْسِبُ المَعْدُومَ، وَتَقْرِي الضَّيْفَ، وَتُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الحَقِّ)**[2].

فذكرت رضي الله عنها هذه الصفات التي نفعها متعدد، وكان يفعلها مروءة وشهامة، فلما جاء الإسلام صار يفعلها عبادة وقربة إلى الله تعالى.

وعند النظر والتأمل في تعريف الفعل الإغاثي بوصفه مصطلحا عالميا نجد أنه يشمل كل عمل يقدمه المرء باختياره بلا مقابل لنفع الآخرين، وهو بهذا المفهوم يدخل فيه جميع الأحكام التكليفية الخمسة، فقد يصير الفعل الإغاثي واجبا، كإنقاذ من وقع في هلكة، فحكمه في الشرع واجب كفائي على كل من علم بحاله، وقدر على إنقاذه، فإن لم يعلم بحاله إلا واحد صار الحكم في حقه واجبًا عينيا، مع أن هذا العمل لا يخرج عن كونه عملا تطوعيا بالمفهوم العالمي، فهو عمل قدمه المرء باختياره لنفع غيره.

وقد اعتمد المجتمع النبوي على عدة آليات لتحقيق الفعل الإغاثي، كالزكاة فهي تعتبر أول مؤسسة للتكافل والغوث الاجتماعي.

وبهذا الخصوص فالزكاة تعتبر أول مؤسسة ومورد مالي للتكافل الاجتماعي عرفها التاريخ، فالضمان والتكافل الاجتماعي في الغرب لم يعرف إلا في هذا العصر، ولم يأخذ صورته الرسمية إلا في سنة ١٩٤١ حين اجتمعت كل من انجلترا والولايات المتحدة في ميثاق الأطلنطي على وجوب تحقيق الضمان الاجتماعي للأفراد[3] الذي عرفته منظمة العمل الدولية على أنه "مجموعة الشروط التي تتيح الحصول على مساعدات تقدم لفئات محددة لمواجهة طوارئ محددة.

وتتميز مؤسسة الزكاة بشمول الأفراد ذوو الحاجات الدائمة أو العارضة، وهي فريضة إلزامية اجتماعية شاملة لكل مال نام أو قابل للنماء، فهي ليست عارضة أو مؤقتة أو أن الدافع من ورائها هو إلحاح وطلب الفقراء، وهي ليست إحسانا اختياريا ولا صدقة تطوع ولا تفضلا ممن فرضت عليهم، فهي فريضة معلومة

---

[1] أي تتحمَّل مؤنة الكَلِّ، وهو الضعيف واليتيم وذو العيال، فتُنفِق عليه، وتقوم على حاجته

[2] والنوائب جمع نائبة، وهي الحادثة أو المصيبة، وإنما قالت: نوائب الحق؛ لأن النائبةَ قد تكون في الخير وقد تكون في الشر

[3] يوسف القرضاوي، دور الزكاة في معالجة المشكلات الاقتصادية وشروط نجاحها، دار الشروط، القاهرة، 2001، ص 34

لا تعطى جزافا ويتم إعطاؤها تنفيذا لأمر الله الذي قرنها بالصلاة في العديد من الآيات الكريمة[1]، وجعل من أسباب الدخول إلى النار ترك الصلاة ومنع الزكاة، ومن الصور الرائعة للزكاة أنها لا تشترط حصول المستفيدين من الأموال التكافلية للزكاة أن يكونوا من مالكي النصاب المؤدين للزكاة كما هو حال المشتركين في أنظمة التأمين الاجتماعي في الاقتصاديات الوضعية، بل اعتبر المولى عز وجل عدم الاهتمام باليتيم والمسكين من مظاهر الكفر والتكذيب بيوم الدين[2].

ومن بين أهم مصارف الزكاة الثمانية "الغارمين"[3] وهم الذين فاجأتهم كوارث الحياة ونزلت جوائح اجتاحت مالهم، واضطرتهم الحاجة إلى الاستدانة لأنفسهم وأهليهم، فعن مجاهد قال: ثلاثة من الغارمين رجل ذهب السيل بماله، ورجل أصابه حريق فذهب بماله، ورجل له عيال وليس له مال، فهو يدان وينفق على عياله" .

وفي حديث قبيصة بن المخارق الذي رواه أحمد ومسلم أباح النبي عليه الصلاة والسلام لمن أصابته جائحة اجتاحت ماله أن يسأل ولي الأمر حقه من الزكاة حتى يصيب قواما من عيش.

فمبلغ الزكاة في هذه الواقعة يعد وسيلة لفض النزاعات وتحقيقا للمصالحات حتى لا تتحول النزاعات إلى نيران مستعرة تأتي على الأخضر واليابس، وبالتالي تجنب المخاطر التي تقض مضجع الغارم[4].

---

[1] يقول فضيلة الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي تكررت كلمة الزكاة مُعرفة في القرآن الكريم (30) ثلاثين مرة، ذكرت في (27) سبع وعشرين منها مقترنة بالصلاة في آية واحدة، وفي موضع منها ذكرت في سياق واحد مع الصلاة وإن لم تكن في نفس الآية،وذلك في قوله تعالى: (والذين هم للزكاة فاعلون) (بعد آية واحدة من قوله تعالى: (الذين هم في صلاتهم خاشعون) وقد ذكر بعض المؤلفين أن الزكاة قرنت بالصلاة في (82) اثنين وثمانين موضعًا من القرآن كما في بعض الكتب ولعل البعض أراد عدد مرات ورودها كلها معرفة ومنكرة، وهو عدد مبالغ فيه. والواقع أن اقتران الصلاة بالزكاة في 28 آية.

فما الحكمة في ذلك؟ هذا يدل على أن هاتين الفريضتين من أعظم الفرائض في الإسلام، فالصلاة هي الركن الثاني في الإسلام بعد الشهادتين، والزكاة هي الركن الثالث، والصلاة حق الله والزكاة حق العباد وحق الله، لأن كل حق للعباد فيه حق لله، والصلاة هي العبادة البدنية، والمعنوية، والزكاة عبادة مالية، ومعنوية، لذلك سيدنا أنس يقول: "رحم الله أبا بكر ما كان أفقهه حين لم يفرق بين الصلاة والزكاة"، فبعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم قالت بعض القبائل نصلي ولا نزكي، أبى أبو بكر وقال: (والله لأقاتلن من فرّق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عقالاً كانوا يؤدونه لرسول الله لقاتلتهم عليه) راجع موقع صندوق الزكاة اللبناني، https://www.zakat.org.lb/index.php?/pages/ar/questions-and-answers/1194

[2] وهذا الأمر يمكن أن يحمل رسالة للمؤمنين مفادها: إياكم أن تعتقدوا أن مجرد إقراركم باللسان بأنكم تدينون بالإسلام وبأنكم تعتقدون أن هناك يوما سيحاسب الناس فيه على أعمالهم، أن إقراركم هذا يكفي، لا، بل حتى يصدقه عملكم لا في الشرائع التعبدية فحسب بل في إحسانكم للخلق من يتيم ومسكين وغير ذلك..

[3] عباس بلفاطمي، دور الزكاة في تحقيق التكافل الاجتماعي، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، العدد 5 يونيو 2006، ص، 243

[4] محمد خليفة صديق، آليات تفعيل دور الزكاة في تعزيز التكافل الثقافي، ورشة عمل شبه إقليمية أقامها المعهد العالى لعلوم الزكاة بالخرطوم بالتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (أيسيسكو)، يوليو 2011، ص، 39

من خلال ما سبق يتضح جوهر الزكاة وعدالة الزكاة وإنسانية الزكاة، فهي تعطى لكل من تعرض لكارثة أو طارئ على عكس ما هو في النظم الوضعية التي تفرض على الشخص دفع أقساط سنوية كتأمين على ممتلكاته وفي حال وقوع كارثة ما يتم التعويض فقط على أساس المبالغ المدفوعة.

كما يعد الوقف كذلك آلية من آليات الإغاثة الإنسانية في عصر النبوة، فعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: « أصاب عمر أرضا بخيبر، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم يستأمره فيها، فقال: يا رسول الله، إني أصبت أرضاً بخيبر، لم أصب مالا قط هو أنفس عندي منه، فما تأمرني به؟ قال: إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها، قال: فتصدق بها عمر، أنه لا يباع أصلها، ولا يبتاع، ولا يُورث، ولا يوهب، قال: فتصدق عمر في الفقراء، وفي القربى، وفي الرقاب، وفي سبيل الله، وابن السبيل، والضيف... »[1].

وعلى هذا الأساس فقد قام الوقف بدور كبير في المجتمعات الإسلامية قديما وحديثا، وساهم في بقاء المجتمع المسلم محصنا بعد أن تعددت سلبيات الحكم وتنوعت انحرافاته، ولكن الوقف ظل يمد مؤسسات المجتمع الإسلامي بالموارد التي تبقيه على حيويته وصلابته واستمراره.

وفي هذا الصدد وبالبحث في التاريخ المعرفي لفقه الوقف يتبين أنه كان أول فرع من فروع الفقه الإسلامي يستقل بذاته، وتفرد له مؤلفات خاصة به، وذلك منذ منتصف القرن الثالث الهجري، ولعل من أهم ما أسهم به المجتمع النبوي في بناء نظام الوقف هو إرساء أسس فاعلية هذا النظام، من خلال تأصيل الفكرة المجردة للوقف، وهي فكرة الصدقة الجارية، وأيضا من خلال تفصيل الأحكام المتعلقة بالإجراءات والتنظيمات المشخصة لهذه الفكرة في الواقع الاجتماعي للصحابة[2].

أما في المجتمعات الحديثة، فإنه يحمل الكثير من الإيجابيات في توفير مصادر التمويل للمشروعات الإسلامية وإغنائها عن الاقتراض، فضلا عن مساعدة الفقراء والمحتاجين وتوفير العطاءات اللازمة للعديد من المستحقين.

وقد قام الوقف بدور تنموي شهدت له العصور السابقة من خلال العديد من المجالات التي عالجها أو قام بها.

[1] سليم هاني منصور، الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر، مؤسسة الرسالة ناشرون، الطبعة الأولى 2004، ص، 21

[2] البيومى،إبراهيم، إسهام الوقف الإسلامي في الإدارة المتكاملة لمصادر المياه، المجلة الاجتماعية القومية، مجموعة ،44 العدد2 ، 2007، ص، 34

ولا بد لدراسة الموضوع دراسة شمولية من تسليط الضوء على عودة الوقف وإمكانية النهوض به من خلال تشجيع الأوقاف والعمل على زيادة استثمارها، وتنميتها، ولهذا فإذا كانت مصادر الوقف لم تتنوع أو تتعدد، فإن مصارفه تزداد يوما بعد يوم، والثغرات التي يمكن أن يسدها تتفاقم أيضا.

المحور الثاني: تطبيقات الإغاثة الإنسانية في السيرة النبوية

لم يبق الفعل الإغاثي منحصرا في نوع واحد؛ كالسقاية والإطعام، بل تعداه ليشمل عدة تطبيقات نجد منها مثلا:

الكفالة:

عن سهل بن سعد قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(أنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا وأشار بالسبابة والوسطى وفرج بينهما شيئا)**. وما أعظمها منزلة: أن يكون كافل اليتيم بهذه الدرجة من القرب من سيد الرسل محمد صلى الله عليه وسلم، والكفالة التامة: أن يجعله في بيته كواحد من أولاده. وقد تكون الكفالة بأن يدفع إليه مبلغا من المال في بلده يكفيه لسد حاجياته، وهي مرتبة دون الأولى، ولكن لها أجرها[1].

وكثيرا ما يفضل الأيتام أن يبقوا في بيوتهم وبلدانهم مع أمهاتهم وأقاربهم، وهذا هو الأولى والأوفق لهم، فعن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أنا أول من يفتح له باب الجنة، إلا أني أرى امرأة تبادرني، فأقول لها: ما لك ؟ ومن أنت ؟ فتقول: أنا امرأة قعدت على أيتام لي».

رعاية المسنين:

تعتبر مرحلة كبر السن مرحلة عصيبة من مراحل عمر الإنسان حيث يطرأ فيها تغيرات كبيرة أهمها الضعف العام في الجسم والحواس والشعور بالحاجة إلى الآخرين، ولم تحظ تلك المرحلة في التشريعات والقوانين الوضعية، بنفس القدر من الاهتمام الذي حظيت به في الفقه الإسلامي، بحيث اعتبر المسن حلقة من حلقات التاريخ وجزء لا يتجزأ من وجود المجتمع لذلك تبوأ المسن مكانة متميزة في المجتمع النبوي، تتمثل في مراعاته وتقدير ضعفه في الأحكام التكليفية[2].

[1] يوسف القرضاوي، أصول العمل الخيري في الإسلام، دار الشروق، الطبعة الثانية 2008، ص، 56

[2] عبد الفتاح محمد عبد الفتاح، طارق السيد بدران، حقوق المسن في الفقه الإسلامي والقانون، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السابع لكلية الحقوق جامعة طنطا، تحت عنوان حقوق المسنين بين الواقع والمأمول، في الفترة من 30- 31 مارس 2022، ص، 24

إغاثة الملهوفين وتفريج كربة المكروبين والمنكوبين بالزلازل وغيرها

عن أبي موسى الأشعري، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **(على كل مسلم صدقة. فقالوا: يا نبي الله، فمن لم يجد ؟ قال: يعمل بيده فينفع نفسه يجد ويتصدق. قالوا: فإن لم يجد ؟ قال: يعين ذا الحاجة الملهوف. قالوا: فإن لم ؟ قال: فليعمل بالمعروف وليمسك عن الشر، فإنها له صدقة)**.

ومن إغاثة الملهوف وتفريج كربة المكروب: إطفاء الحريق، وإنقاذ الغريق، وإغاثة المنكوبين بحوادث الدهر من الزلازل والأعاصير والفيضانات ونحوها. وقد ذكر الحديث: أنهم تحل لهم الزكاة والصدقة لما اجتاحهم من الجوائح، حتى يصيبوا قواما من عيش، أي ينالوا ما يقوم بتمام كفايتهم[1].

ولعل تعلق المغاربة بدينهم ووطنهم ساهم بشكل كبير في خلق تلك الصورة التضامنية الكبيرة أيام زلزال الحوز في خضم مشاهد الدمار والموت التي خلفها الزلزال، بحيث برزت قيم التضامن والتلاحم والكرم بين المغاربة، بشكل أوضح، فمحنة الكارثة كشفت وحدة المغاربة وجمال معدنهم، وقدرتهم على الصبر في أوقات الشدة والمحن، والتعامل معها بكبرياء وطيبة قلب، ومسارعتهم إلى التضامن والتآزر ومد يد المساعدة إلى بعضهم البعض.

المشاهد كثيرة، سواء تعلق الأمر بتلك التي تعبر عن كرم المنكوبين، الذين حرصوا على حسن وفادة من تنقل إلى مناطقهم المدمرة بفعل الزلزال، من إعلاميين ومسعفين ومتضامنين، أو تلك التي تتعلق بمغاربة سارعوا إلى التبرع بالدم، والتضامن مع المتضررين بما يحتاجونه من مأكل ومشرب وملبس وأغطية وخيام، رغم فقرهم وحاجتهم إلى ما يساهمون به من تبرعات[2].

خاتمة:

إلى هذه المحطة تنتهي بنا رحلة الحديث عن الإغاثة الإنسانية التي أفضنا الحديث في معناها ومغزاها ومقتضياتها وأهم مقاصدها وأشرف حقائقها في المحاور الرئيسية لهذا البحث، فواجب على كل إنسان له ضمير حي وكل مؤمن يؤمن بالله واليوم الآخر التنافس في مضمار التكافل والتعاون والمسارعة إلى الرضا

[1] يوسف القرضاوي، أصول العمل الخيري في الإسلام،مرجع سابق، ص، 68

[2] عبد الكريم الميناوي، صدى عالمي لكرم المنكوبين وتضامن المغاربة خلال زلزال الحوز، مقال منشور بتاريخ 17 شتنبر 2023، عبر صحيفة الشرق الأوسط الإلكترونية، https://aawsat.com/-العالم-العربي/شمال-افريقيا/4551661-صدى-عالمي-لكرم-المنكوبين-وتضامن-المغاربة-خلال-زلزال-الحوز

والرضوان عملا بقوله تعالى : وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ* الَّذِينَ يُنفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ ۗ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ (آل عمران : ١٣٣–١٣٤) .

قائمة المراجع :

كتب :

- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة الجزء الرابع
- يوسف القرضاوي، دور الزكاة في معالجة المشكلات الاقتصادية وشروط نجاحها، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠١ .
- سليم هاني منصور، الوقف ودوره في المجتمع الإسلالمي المعاصر، مؤسسة الرسالة ناشرون، الطبعة الأولى ٢٠٠٤ .
- يوسف القرضاوي، أصول العمل الخيري في الإسلام، دار الشروق، الطبعة الثانية ٢٠٠٨ .

مقالات :

- عبد الفتاح محمد عبد الفتاح، طارق السيد بدران، حقوق المسن في الفقه الإسلامي والقانون، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السابع لكلية الحقوق جامعة طنطا، تحت عنوان حقوق المسنين بين الواقع والمأمول، في الفترة من ٣٠– ٣١ مارس ٢٠٢٢ .
- عباس بلفاطمي، دور الزكاة في تحقيق التكافل الاجتماعي، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، العدد ٥ يونيو ٢٠٠٦ .
- محمد خليفة صديق، آليات تفعيل دور الزكاة في تعزيز التكافل الثقافي، ورشة عمل شبه إقليمية أقامها المعهد العالى لعلوم الزكاة بالخرطوم بالتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (أيسيسكو)، يوليو ٢٠١١ .
- البيومى إبراهيم، إسهام الوقف الإسلامي في الإدارة المتكاملة لمصادر المياه، المجلة الاجتماعية القومية، مجموعة ٤٤، العدد٢ ، ٢٠٠٧ .

مقالات الكترونية

- عبد الكريم الميناوي، صدى عالمي لكرم المنكوبين وتضامن المغاربة خلال زلزال الحوز، مقال منشور بتاريخ ١٧ شتنبر ٢٠٢٣، عبر صحيفة الشرق الأوسط الإلكترونية .
- علي الرشيد، من أجل فاعلية أكبر للتدخل الإغاثي، مقال منشور بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠١٦، بموقع جريدة الشرق .

من يحمل ديون الحكومة الأمريكية المتنامية

حتى عندما قام بنك الاحتياطي الفيدرالي وأصحابها الأجانب بتفريغ سندات الخزانة في الربع الرابع؟[1]

Wolf Richter

عندما وصل الدين الوطني الأمريكي المتضخم بشكل لا يصدق إلى ٣٦,٢٢ تريليون دولار في يناير، وصل إلى "سقف الديون"، الذي يمنع الكونغرس الحكومة من اقتراض الأموال اللازمة لإنفاق الأموال التي طلب الكونغرس منه إنفاقها.

في الماضي، قبل نفاد النقد من الحكومة مباشرة، عقد الكونغرس صفقة مع نفسه لرفع سقف الديون، حيث ترتفع الديون بمئات المليارات من الدولارات في غضون أيام قليلة فقط حيث تقترض الحكومة مبالغ ضخمة لإعادة ملء حسابها الجاري. تعكس الأجزاء المسطحة تليها طفرات في الرسم البياني تلك الديناميكية.

هذه هي سندات الخزانة التي تحتفظ بها الكيانات الخاصة والعامة في الولايات المتحدة وفي جميع أنحاء العالم كأصول مدرة للفائدة. السؤال هو: من يتحمل هذا الدين؟ ومن كان يشتريها حتى مع أن بنك الاحتياطي الفيدرالي كان يتخلص من حيازاته بجزء من ٢.٢ تريليون دولار في كيو تي؟

[1] Wolf Richter, Who Holds the Ballooning US Government Debt, even as the Fed and Foreign Holders Unloaded Treasury Securities in Q4?, Mar 18, 2025, WOLF STREET, Link.

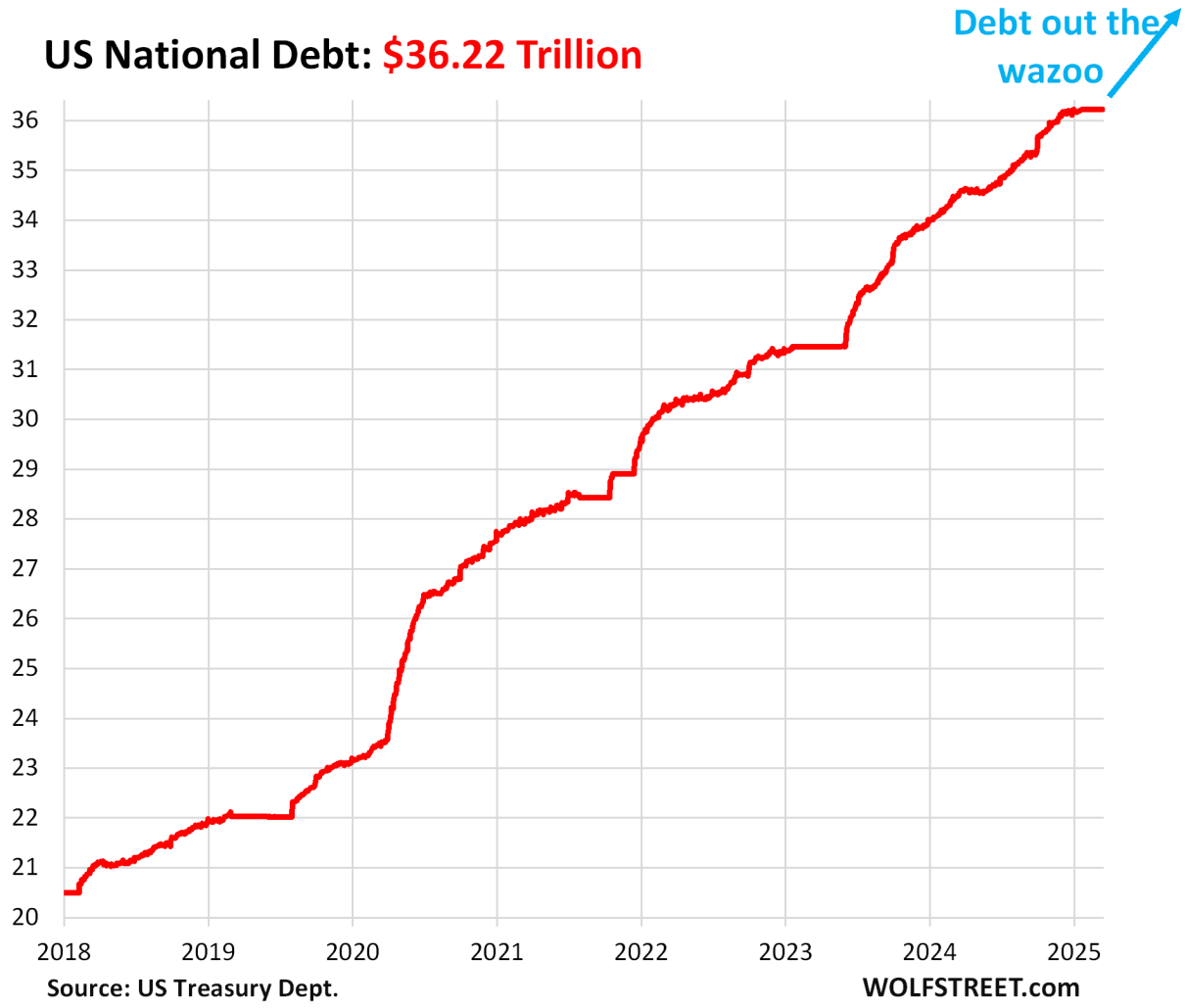

من كان يمتلك ٣٦.٢ تريليون دولار في الخزينات في نهاية الربع الرابع؟

الكيانات الحكومية الأمريكية: ٧.٣٤ تريليون دولار. تتكون هذه "الحيازات الحكومية الداخلية" من سندات الخزانة التي تحتفظ بها مختلف صناديق المعاشات التقاعدية المدنية الفيدرالية، وصناديق المعاشات التقاعدية العسكرية، والصندوق الاستئماني للضمان الاجتماعي (ناقشت حيازات الصندوق الاستئماني للضمان الاجتماعي، والدخل، والصادرات هنا)، والصندوق الاستئماني للتأمين ضد العجز، والصناديق الاستئمانية للرعاية الطبية، وغيرها من الصناديق. هذه أوراق مالية لا يتم تداولها في السوق.

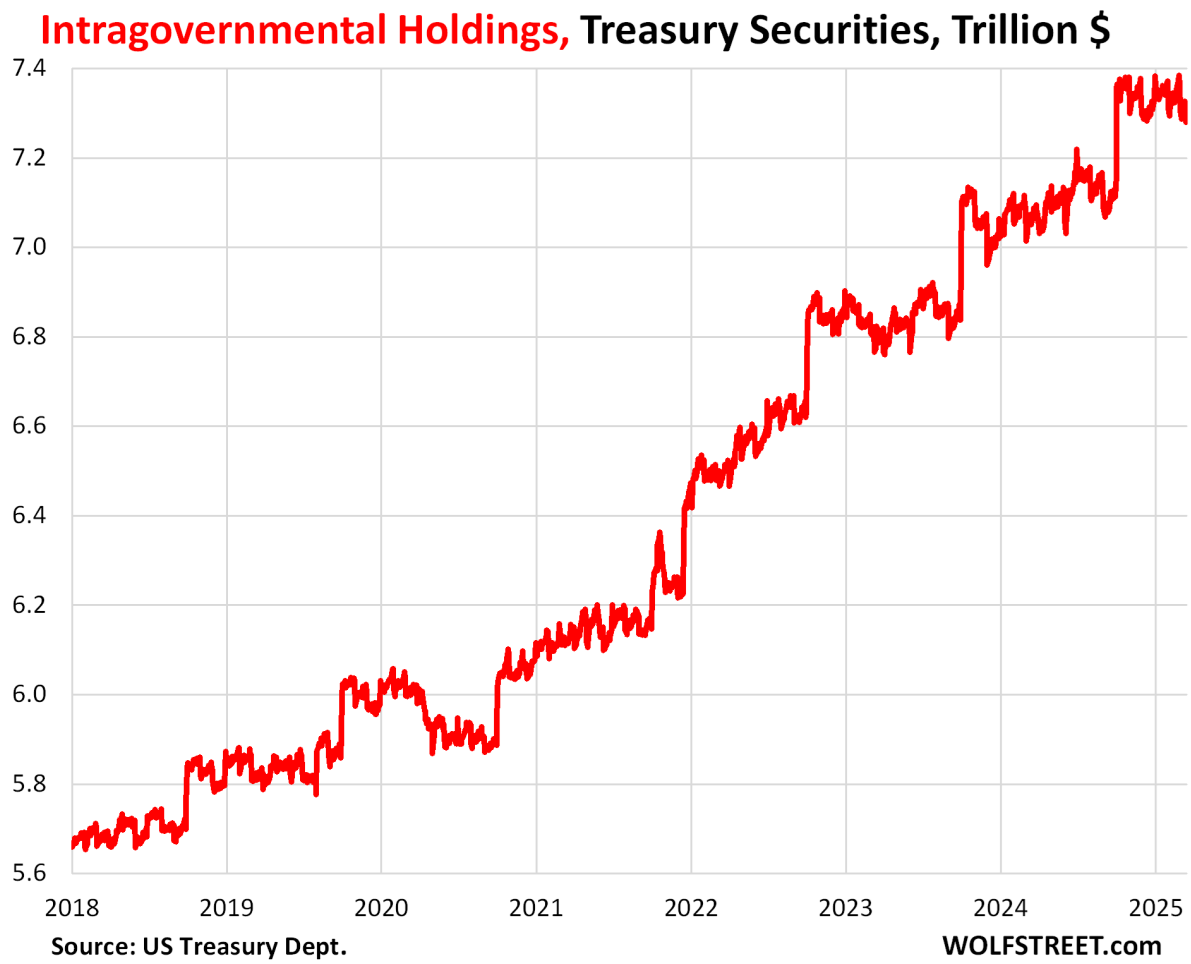

احتفظ "الجمهور" بمبلغ ٢٨.٨٣ تريليون دولار المتبقي من سندات الخزانة في نهاية الربع الرابع. يتم تداول معظم هذه الأوراق المالية علنا وينتشر حاملوها في جميع أنحاء الولايات المتحدة وبقية العالم. هذه الأوراق المالية "التي يحتفظ بها الجمهور" هي التي سننظر إليها هنا.

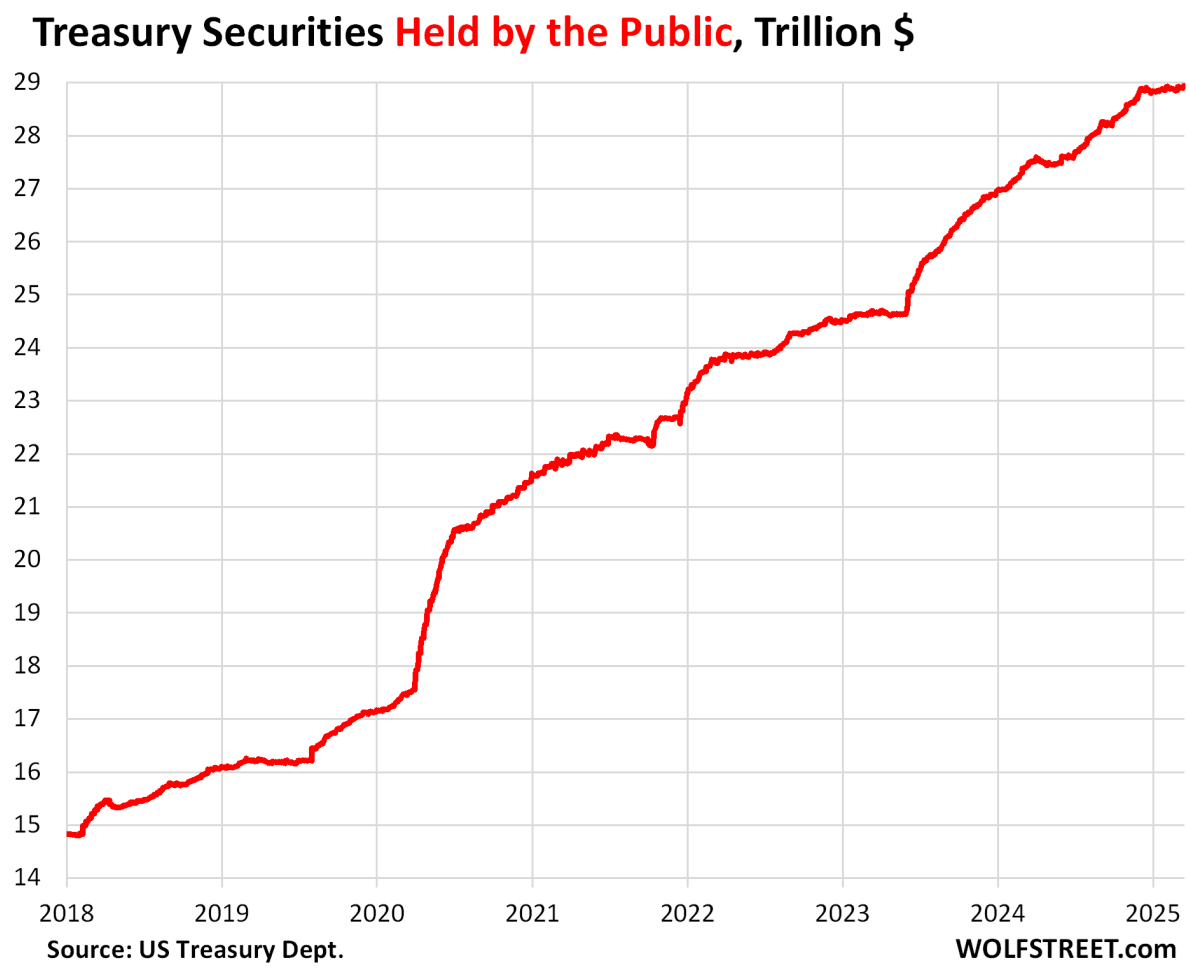

يحتفظ "الجمهور" بهذه الخزينة، حسب نوع الأمن (اعتبارا من نهاية فبراير، التي نشرتها وزارة الخزانة).

يتم تداولها في البورصة:

- ٦.٤ تريليون دولار في أذون الخزانة (أوراق مالية قصيرة الأجل لمدة عام واحد أو أقل)
- ١٤.٧ تريليون دولار في سندات الخزانة (أوراق مالية من ٢ إلى ١٠ سنوات)
- ٤.٩ تريليون دولار في سندات الخزانة (أوراق مالية لمدة ٢٠ عاما و ٣٠ عاما):
- ٢.٠ تريليون دولار في TIPS (الأوراق المالية المحمية من التضخم في الخزانة):
- ٠.٦٣ تريليون دولار في أوراق السعر العائم (FRN)

لا يتم تداوله علنا:

- ٥٧٥ مليار دولار من سندات الخزانة، مثل سندات الادخار من المجموعة الأولى، وسندات الادخار من السلسلة EE، وما إلى ذلك.

من هو هذا "العام" الذي يحمل هذه السندات: ٣٠.٢٪ من حاملي الأجانب.

احتفظت الكيانات الأجنبية بمبلغ ٨.٥ تريليون دولار، أو ٣٠.٢٪ من الديون المتداولة في العلن في نهاية الربع الرابع. يشمل هؤلاء أصحاب (بيانات وزارة الخزانة):

- كيانات القطاع الخاص الأجنبية: ٤.٧٣ تريليون دولار
- الكيانات الرسمية الأجنبية، مثل البنوك المركزية: ٣.٧٨ تريليون دولار.

لقد عقدوا إجمالا:

- ٧.٣١ تريليون دولار من الأوراق المالية طويلة الأجل
- ١.٢ تريليون دولار (١٤.١٪) في سندات الخزانة.

تتراوح نسبة سندات الخزانة إلى إجمالي الحيازات الأجنبية بين ١٢.١٪ و ١٤.٦٪ منذ منتصف عام ٢٠٢٠. قبل الوباء، كان في نطاق ١٠٪.

لكنهم أقلقوا الأوراق المالية: فقدت الكيانات الأجنبية ١٦٦ مليار دولار من سندات الخزانة في الربع الرابع، أو ١.٩٪ من الرقم القياسي في الربع الثالث (٨.٦٩ تريليون دولار)، بقيادة:

- المراكز المالية الستة الأولى (لندن وبلجيكا ولوكسمبورغ وسويسرا وجزر كايمان وأيرلندا): – ٦٠ مليار دولار
- اليابان: – ٣٦ مليار دولار
- البرازيل: – ٣٣ مليار دولار
- الهند: – ٢٨ مليار دولار
- منطقة اليورو: – ١٢ مليار دولار.

لكن بلدانا أخرى أضافت إلى حيازاتها خلال تلك الأشهر الثلاثة، بما في ذلك كندا (+١١ مليار دولار).

أكبر حاملي الأجانب:

- المراكز المالية الستة الأولى: ٢.٥٦ تريليون دولار (أزرق)
- منطقة اليورو: ١.٧٩ تريليون دولار، والتي تشمل ثلاثة من المراكز المالية (الأخضر)

- اليابان: ١.٠٦ تريليون دولار (ذهب)
- الصين وهونغ كونغ مجتمعة: ١.٠١ تريليون دولار (أرجواني).

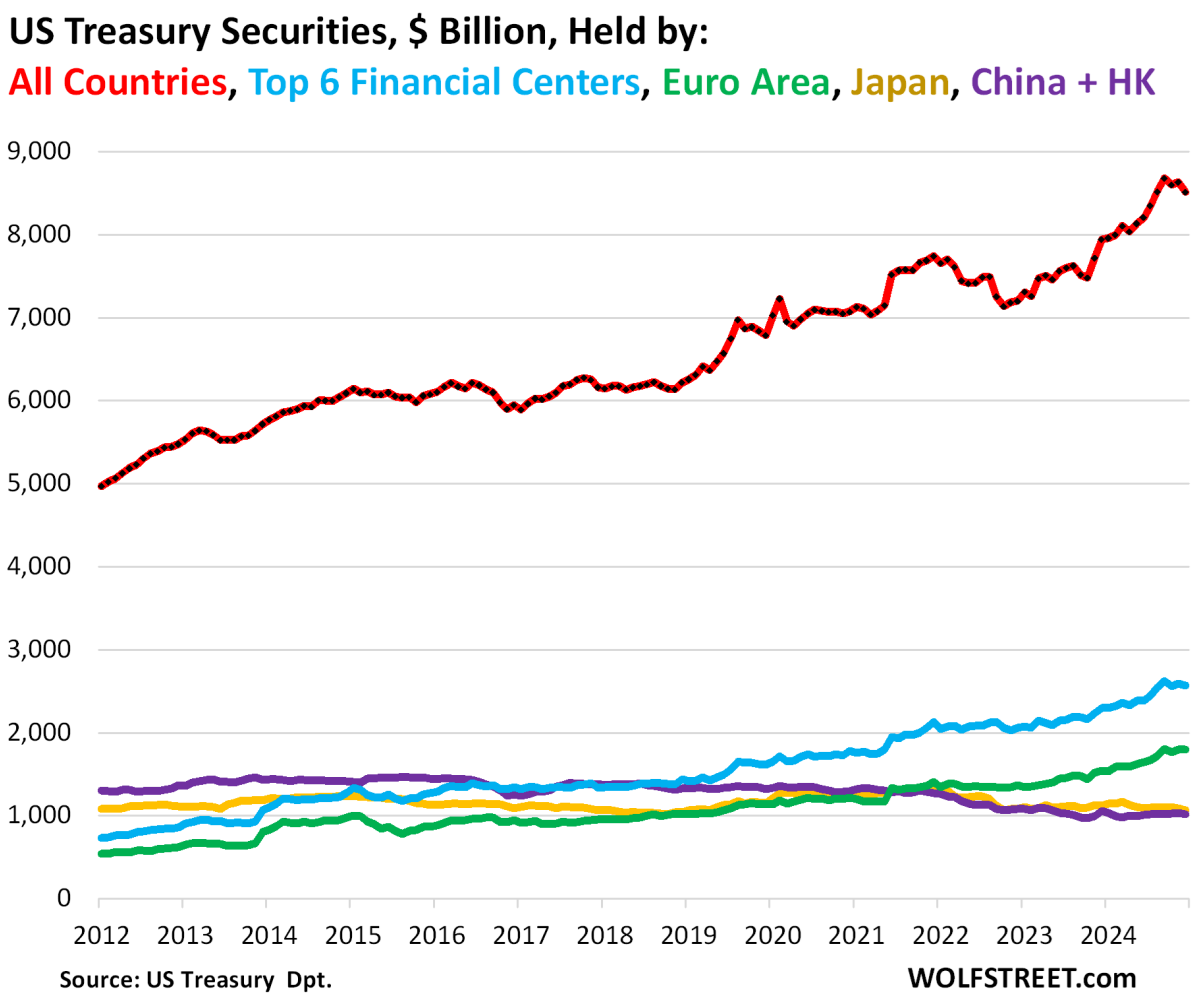

تشمل المراكز المالية الستة الأولى حيازات الشركات الأمريكية: ٢.٥٦ تريليون دولار، بانخفاض قدره ٦٠ مليار دولار عن سبتمبر.

تمتلك الشركات الأمريكية جزءا من سندات الخزانة هذه لإيقاف أرباحها في الخارج، حتى لا تخضع للضريبة في الولايات المتحدة. كانت أيرلندا وأبل مثالا كبيرا على ذلك، كما كشف تحقيق مجلس الشيوخ في عام ٢٠١٣.

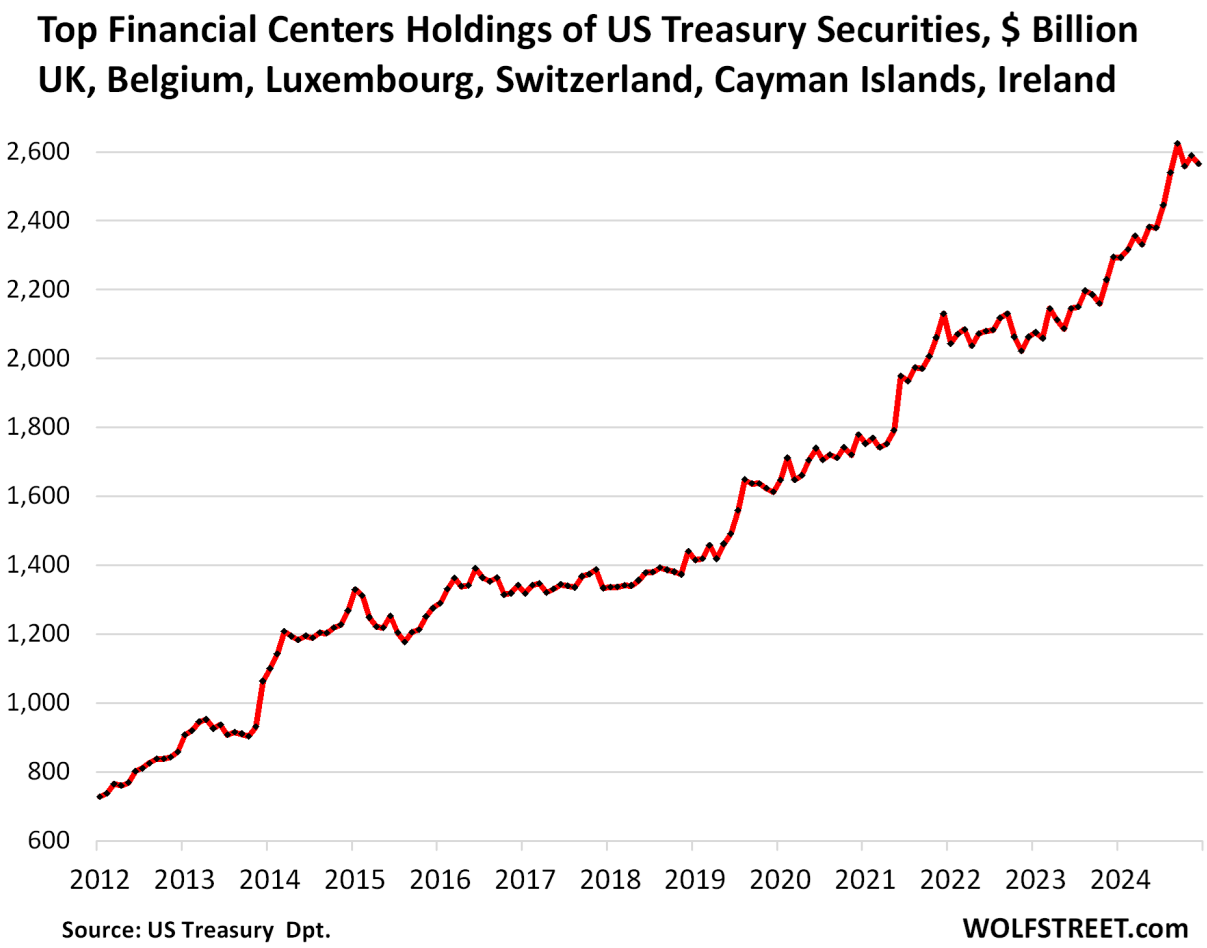

منطقة اليورو والصين: كانت منطقة اليورو – التي تشمل المراكز المالية الثلاثة لوكسمبورغ وبلجيكا وأيرلندا – مشتريا هائلا لأوراق الخزانة على مر السنين، حتى مع تراجع الصين وهونغ كونغ مجتمعتين منذ ما يقرب من عقد من الزمان. تمتلك منطقة اليورو الآن أكثر بكثير مما تمتلكه الصين على الإطلاق. ولكن على مدى الأشهر الثلاثة الماضية، فقدت منطقة اليورو ١٢ مليار دولار:

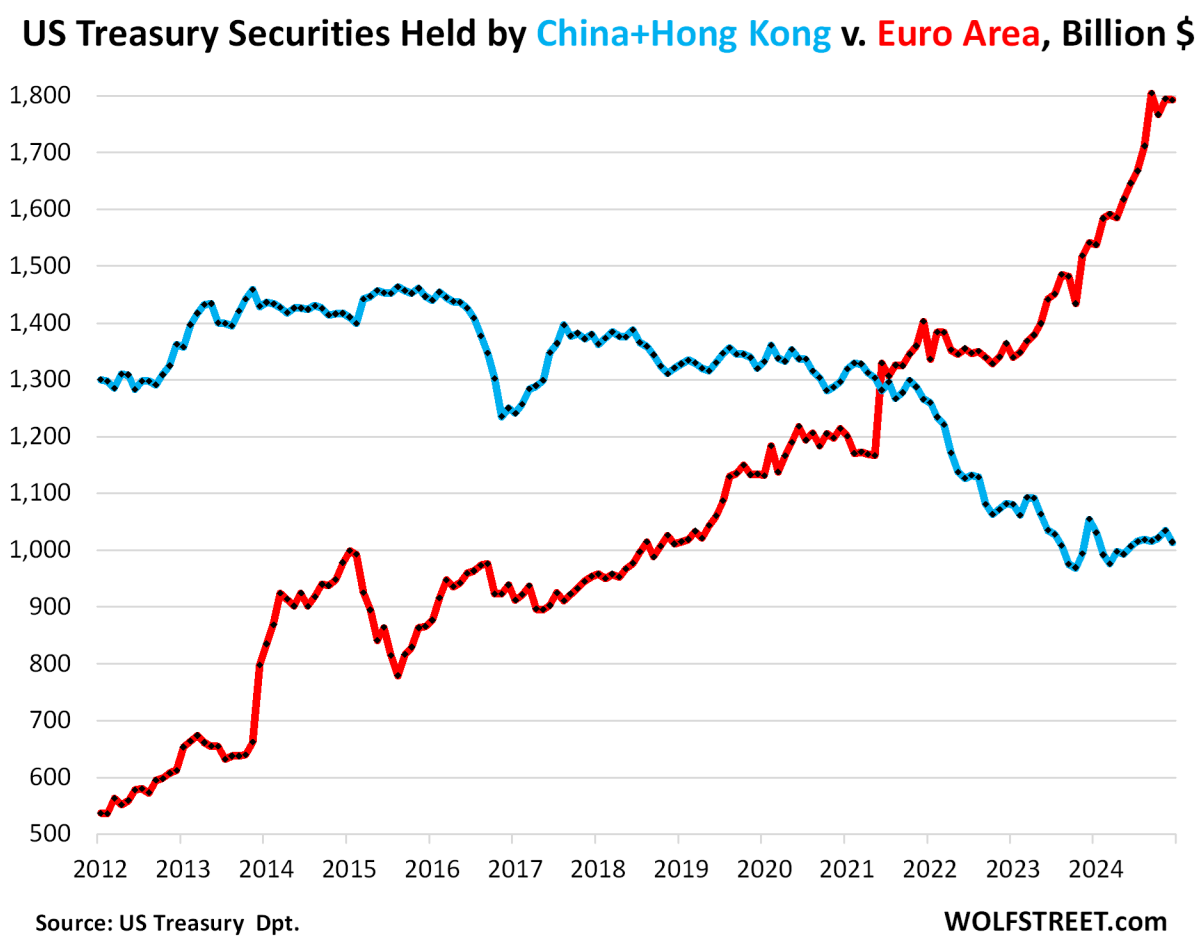

برزت كندا كمشترٍ كبير منذ الوباء، حيث زادت حيازاتها أكثر من ثلاثة أضعاف على مدى السنوات الثلاث الماضية إلى ٣٧٩ مليار دولار.

ومن بين أصحاب الأسهم الأجانب الكبار الآخرين تايوان (٢٨٢ مليار دولار)، والهند (٢١٩ مليار دولار)، والبرازيل (٢٠٢ مليار دولار).

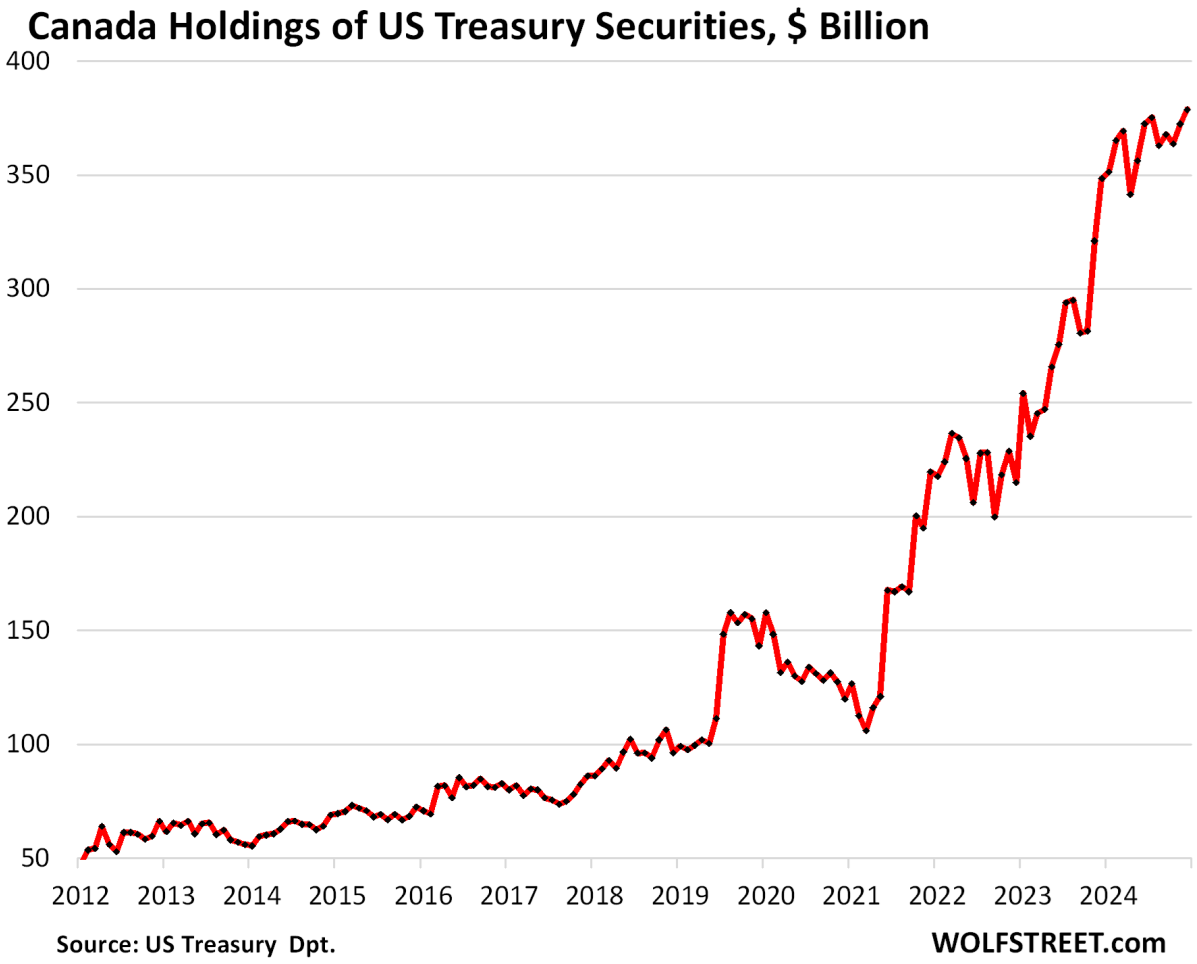

حاملو في الولايات المتحدة هم ٦٠.٨٪ من هذا "الجمهور" :

الصناديق المشتركة الأمريكية: ١٩.٣٪ أو حوالي ٥.٥ تريليون دولار من الديون التي يحتفظ بها الجمهور. يشمل ذلك الصناديق المشتركة للسندات والصناديق المشتركة لسوق المال، وفقا لتقرير الدخل الثابت الفصلي للربع الرابع من SIFMA (رابطة صناعة الأوراق المالية والأسواق المالية).

تمتلك صناديق سوق المال وحدها ٣.٠ تريليون دولار من سندات الخزانة، بما في ذلك ٢.٤ تريليون دولار في سندات الخزانة.

أضافت صناديق سوق المال ٣٣٥ مليار دولار في الخزينات في الربع الرابع، وسط زيادة عامة في أرصدة صناديق سوق المال.

الاحتياطي الفيدرالي: ١٥.٢٪ أو ٤.٢٩ تريليون دولار من الديون التي يحتفظ بها الجمهور اعتبارا من نهاية الربع الرابع.

في إطار برنامج كيو تي، خلا بنك الاحتياطي الفيدرالي عن ٩٣ مليار دولار من الخزينة في الربع الرابع. منذ منتصف عام ٢٠٢٢، فقدت ١.٥٣ تريليون دولار من سندات الخزانة و ٢.٢ تريليون دولار في المجموع، اعتبارا من الميزانية العمومية لمجلة بنك الاحتياطي الفيدرالي في أوائل مارس.

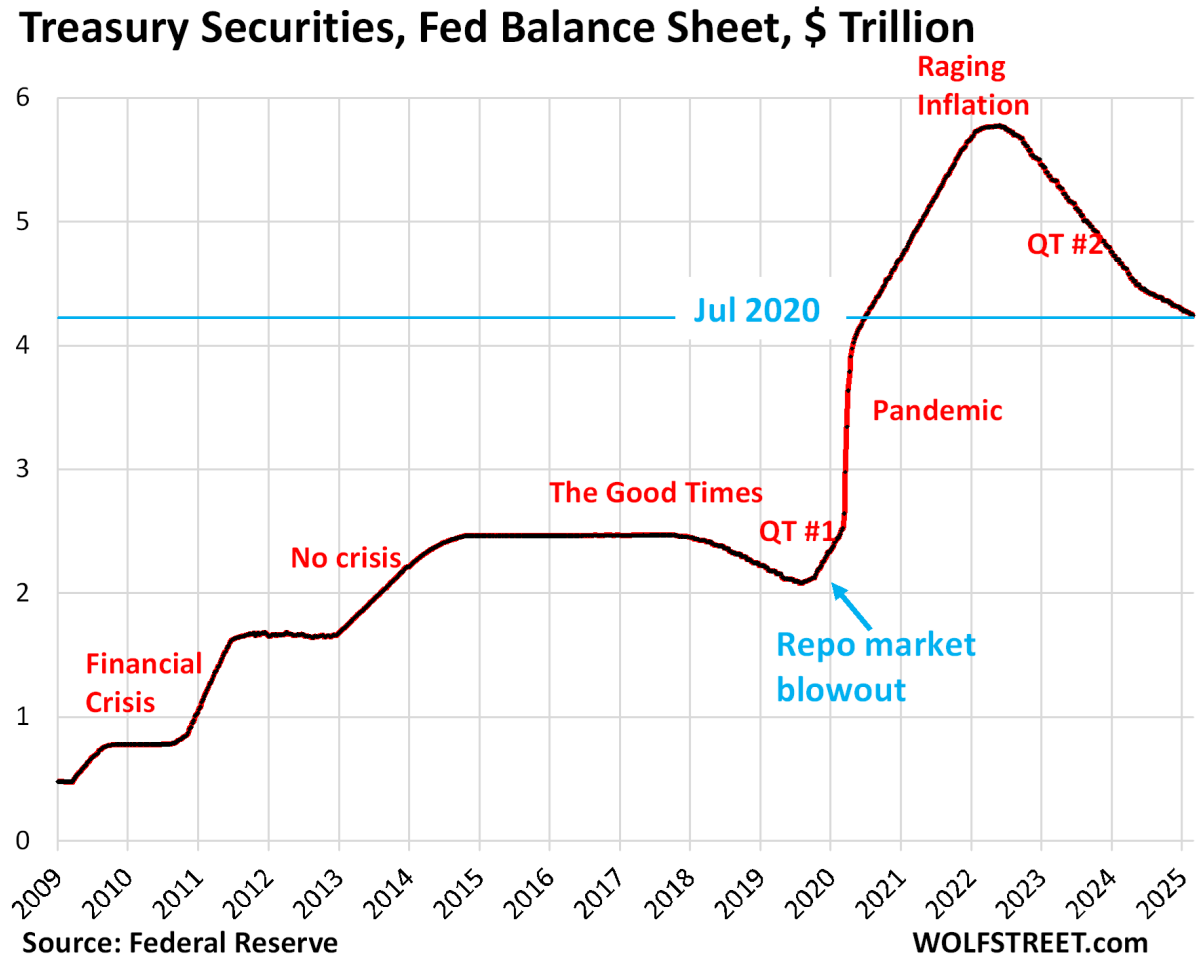

الأسر الأمريكية والمنظمات غير الربحية: ٩٠.٥٪ أو ٢.٦٨ تريليون دولار من الديون التي يحتفظ بها الجمهور في نهاية الربع الرابع (بيانات الاحتياطي الفيدرالي). هؤلاء هم المستثمرون الذين يحتفظون بسندات الخزانة في حساباتهم في الولايات المتحدة. لكنهم فقدوا ٢٢٩ مليار دولار في الربع الرابع.

البنوك التجارية الأمريكية: ٦٠.٢٪ أو ١.٧٧ تريليون دولار من الديون التي يحتفظ بها الجمهور في نهاية الربع الرابع، (بيانات الاحتياطي الفيدرالي). وأضاف ٣٣ مليار دولار في الربع الرابع.

تتضمن هذه البنوك:

- البنوك التجارية المستأجرة من الولايات المتحدة: ١.٥٤ تريليون دولار
- المكاتب المصرفية الأجنبية في الولايات المتحدة: ١٠٠ مليار دولار

- الاتحادات الائتمانية: ٦٣ مليار دولار
- البنوك في المناطق التابعة للولايات المتحدة: ٢٣ مليار دولار

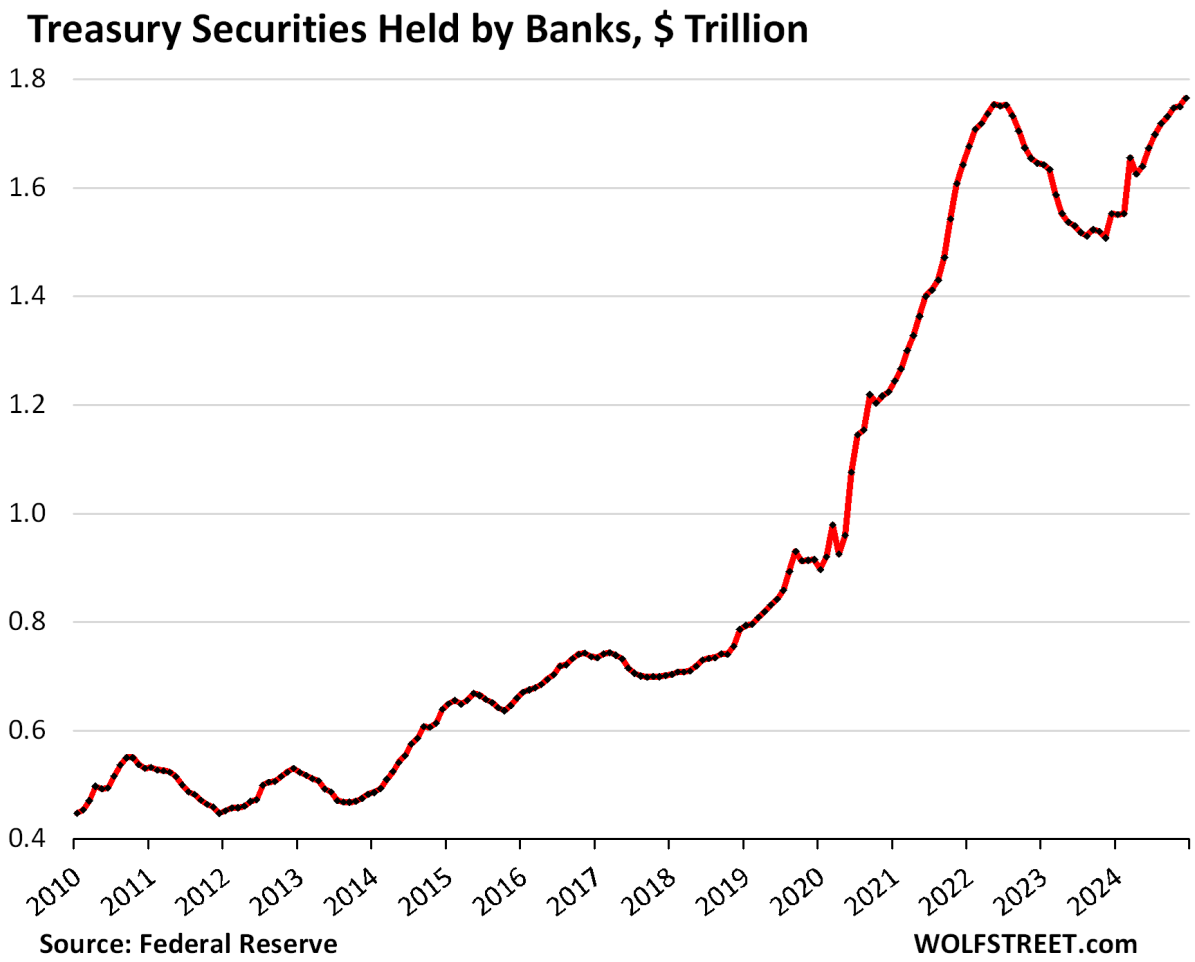

الولايات المتحدة والحكومات المحلية، بما في ذلك صناديق المعاشات التقاعدية: ٧.٣٪ أو ٢.٠٧ تريليون دولار من الديون التي يحتفظ بها الجمهور. خفضوا حيازاتهم بمقدار ٢٨ مليار دولار في الربع الرابع.

شركات التأمين الأمريكية: ٢.٣٪ أو ٦٥٠ مليار دولار من الديون التي يحتفظ بها الجمهور، بما في ذلك:

- شركات التأمين على الممتلكات والحوادث: ٤٥٩ مليار دولار، لقد كانت مشترين كباراً منذ عودة عوائد أعلى، مما ضاعف حيازاتها تقريبا منذ الربع الرابع من عام ٢٠٢٢. أضافوا ٤٠ مليار دولار أخرى في الربع الرابع.
- شركات التأمين على الحياة: ١٩١ مليار دولار.

الصناديق المتداولة في البورصة: ٢.٠٪ أو ٥٥٤ مليار دولار من الديون التي يحتفظ بها الجمهور.

صناديق المعاشات التقاعدية الخاصة في الولايات المتحدة: ١.٦٪ أو ٤٥٢ مليار دولار من الديون التي يحتفظ بها الجمهور. تخلص من ١٣ مليار دولار في الربع الرابع

وسطاء وتجار الأوراق المالية في الولايات المتحدة: ١.٤٪ أو ٤٠٨ مليارات دولار من الديون التي يحتفظ بها الجمهور. أضافوا ٧٢ مليار دولار في الربع الرابع.

الشركات التي ترعاها الحكومة: ٠.٨٪ أو ٢٢٧ مليار دولار من الديون التي يحتفظ بها الجمهور. GSEs الكبيرة هي فاني ماي وفريدي ماك. أضافوا ٣٦ مليار دولار في الربع الرابع.

آخرون: ٤١٧ مليار دولار

- الشركات غير المالية الأمريكية: ١١٤ مليار دولار. لا يشمل الكسنات التي يحتفظون بها في المراكز المالية الأجنبية (انظر أعلاه).
- الأعمال التجارية غير المالية غير المؤسسية: ٨٧ مليار دولار
- الشركات القابضة: ١٣٠ مليار دولار
- الأطراف المقابلة للمقاصة المركزية: ٨٦ مليار دولار

الأوراق المالية غير القابلة للتسويق التي يحتفظ بها الجمهور: ٢.١٪ أو ٥٧٥ مليار دولار من الديون التي يحتفظ بها الجمهور (بيانات وزارة الخزانة). يحتفظ الجمهور بهذه الأوراق المالية ولكن لا يمكن تداولها في السوق ولا يتم شراؤها في المزادات ولكن مباشرة من الحكومة. وهي تشمل منتجات لمستثمري التجزئة – سندات الادخار من المجموعة الأولى وسندات الادخار من السلسلة EE – بالإضافة إلى سندات سلسلة الحكومة الحكومية والمحلية (التي تحتفظ بها حكومات الولايات والحكومات المحلية)، وسندات سلسلة الحسابات الحكومية، والسندات الأخرى.

ولكن هناك شريف جديد في المدينة: "نحن نركز على الاقتصاد الحقيقي"، قال بيسينت. وقالت الأسهم: "أوتش". فأين وضع ترامب؟ اقرأ... هل سيؤدي التخلص من السموم الاقتصادية إلى الركود؟ ربما لا.

THE WORLD TODAY IS A VERY DANGEROUS PLACE

Dr. Saad Al-Harran

SPECIALIST IN ISLAMIC MICROFINANCE, VENTURE CAPITAL AND YOUTH ENTREPRENEURSHIP

New Zealand

The world today is a very dangerous place to live on. It is governed by war in Ukraine where the West is funding the President Volodymyr Zelenskyy militarily against Russia without any solution on the horizon. Flighting in Sudan between the forces of two rival generals erupted on April 15, 2023 between Gen Abdel Fattah Al- Burhan, commander of the Sudanese armed forces and Gen Mohamed Hamdan Dagalo, universally referred to Hemedti who heads the influenced paramilitary Rapid support Force. Some analysts predict the conflict may have far reaching consequences not only for the northeast African country, but also for an unstable region that led by killing more than 450 people raising fears of a prolonged and unpredictable civil war.

There is a war against nature which God Almighty has created to us as human to benefit from to create the scarcity in food and shortage of necessities so that people can fight each other for human survival. Sadly, humanity is waging war on nature, and it strikes back, and it is already doing so with growing force and biodiversity is also collapsing. The human inflicted wounds on the nature that spread of deserts, wetlands lost, oceans overfished and choked with plastic and air pollution killing 9 million people a year.

On the other side of the equation where there is large number of people believe Bill Gates is on a mission to wipe out the human species through forced injection with fertility -blocking or poisonous substances and microchips disguised as Covid-19 vaccines.

While others believe the Covid-19 pandemic was deliberately engineered by him and other global elites including the United Nations to depopulate the

world. This idea is often referred to as “The Great Reset which was initiative by the World Economic Forum (WEF) which meets annually in Davos.

The best book whose author revealed the closer relationship between Anthony Fauci, Bill and Melinda Gates which is entitled: The Read Anthony Fauci: Bill Gates, Big Pharma, and the Global war on Democracy and Public Heath, by Robert F. Kennedy Jr. www. Skyhorsepublishing.com, 2021. Bill Gates and Dr. Fauci have hijacking World Health Organisation public health agenda away from the projects that are proven to curb infectious diseases (such as clean water, hygiene, nutrition, and economic development) and diverting international aid to wedge open emerging markets for their multinational partners and to serve their personal vaccine interest. Sadly, Bill Gates has played a key role in legitimizing this arrangement while collaborating with corrupt WHO officials to Western donor nations into footing the bill, and guaranteeing rich profits for pharmaceutical companies.

Gates has invited Dr. Fauci to Seattle to propose a partnership that, two decades later, would have profound impacts on humanity. Melinda Gates told: “ Tony, you run the biggest infectious disease institution of the world. And I want to be sure the money I spend is well spent. Why do not we really get to know each other? Why do not we be partners.

Over the next two decades, that partnership would be extended to include pharmaceutical companies, military intelligence planners and international health agencies all collaborating to promote weaponized pandemics and vaccines and a new brand of corporate imperialism rooted to the ideology of biosecurity. Sadly, that project would yield Mr. Gates and Dr. Fauci unprecedented bonanzas in wealth and power and have catastrophic consequences for humanity.

مشروع التغيير الإيجابي المستدام

بن جدو أحمد
ليسانس في اللغة العربية وآدابها

الحلقة (٢ / ٢)

مجالات عمل المشروع

أولا- التعليم:

التعليم إجباري في كل الدول تقريبا، وهو قطاع مهم في عملية التغيير ولا نهضة مجتمعية من دونه، لكن التحدي يكمن في أن أكثر المناهج والأساليب التعليمية المتبعة في البلاد النامية لا تواكب التقدم الحديث ولا تغطي احتياجات سوق العمل، ومن هنا لا بد من تحليل للنظم التعليمية المفروضة وإيجاد حلول عملية للتحديات التي تعيق التعليم من أداء وظائفه الأساسية، وكذلك تدعيمه بطرق مبتكرة تعزز التعليم الرسمي وتتكامل معه.

فيما يلي تحديد لمراحل التعليم وكيفية تطويرها:

١- التعليم قبل الجامعي

تواجه التعليم الرسمي مجموعة من التحديات والصعوبات التي تؤثر بشكل كبير على جودته وفاعليته، لكن هناك العديد من الأساليب الفعالة التي يمكن أن تساعد على التعامل معها وتجاوزها برغم محدودية الموارد والإمكانيات، وهذه محاولة لرصد تلك التحديات واقتراح حلول لها:

– التحدي: العدد الكبير للتلاميذ في الصف الواحد

الحلول:

تقسيم الطلاب إلى مجموعات صغيرة (٥–٧ طلاب في المجموعة): توزيع الطلاب في مجموعات عمل مع إتاحة المشاركة لكل طالب بتعيين مهام لكل منهم لمتابعة الأنشطة وحل التمارين وتقديم تقرير دوري عن المجموعة. وعند تقسيم الطلاب إلى مجموعات تراعى المهارات والمعارف والمستويات المختلفة بينهم لتحقيق التكامل والانسجام.

التناوب في الإشراف: التركيز على مجموعتين في كل حصة مع تقديم أنشطة ذاتية لباقي المجموعات.

إشراك الطلبة المتميزين: الاستعانة بالمتميزين في الصف لتوجيه زملائهم في المجموعة ومساعدتهم على تحسين مستواهم.

الاعتماد على الأنشطة الجماعية: تقديم الأنشطة على شكل مشاريع جماعية متنوعة مثل المناقشات وورش العمل مع تقسيم الأدوار فيها بما يفسح المجال لكل طالب للمشاركة بما يتناسب مع اهتماماته ومستواه.

التطبيق العملي للأنشطة: تشجيع المجموعات على تطبيق المعارف المكتسبة عمليا في واقعهم الحياتي من خلال مشاريع مقترحة تدفعهم للبحث عن حلول للمشكلات ومن زوايا متعددة.

– التحدي: الاختلاف في مستوى الطلاب:

الحلول:

التقييم الشخصي المسبق: إجراء اختبارات بسيطة في بداية الموسم الدراسي لتحديد مستوى كل طالب وبناء خطط تعليم فردية حسب نتائج التقييم.

التعليم المتمايز: إعداد أنشطة وتطبيقات تعليمية بدرجات متفاوتة الصعوبة تناسب المستوى الدراسي لجميع الطلاب وتراعي قدرتهم على الفهم والاستيعاب، وتصميم مهام تناسب أساليب التعليم المختلفة (سمعي، بصري، حركي) لتشمل كل أنماط شخصيات الطلبة.

التعليم القائم على الأقران: إشراك الطلبة المتفوقين في دعم وتحفيز زملائهم داخل المجموعة الطلابية ذاتها.

تعزيز الاستقلالية: توجيه الطلاب للتفكير الحر واكتشاف الروابط بين التخصصات المعرفية نفسها، وبينها وبين المشاكل الحياتية الواقعية.

تنويع الأساليب التعليمية: عدم الاكتفاء بتقديم الدروس على نمط واحد من الطرح، إذ ينبغي تنويعها بما يتلاءم مع أهداف الدرس والحفاظ على تركيز الطلبة مثل استخدام القصص والأمثلة الواقعية والتجارب العملية والأسئلة المفتوحة...

الدعم الخاص: توفير الدعم الإضافي للطلاب الذين يحتاجون إلى مساعدة خاصة، وتقديم تمارين وتطبيقات تصاعدية الصعوبة إضافية مصممة لهم خصيصا تمنحهم فرصة للفهم المتدرج.

– التحدي: كثافة الدروس في المادة الواحدة

الحلول:

التعليم القائم على المشاريع: حيث يعكف الطلاب على مشروع واحد يتضمن ويعالج موضوعات متعددة، وتحويل الدروس النظرية إلى أنشطة عملية تسهل الفهم.

التعليم بالأولويات: يمكن تجزئة الدروس الكبيرة إلى دروس أصغر وتقسيم المحتوى إلى عدة أجزاء تدريجية تسهل استيعابها، مع التركيز على الموضوعات الأساسية التي تبني المفاهيم، وتوفير نشاطات اختيارية للمواضيع الفرعية.

التخطيط الذكي للوقت: تحديد نطاقات زمنية لكل هدف تعليمي لتقليل التشتت وهدر الوقت، وتقسيم الجدول الزمني المخصص لكل وحدة دراسية إلى أجزاء تتناسب مع الحجم الساعي والأنشطة التفاعلية، مثلا: جعل أول حصتين لشرح المفاهيم النظرية الأساسية وباقي الحصص للمناقشة والتفاعل وتطبيق المشاريع.

– التحدي: كثرة المواد المخصصة للتدريس

الحلول:

التكامل بين المواد: ربط موضوعات مختلفة من مواد دراسية متعددة بموضوع واحد، مثلا: درس "المناخ" يمكن ربطه بين مادتي الجغرافيا (أنواعه، تأثيره على التوزيع السكاني...) والعلوم (تأثيره على النباتات) في حصة واحدة.

استخدام المشاريع الشاملة: تكليف الطلاب بمشاريع تتطلب دمج أكثر من مادة لإنجازها، مثل إعداد مجلة تحتوي على مواضيع متنوعة علمية وأدبية وغيرها.

التنسيق الزمني بين المواد: تصميم دروس تخصص وقتا أكثر للمواد التي تحتاج تركيزا عمليا وتقلل الوقت للمواد النظرية.

مساعدة الطلاب: جمع مواد بحثية مسبقا وإعداد ملخصات مركزة مع أمثلة وتطبيقات لمساعدة الطلاب على المراجعة، وتخصيص دروس دعم في أوقات الفراغ وأيام العطل.

– التحدي: التنسيق بين الجدول الزمني السنوي ومتطلبات المنهج وفق الرزنامة

الحلول:

التخطيط المسبق للوحدات التعليمية: تقسيم الأهداف الكبرى إلى وحدات صغيرة متدرجة يمكن تحقيقها في وقت محدد، وإعداد جدول مرن يسمح بدمج الأنشطة ضمن الزمن المتاح.

تقليل الوقت المخصص للتلقين: استخدام الأدوات والوسائل التعليمية في الشرح، واعتماد أسلوب التعلم المقلوب بحيث يطلع الطلاب على الجانب النظري قبلا، وتخصيص وقت الحصة للنقاش والتطبيقات العملية.

التعامل المرن مع الموضوعات: تخصيص حصص أطول لمواضيع بعينها على حساب أخرى إذا اقتضت الحاجة والضرورة لذلك، ووضع أنشطة لموضوعات محددة تتناسب مع مستوى الطلاب واهتماماتهم.

الالتزام بالأهداف العامة مع تخصيص الأسلوب: التركيز على الأهداف المسطرة مع اختيار الطريقة المناسبة لتحقيقها.

توجيهات عامة للمدرسين:

العمل بروح الفريق: التعاون بين المدرسين لابتكار أنشطة جماعية، وعقد اجتماعات دورية بينهم للتخطيط لأنشطة مشتركة.

تطوير المهارات: على المدرسين العمل على رفع مستوى المهارات اللازمة وذلك عن طريق متابعة دورات تدريبية وإقامة ورش عمل بينهم، وتعلم كيفية اتباع طرق توائم بين مهاراتهم الشخصية واحتياجات الطلاب.

التواصل مع الأولياء: فتح قنوات اتصال بين المدرسين وأولياء أمور الطلاب للاطلاع على ظروفهم العائلية والاجتماعية.

التحفيز المستمر: على المدرسين اتباع آليات تحثهم على الاستمرارية في التطوير والتنفيذ، وتشجع الطلاب على الاهتمام بالدراسة وتقديم الأفضل، مثل المسابقات واستغلال الأيام الوطنية والعالمية والأعياد الدينية لتنظيم فعاليات تتناسب معها.

التدرج والمتابعة: تنفيذ الحلول المقترحة السابقة يكون على مراحل بتقديم ما له الأولوية، ووضع معايير يمكن قياسها لمتابعة مدى نجاح الطريقة المتبعة.

إظهار فاعلية الأساليب التعليمية: وهذا يكون بتوثيق الأنشطة التفاعلية، تقييم الطلاب بشكل دوري ومستمر لمتابعة مدى فهم واستيعابهم، وإعداد بيانات وتقارير تظهر جدوى الأساليب المتبعة ومساهمتها في رفع مستوى الطلاب وتقدمهم.

٢- التعليم الجامعي

مميزات الجامعات الناجحة:

الهدف الأساسي من التعليم الجامعي هو تخريج باحثين وعلماء ومبتكرين وإعداد خريجين ذوي كفاءة يلبون متطلبات سوق العمل، لكن ليست كل الجامعات تفعل ذلك إذ هناك مميزات أساسية للجامعات الناجحة والمتفوقة تمكنها من تحقيق تلك الأهداف، منها:

– المنهجية التعليمية: الجامعات الناجحة تعتمد على التفكير النقدي والبحث العلمي والتجريب العملي، وليس على التلقين والحفظ وتكرار نفس المناهج لعقود دون تطوير وتحفيز على التفكير المستقل.

– بيئة البحث والابتكار: الجامعات الناجحة توفر تمويلا جيدا ومختبرات حديثة وبرامج دعم للمشاريع البحثية، بعكس الجامعات التي لا توفر ميزانية كافية للبحث العلمي وتضع قيودا عليها.

– العلاقة مع سوق العمل: الجامعات الناجحة تتعاون مع الشركات والمؤسسات وتجهز الطلاب بالأدوات والمهارات لدخول الحياة العملية، ولا تكتفي بتقديم شهادات لا علاقة لها بمتطلبات الواقع العملي.

– جودة الأساتذة والباحثين: الجامعات الناجحة تجذب أساتذة متميزين وفق الكفاءة لا وفق المحسوبية أو الأقدمية ولا تعاني من ضعف في الأداء الأكاديمي وقلة الإنتاج العلمي.

–التقييم المستمر والتطوير: الجامعات الناجحة تعدّل مناهجها دوريا لمواكبة التطورات وتراقب جودة التعليم والتعلم، ولا تترك برامجها التعليمية دون مراجعة أو تحديث لسنوات وعقود.

طرق وآليات لرفع مستوى التعليم الجامعي:

تحتاج الجامعات في البلاد النامية إلى تحديث للمناهج البحثية وللبرامج التعليمية تواكب التقدم العلمي المتسارع تقوم به الجهات الرسمية...، أو يمكن أن ينسق الطاقم الجامعي من إداريين وأساتذة وطلبة وبالتعاون مع جهات من خارج المؤسسة الجامعية جهودهم بما تسمح الإمكانيات لتطوير هذه المؤسسة الهامة في التغيير المجتمعي، من الخطوات التي يمكنهم اتخاذها في هذا السبيل:

– فتح قنوات للتواصل والتفاعل المباشر بين الإدارة الجامعية والأساتذة والطلبة تسمح لهم بالامتزاج والتفاهم المشترك والمشاركة في تعديل البرامج وصنع القرارات.

مراحل التنفيذ:

المرحلة الأولى: إنشاء قنوات تواصل إلكترونية بين الإدارة والأساتذة والطلبة.

المرحلة الثانية: تعزيز هذه القنوات بالتواصل الشخصي من خلال اجتماعات مفتوحة دوريا.

المرحلة الثالثة: تطوير آليات لإشراك الطلبة في اتخاذ القرارات وتعديل السياسات والمناهج.

– تأسيس مراكز أبحاث داخل الكليات تجمع بين الطلبة حسب تخصصاتهم الأكاديمية ويشرف عليها دكاترة وأساتذة للتوجيه والتأطير:

مراحل التنفيذ:

المرحلة الأولى: تخصيص موارد لتأسيس مراكز أبحاث، وتدريب أعضاء هيئة التدريس على تقنيات التعليم وأساليب البحث العلمي والابتكار الحديثة.

المرحلة الثانية: تخصيص منح بحثية قليلة التكلفة لدعم المشاريع البحثية للطلاب وتوفير مساحات للبحث والتطوير.

المرحلة الثالثة: عقد شراكات مع جامعات عالمية لتبادل المعرفة وتوسيع قاعدة البحث.

– اعتماد بحوث تتطلب تحديا فكريا وعمليا تدفع بالطلبة إلى بذل الجهد بدل استنساخ بحوث جاهزة، وربط هذه البحوث بالواقع الاجتماعي والاقتصادي لاستخلاص الحلول العملية وتوجيهها إلى الجهات المعنية.

مراحل التنفيذ:

المرحلة الأولى: تدريب الأساتذة على تقنيات التدريس التي تشجع على البحث والاستقصاء وليس الاكتفاء بنقل المعلومات، وإعادة تصميم المناهج لتشمل مشاريع بحثية تتطلب التفكير النقدي والتحليل العميق.

المرحلة الثانية: تحديد الموضوعات البحثية التي تتعلق بالقضايا المحلية وتوفير منتديات حوار بين الطلاب وأصحاب القرار (حكوميين أو مستقلين) لتطوير حلول عملية لها.

المرحلة الثالثة: تقديم نتائج الأبحاث إلى الجهات المعنية ومناقشة كيفية تحويل الحلول إلى إجراءات ملموسة مع اشراك الطلبة أصحاب البحوث في الإشراف التنفيذ العملي لها.

– عقد شراكات بين الجامعة والمؤسسات لاستقبال الطلبة من أجل اكتسابهم خبرة ميدانية.

مراحل التنفيذ:

المرحلة الأولى: تحديد المؤسسات الحكومية والمستقلة التي يمكن أن تقدم دعما للطلاب في مشاريعهم البحثية، والتي تستطيع توظيفهم كمتدربين مؤقتين.

المرحلة الثانية: تنظيم ورش عمل مشتركة بين الجامعات والمؤسسات لدعم المشاريع والتدريب.

المرحلة الثالثة: تطوير شراكات استراتيجية طويلة الأمد لتعزيز التفاعل بين الطلاب والمجتمع عبر هذه المؤسسات.

– التعاقد مع علماء وباحثين دوليين لتقديم المحاضرات وتبادل الخبرات.

مراحل التنفيذ:

المرحلة الأولى: بناء علاقات مع جامعات دولية ومراكز دراسات لفتح قنوات تبادل معرفي.

المرحلة الثانية: تنظيم ندوات ومحاضرات عبر الأنترنت أو زيارات ميدانية لعلماء ومفكرين دوليين.

المرحلة الثالثة: إنشاء برامج دراسة مشتركة بين الجامعات المحلية وجامعات من دول متقدمة لتطوير آليات البحث العلمي وتعزيز الابتكار، وكذلك بينها وبين مراكز الدراسات للمساهمة في نشر الأبحاث المتخصصة.

– تشجيع الطلبة على إنشاء مشاريع فردية أو تعاونية.

مراحل التنفيذ:

المرحلة الأولى: دعم إنشاء مشاريع طلابية من خلال منح مصغرة أو مساحات عمل مشترك داخل الجامعة.

المرحلة الثانية: تنظيم مسابقات بين الطلاب للتحديات التكنولوجية والاجتماعية المبتكرة.

المرحلة الثالثة: دعم المشاريع المبتكرة والمفيدة بتوفير فرص للإنتاج والتسويق.

– ترك المجال للطلبة لاختيار مقررات الدراسة حسب اهتماماتهم العلمية وميولهم الفكرية.

مراحل التنفيذ:

المرحلة الأولى: تقديم مرونة في اختيار بعض المقررات الدراسية بناء على اهتمامات الطلاب.

المرحلة الثانية: تطوير مسارات تعليمية متخصصة تسمح للطلاب باختيار مجالات محددة في تخصصاتهم.

المرحلة الثالثة: بناء نظام جامعي يسمح للطلاب بتحديد مسارهم التعليمي بشكل أكبر بالتعاون مع أساتذتهم.

– الاستفادة من خدمات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي لتحديث البرامج والمناهج ومواكبة تقدم العصر.

مراحل التنفيذ :

المرحلة الأولى : تحديث المناهج الدراسية باستخدام التكنولوجيا الحديثة وموارد التعلم الرقمي.

المرحلة الثانية : تدريب الأساتذة على استخدام الأدوات التكنولوجية في التعليم الجامعي.

المرحلة الثالثة : إدماج الذكاء الاصطناعي في الأدوات التعليمية لتحسين تجربة التعلم.

– **التعليم المتخصص** :

هو تعليم مستقل الهدف منه تكوين متخصصين ذوي كفاءة علمية ومهارات عملية تمكنهم من الابتكار ومواكبة التقدم التكنولوجي وتلبية حاجات سوق العمل ويحمل إمكانات لتأسيس نظام تعليمي ذو جودة ومستدام في بيئات مختلفة، وهو ليس بديلا أو منافسا للتعليم النظامي، بل يمكن اعتباره مكملا له، ويكون اختياريا للطلاب وملائما لتوجهاتهم وميولهم العلمية ويمكنهم الاستفادة منه دون أن يتعارض مع واجباتهم الدراسية الرسمية، وهذا تصور مبدأي حول منهج عمله وكيفية تنفيذه :

– التعليم ضمن مجموعات صغيرة : يساعد هذا الأسلوب في توفير تفاعل أكبر بين الطلاب والمدرسين، مما يسهم في تحسين جودة التعليم وتعزيز الانتباه لدى الطلاب، كما يتيح المجال لتطبيق أساليب التعلم التعاوني، حيث يشترك الطلاب في حل المشكلات وتبادل الأفكار وإنجاز المشاريع.

كيفية التنفيذ :

تقسيم الطلاب إلى مجموعات لا يزيد عددهم عن عشرة في كل مجموعة.

اعتماد أسلوب التعليم المتمركز حول الطالب ضمن هذه المجموعات من أجل إعطاء الفرصة لكل طالب للتفاعل مع المدرس والتعبير عن أفكاره.

استخدام الأنشطة العملية والتطبيقات الواقعية لتقوية المفاهيم النظرية.

– التخصص التعليمي في سن مبكرة (بدءا من الطور الإعدادي) : يساهم التخصص المبكر في تركيز الجهود على مجالات معينة وتطوير مهارات متقدمة منذ الصغر، وسيؤدي ذلك إلى إعداد جيل متخصص قادر على المنافسة في أسواق العمل التكنولوجية الحديثة، تحديد التخصص العلمي للطلبة يكون بالتشاور

مع المدرسين النظاميين والمستشارين التربويين وأولياء الأمور، مع الأخذ بعين الاعتبار رغبات الطالب وهدفه المستقبلي.

كيفية التنفيذ :

تحديد مجالات تعليمية رئيسية مثل البرمجة، الرياضيات التطبيقية، اللسانيات الحاسوبية، الهندسة، العلوم البيئية، العلوم الطبية وغيرها وبدء تدريسها للطلاب في سن مبكرة.

استخدام منهجيات تعليمية تفاعلية تركز على التطبيق العملي مثل التطبيقات البرمجية أو مشاريع الروبوتات.

دمج التخصصات عبر المناهج، بحيث تدرس التخصصات المختلفة بشكل متكامل تتداخل مع بعضها مثل علوم اللسانيات وعلوم الحاسب في اللسانيات الحاسوبية.

– العمل وفق أهداف طويلة الأمد : يضمن تحديد أهداف استراتيجية بعيدة المدى استمرار التأثير الإيجابي للنظام التعليمي، ويحفز الطلاب على تحقيق نجاح مستدام.

كيفية التنفيذ :

وضع خطة دراسية طويلة المدى تتضمن أهداف تعليمية متجددة تتماشى مع التطورات التكنولوجية والعلمية.

التأكيد على التعلم المستمر والتطوير الذاتي، مما يمكن الطلاب من متابعة التعليم عبر الدورات التدريبية أو التعلم مما توفره شبكة الأنترنت بعد انتهاء مدة الدراسة.

تدريب الطلاب على تحديد مسار مهني واضح بعد إتمام التعليم مثل القدرة على بدء مشروعاتهم الشخصية أو العمل في وظائف متخصصة.

– العمل التطوعي للأساتذة والمدربين: العمل التطوعي يشجع على التعاون المجتمعي والاستفادة من خبرات المتخصصين، ويساهم في تخفيف عبء التكاليف المالية، ويمكن أن يكون العمل التطوعي مرنا بحيث يستطيع المتطوعون أن يساهموا في تدريس وتدريب الطلاب خارج ساعات عملهم الرسمية ووضع جدول زمني تعليمي يتناسب مع أشغالهم في حياتهم اليومية.

كيفية التنفيذ :

جذب الأساتذة المتخصصين والمدربين من خلال تقديم مزايا معنوية مثل حفلات التكريم وإبراز منجزاتهم ومنحهم فرصا للتدريب الذاتي.

تنظيم دورات تدريبية للمدربين حول أحدث أساليب التعليم والأدوات التكنولوجية.

إنشاء مجتمعات تعليمية تطوعية للأساتذة والمدربين من خلال منصات الأنترنت حيث يمكنهم التفاعل مع بعضهم وتبادل بحوثهم وخبراتهم.

– العمل بالمتاح من الوسائل والأدوات والأجهزة: فهذا يجعل التعليم أكثر مرونة ويتيح استخدام الأدوات المتاحة بأقل تكلفة، كما يسهم في تعزيز الابتكار والتكيف مع الواقع المحلي.

كيفية التنفيذ:

تحديد الأدوات المتاحة في البيئية المحلية مثل الحواسيب والأجهزة اللوحية وغيرها واستخدامها بشكل إبداعي.

استخدام الموارد المستعملة والتالفة التي يستغني عنها الأفراد والمؤسسات لإعادة التدوير أو التدريب على الصيانة والإصلاح بأسلوب عملي.

استغلال التمويل المجتمعي من خلال الشراكات مع المنظمات المستقلة أو المؤسسات المحلية لدعم المشاريع التعليمية.

– الاستعانة بما توفره شبكة الأنترنت والذكاء الاصطناعي من مصادر: أصبحت التكنولوجيا وسيلة فعالة جدا في التعليم بما توفره من خدمات ومنصات مجانية تفتح المجال أمام الطلاب للوصول إلى محتوى عالمي وتزيد من فاعلية التعليم عبر تقنيات التعلم الذاتي والمشاركة التفاعلية.

كيفية التنفيذ:

استخدام الأنترنت كمصدر من مصادر المحتوى التعليمي من خلال الوصول إلى الدورات التدريبية المفتوحة ومقاطع الفيديو التعليمية والمقالات البحثية.

الاستفادة من الذكاء الاصطناعي لتخصيص التعليم حسب مستوى الطالب واحتياجاته، مثل استخدام البرامج والتطبيقات الذكية التي تساعد في التعليم الذاتي أو التفاعل مع المواد الدراسية.

فتح قنوات تواصلية إلكترونية مع مختصين لتقديم دروس واستشارات، وإنشاء صفحات تعليمية على مواقع التواصل الاجتماعي، والتعاون مع منصات تعليمية مفتوحة مجانية.

خطوات تحضيرية أولية لمشروع التعليم المتخصص:

نجاح مثل هذا المشروع يحتاج إلى خطوات تحضيرية، منها:

– تحليل الوضع الراهن: تحديد الفجوات التعليمية مثل ضعف المناهج ونقص الموارد والوسائل وغياب المهارات العملية، وتقييم احتياجات السوق الأساسية الحالية والمتوقعة، ودراسة الفئات المستهدفة لفهم احتياجات الطلاب وأولياء الأمور.

– تكوين فريق عمل: اختيار فريق متنوع يشمل مشرفين إداريين وطاقم تعليمي متطوع متنوع ومتخصص في المواد المراد تدريسها، والتواصل عبر مواقع إلكترونية مع جامعات عالمية وأساتذة ذوي خبرة عبر الأنترنت لإشراكهم في التعليم والتدريب.

– تصميم الخطة التعليمية: وضع أهداف واضحة وتحديد ما يراد تحقيقه من التعليم المتخصص مثل المهارات التطبيقية، وتطوير المناهج وأساليب التعليم وتصميم محتوى عملي يركز على المواد الدائرة ضمن التخصص وتلائم ميول الطلاب وطموحاتهم وتلبي احتياجات السوق.

– البنية التحتية الرقمية: إنشاء حسابات وصفحات رقمية تعليمية تكون سهلة الاستخدام وتوفر الدروس والمحتوى التعليمي، وفي المناطق ذات الاتصال المحدود بالأنترنت يتم الاستعاضة عنها بإعداد دروس مصورة ومكتوبة يمكن الوصول إليها بسهولة.

– الشراكات والتعاون: التعاون مع الجهات المحلية مثل المدارس والمنظمات والجمعيات والمجتمع المدني بغرض توضيح الفكرة وتوفير الدعم المعنوي والتمويل المادي، والتواصل مع منصات ومنظمات تعليمية دولية لتقديم محتوى تعليمي مجاني.

– إدارة الموارد المالية: إعداد خطة تمويل تشمل التبرعات وحملات جمع الأموال والدعم المجتمعي، والاستثمار في موارد مستدامة مثل الأجهزة القديمة المستعملة التي يمكن إعادة استخدامها.

– إطلاق مبادرة تجريبية: البدء بشكل محدود في منطقة ضيقة وفئة محددة كمرحلة تجريبية، ثم جمع البيانات وتقييم النتائج لتعديل الخطة وتحسينها.

– الترويج للمشروع: بناء وعي مجتمعي حول أهمية هذا النوع من التعليم وكيفية الاستفادة منه، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنشر الفكرة وجذب المتطوعين والداعمين.

– التقييم والتطوير: إنشاء آلية لمراقبة الأداء وجمع الملاحظات من الطلاب والمدرسين، ومراجعة الخطة وأساليب التنفيذ بشكل دوري لتحسين المناهج والخدمات المقدمة.

ثانيا : الاقتصاد

– الاقتصاد المتخصص

هو اقتصاد شعبي مستقل وموازي يتكامل مع الاقتصاد الرسمي ويشمل عدة جوانب اقتصادية واجتماعية له أهداف واضحة ومحددة ويأخذ بعين الاعتبار طبيعة المجتمع المحلي وظروفه وإمكانياته والتحديات التي يواجهها.

أهداف الاقتصاد المتخصص:

– توفير المعلومات والبيانات الاقتصادية القائمة على تحليل علمي للبيئة الاقتصادية المحلية.

– التشجيع والترغيب في دخول مجال الاستثمار الاقتصادي لكل أفراد المجتمع.

– دعم الابداع والابتكار المحلي.

– تحقيق التنسيق والتعاون بين الفاعلين الاقتصاديين.

– تطوير بيئة أعمال داخل المجتمع المحلي.

– تحقيق اكتفاء ذاتي وتسويق الفائض لمناطق أخرى.

– التكامل الوطني في مجال الإنتاج والتوزيع.

– تحسين القدرة الإنتاجية التنافسية للمناطق والفئات المحلية.

– توفير التدريب والتعليم للمهارات المطلوبة.

خطة تحقيق الأهداف:

هذه خطة عمل مقترحة لتحقيق هذا النوع من الاقتصاد:

– إجراء تحليل للتشريعات والقوانين المنظمة للعمل الاقتصادي: يجب أن يكون التحليل شاملا، يتضمن تقييم جدوى التشريعات القائمة ومدى مرونتها في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وما تتيحه من إمكانيات لتلقي الدعم المالي داخليا وخارجيا، وربما تحتاج أيضا إلى دراسة تجارب دول أخرى في تسهيل بيئة الأعمال واستخلاص الدروس منها.

– عمل دراسة شاملة للسوق المحلي: دراسة السوق تعد خطوة أساسية لفهم التحديات والفرص، ويمكن دمج التطبيقات والبرامج التكنولوجية الحديثة والذكاء الاصطناعي في جمع البيانات وتحليلها لمعرفة الاتجاهات السوقية إذ قد تساهم في تحديد الفرص الخفية في السوق المحلي.

– تحديد المشاريع ذات الأولية والتي تحقق نتائج سريعة وتواكب احتياجات السوق: تحديد المشاريع ذات الأولوية يعتمد على نتائج دراسة السوق، وسيكون من المفيد إنشاء خارطة طريق اقتصادية قصيرة وطويلة المدى، وتحديد المشاريع التي يمكن أن تنمو بسرعة ويجب أن تستند على معايير مثل الاحتياج المحلي، القدرة التنافسية، مستوى الابتكار. ولتمويل هذه المشاريع يمكن استكشاف طرق بديلة عن القروض التقليدية مثل التمويل الجماعي أو نماذج إدارة الراتب (مثل كاكيبو أو 50/30/20 أو الحياة البسيطة وغيرها) التي تساعد في تعلم الادخار من الدخل حتى ولو كان دخلا متواضعا..

– إقامة جسور رابطة بين الفاعلين الاقتصاديين: هذه الجسور تجمع بين الممولين المحتملين للاستثمارات وأصحاب المشاريع، وكذا بين أصحاب المشاريع والموزعين التجاريين، الهدف الأساسي منها ضمان تمويل للمشاريع وتسويق المنتجات.

– التواصل والاستفادة من الجالية: يمكن تطوير شراكة عبر الأنترنت مع الجالية باستغلال المنصات التفاعلية والمواقع الاجتماعية بهدف التدريب ونقل الخبرات واستكشاف طرق ممكنة لتمويل بعض المشاريع.

– عقد شراكات مع الهيئات الدولية الحكومية والمستقلة: الشراكات مع الهيئات (وخاصة غير الإيديولوجية أو التي تفرض شروط خاصة) ستكون مفيدة في بناء شبكة دعم خارجية، من الممكن التفكير في استقطاب المنظمات الدولية التي تدعم المشاريع الاجتماعية والاقتصادية لتوفير تمويلات ميسرة أو استشارات فنية.

– تنظيم ورش تكوينية محلية: تهدف إلى تحسين الوعي والمعرفة الاقتصادية في المجتمعات، الدورات التدريبية المركزة للراغبين والداخلين الجدد في مجال الاستثمار مهمة جدا، ويجب أن تتضمن مهارات عملية واضحة وقابلة للتنفيذ في الواقع، التركيز على التكوين المهني بالإضافة إلى التدريب على التفكير الريادي والابتكاري وتعليم الأفراد كيفية إدارة المشاريع والتفاعل مع الاقتصاد بشكل مستدام سيكون ذا تأثير إيجابي بعيد المدى.

– إنشاء تعليم متخصص: سيساعد في تقليص الفجوة بين التعليم الأكاديمي والمهارات المطلوبة في سوق العمل، الغرض من التعليم المتخصص إضافة إلى تخريج علماء ومفكرين هو ضمان عمالة مدربة ومؤهلة تلبي احتياجات الاقتصاد التنافسي.

– الاستفادة من الخدمات التي توفرها التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي: يمكن استخدام البرامج والتطبيقات الذكية في تحليل البيانات الاقتصادية والتنبؤ باتجاهات السوق وتوفير استشارات لأصحاب المشاريع، كما يمكن أن تكون جزءا من التحليل التنافسي ورصد تطورات الأسواق المحلية والعالمية، ومواقع التواصل الاجتماعي تتيح مجالا للتسويق الرقمي.

– التحفيز المستمر والدعاية الإعلامية للمشاريع الناجحة: تكريم المشاريع الناجحة، إجراء مسابقات تنافسية لأحسن المبادرات الاستثمارية والابتكارات التكنولوجية وإقامة معارض اقتصادية دوريا، تعد كلها حوافز معنوية قوية تشجع على الاستدامة والاستمرار في التطوير والابتكار، ومن الضروري أيضا أن تشمل الدعاية حملات إعلامية على المنصات والمواقع المختلفة (تقليدية وإلكترونية) لزيادة الوعي حول هذه المبادرات وإشراك المجتمع المحلي.

– توفير الاستشارات الاقتصادية المجانية من قبل الأكاديميين والمتخصصين: عبر الاتصال المباشر وغير المباشر لتحقيق المعرفة العلمية والقانونية وتقديم حلول عملية للمشاكل الاقتصادية للمستثمرين ولما تشكله من دعم معنوي وتعزيز للثقة في الاقتصاد المحلي.

– التواصل مع الجهات الرسمية: من أجل تخفيف الأعباء القانونية وتسهيل العمليات التجارية مثل التصدير والاستيراد لأصحاب المشاريع المحلية الكبيرة، ولتحقيق التكامل بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد المتخصص. وسيكون من المفيد إنشاء لجان استشارية دائمة تتعاون مع الجهات الرسمية لصالح مشروع الاقتصاد المتخصص كالتركيز على تقليص الإجراءات وتقديم مقترحات لتحديث التشريعات والقوانين.

– إطلاق مبادرة البلدية النموذجية اقتصاديا: الغرض منها هو تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا حسب ما توفره الموارد والثروات الطبيعة التي تتميز بها المنطقة، وإنشاء أسواق محلية يومية أو أسبوعية لتسويق السلع المنتجة في ذات المنطقة وأخرى جهوية أو وطنية لضمان التكامل بين المناطق. هذه المبادرة تعزز من مفهوم الاقتصاد المحلي والمستدام، من الممكن أيضا تضمين التكنولوجيا الرقمية في مثل

هذه المبادرات (مثل منصات التجارة الإلكترونية لتسويق المنتجات المحلية) وتوسيع مفهوم الاكتفاء الذاتي ليشمل الابتكار في الإنتاج واستخدام الموارد المتجددة .

توصيات لنجاح الاقتصاد المتخصص :

لرفع مستوى إمكانية نجاح هذا الاقتصاد ينبغي :

– وضع أهداف وخطط محددة وقابلة للقياس مع تحديد إطار زمني واقعي لكل مرحلة، ويجب أيضا أن تتضمن الخطط آلية مراجعة لقياس مدى التقدم وإعادة ضبط الأهداف والخطط إن لزم الأمر .

– التقييم المستمر : إجراء دراسات تحليلية ونقدية دورية لتقييم مدى نجاح المشروع واستخراج أسباب النجاح والفشل وتحديث الاستراتيجيات حسب المستجدات .

– التكامل بين المناطق : من المهم استمرارية التواصل بين المناطق خاصة المتجاورة لتحقيق التكامل والاستفادة من الخبرات والتجارب الناجحة .

– بناء بيئة حاضنة للمشروعات الصغيرة : إنشاء مراكز حاضنة متنوعة لدعم الشركات الناشئة وتوفير الإحصاءات والمعطيات البيانية والموارد المالية والاستشارية اللازمة (مثل الجمعيات المتخصصة والمكاتب ومواقع الأنترنت . . .) .

وسائل إقناع فئات المجتمع :

بناء الثقة في هذا النوع من الاقتصاد يتطلب وقتا وجهدا مستمرا لكنه مطلوب، من خلال تكامل بعض الأساليب يمكن أن يتغير وعي المجتمع ويزداد تقبله له كحل بديل للتحديات الاقتصادية، فيما يلي بعضا من هذه الأساليب :

– التوعية بالمزايا العملية : يجب توضيح كيف للاقتصاد المتخصص أن يمنح الأفراد والمجتمعات القدرة على التفاعل مع الاقتصاد بعيدا عن القيود والرقابة، من خلال الاستثمار الصغير الفردي أو الجماعي الذي لا يحتاج رأسمال كبير في مجالات كالزراعة المنزلية أو الحرف التقليدية أو الصناعة التدويرية أو العمل عبر الأنترنت وغيرها التي تحقق دخلا مستداما، وتوضيح كيف يمكن أن يكون وسيلة لتقليص نسبة الفقر والبطالة خاصة في المناطق التي تفتقر إلى الفرص الاقتصادية التقليدية .

– تقديم نماذج محلية ودولية ناجحة : يمكن استخدام قصص لأشخاص أو مجتمعات تمكنت من بناء اقتصاد متخصص ناجح، سواء كان ذلك من خلال مشاريع تعاونية أو أعمال رقمية أو صناعات محلية،

ويمكن الإشارة إلى تجارب مماثلة في دول ساعدها الاقتصاد المتخصص في تقليل نسب البطالة والفقر ورفع المستوى المعيشي.

– الحملات الإعلامية واللقاءات الجوارية: يمكن استغلال وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية لزيادة الوعي حول فوائد الاقتصاد المتخصص عبر نشر مقاطع فيديو، مقالات، أو قصص حول كيفية تجاوز التحديات والعراقيل باستخدام هذه الأساليب، ويمكن الاستعانة بالمؤثرين كالأئمة وأصحاب المشاريع الناجحة، كما يمكن توظيف أفراد من نفس الفئات المستهدفة في لقاءات خاصة مع السكان لإقناعهم بأهمية دور هذا النوع من الاقتصاد.

– إظهار الفوائد الاجتماعية: توضيح كيف يمكن له أن يوفر بدائل اقتصادية، مما يسمح في تقليل تأثير الأزمة الحالية ويعزز من قوة الاقتصاد الرسمي، وكيف له أن يزيد من تماسك وتلاحم أفراد المجتمع عبر الأعمال التعاونية الجماعية، كما أنه يزيد من الدخل الفردي ويحسن نوعية الحياة وأنه أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية.

الخاتمة

إذا نظرنا إلى التغيير على أنه شامل لجميع مناطق الوطن، وجامع لكل مناحي الحياة، فستبدو مهمة التغيير والإصلاح متشابكة ومعقدة، أما إذا قسمنا العمل ضمن مجتمعات محلية وجزأنا مناحي الحياة إلى مجالات محددة فهذا سيبسط التعقيد ويفكك التركيب المتشابك ويسهل العمل التنموي، كما أنه يتلاءم مع متطلبات ومقدرات البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لها، ثم إن هذه المناطق المحلية بمجموعها تتكامل مع بعضها لأن كل منطقة لها ما تتميز به منتجات وخدمات بحسب ما لها من ثروات وخامات وما تملكه من كفاءات وقدرات.

إن العمل على تحقيق هذا المشروع مفتوح لكل فرد أو جماعة (والنفع سيعود عليهم جميعا)، فكل من أراد أن يساهم فيه فله ذلك، ليس عليه أن يرجع إلى قيادة أو جهة عليا مسؤولة يتلقى منها التوجيهات إلا أن يكون ضمن فريق عمل يشتغل بشكل هرمي، فحينها هذا الفريق هو من يشكل وحدة مستقلة يعمل وفق ما يحدده من أهداف وطرق تنفيذ، الكل مدعو للمشاركة في عملية التغيير مهما كان منصبه أو وظيفته أو مستواه أو إمكانياته، وكلما زاد عدد المشاركين كلما تحقق التغيير بوتيرة أسرع، وليس على

المشاركين أن يشتغلوا في جميع المجالات، إذ يستطيعون أن يركزوا على مجال بعينه بحسب رغباتهم ومعارفهم ومهاراتهم.

ما يقود هذا المشروع هو الهدف العام "تغيير الواقع الحالي إلى واقع أفضل"، هذا الهدف هو ما يمثل مرجعية يستند إليها الأفراد، سواء أكانوا أفرادا أوضمن فريق عمل واحد أو عدة فرق، إذا اختلف البعض في تعيين المجالات التي لها أولوية أو في كيفية ووسائل إدارة الخطط، فله أن يتبنى رؤيته وينفذها، ويمكن للجميع أن يستفيد من تجارب الجميع حتى في داخل المجتمع المحلي ذاته.

إن مشروع "التغيير الإيجابي المستدام" ليس للتنظير الفكري وإنما هو دعوة للعمل والسعي، فالكلام الذي لا يتبعه عمل هو هدر للوقت والجهد. المشروع يقدر قلة الإمكانيات المادية والبشرية في البلاد النامية إذ يدعو للعمل بالمتاح وفي ما هو متاح. المشروع يتبع مسارا خطيا محددا ومستداما يمثله باختصار وتبسيط المخطط التالي:

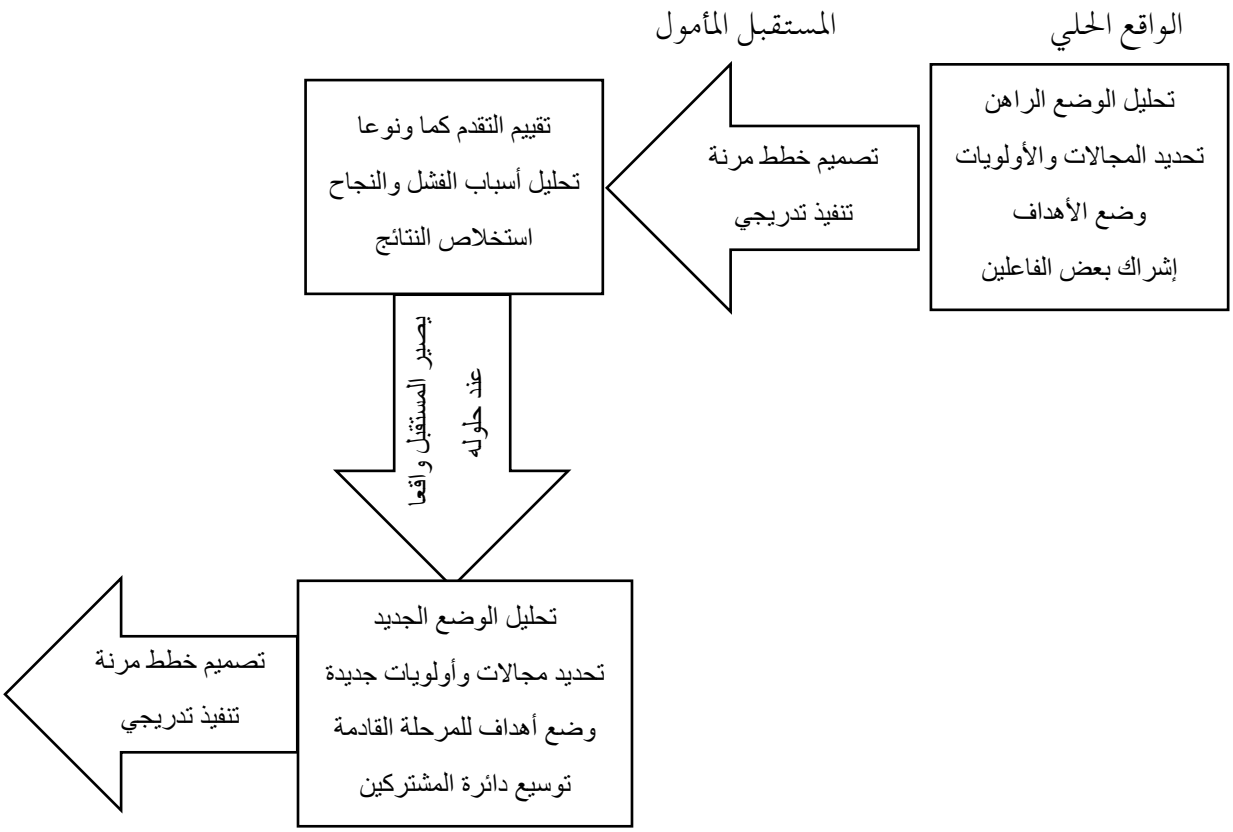

متطلبات بيئة الصيرفة الإسلامية

د. وراق على وراق ناصر
أستاذ مشارك كلية الإمارات - السودان

تهدف هذه الدراسة إلى متطلبات بيئة الصيرفة الإسلامية تمحورت مشكلة الدراسة في ظل سعي الدول بالنهوض بالصيرفة الإسلامية عبر الآليات المختلفة، إلا أن معظم الدول تفتقد الركائز والمتطلبات الأساسية والتي هي بمثابة البيئة أو الوعاء الذي تنطلق منه، توصلت الدراسة إلى نتيجة هامة مفادها أن الدول بها بعض المعوقات التي تقف حجر عثرة أمام النهوض بالصيرفة الإسلامية مثل البيئة التقليدية، كذلك أن المصارف لم تجد الاهتمام من البنك المركزي، وأن المصارف الإسلامية تفتقد إلى تقييم الأداء، كما أوصت الدراسة بالاستفادة من تجارب الدول التي لها تجارب رائدة في مجال المصارف الإسلامية.

تحتاج المصارف الإسلامية بيئة شرعية تعد مرتكزا ينطلق منه الدور الاقتصادي لها والتغيير في معتقدات المتعاملين والجماهير وقيمهم وتطبيق القيم التي تقوم على مبدا الشريعة الإسلامية.

المحور الأول تجارب الصيرفة الإسلامية

لقد اهتمت الكثير من الدول بفكرة الصيرفة الإسلامية وسعت إلى إصدار تشريعات وقوانين لتنظيم أعمال المصارف الإسلامية ونذكر على سبيل المثال لا الحصر الدول التي لها تجارب رائدة في مجال الصيرفة الإسلامية.

التجربة البريطانية:

أصبحت الصيرفة الإسلامية تجذب اهتمام العديد من الدول مما خلقت دوافع اهتمام الأوروبيين بالصيرفة الإسلامية والتي يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الطفرة النفطية التي اكتسحت المنطقة الإسلامية كذلك توسع الاهتمام بالاقتصاد والتمويل الأخلاقي ومنتجات الصناعة المالية وتفوقها عالميا ونتيجة لدوافع الاهتمام أعلاه تعتبر بريطانيا من الدول التي اهتمت بالصيرفة الإسلامية.

هناك عدة عوامل ساعدت بريطانيا بأن تكون رائدة في مجال الصيرفة الإسلامية ومن المحتمل أن تصبح مركزًا عالميًا في المالية والصيرفة الإسلامية، ساعد ذلك على توفير الإرادة السياسية الداعمة لهذا التوجه حيث قامت السلطات بفتح عدد من النوافذ الإسلامية في كبري البنوك البريطانية، هذا وقد أصبحت بريطانيا تحتل المرتبة الاولى حيث يوجد فيها ١٠٠ شركة إسلامية تستقبل مدفوعات دولية عبر ٢٥٠

مصرفًا إسلاميًا، كذلك يوجد فيها ٢٢ مصرفًا يقدم هذا النوع من الخدمات ولا تتعامل إلا في خدمات تحت مظلة الشريعة الإسلامية، مثل بنك لندن والشرق الأوسط وبيت التمويل الأوروبي وبنك الاستثمار الإسلامي الأوروبي (EIIB) وبنك جيت هاوس التابع لبيت الأوراق المالية الإسلامية الكويتي والبنك الإسلامي البريطاني (النوري، ٢٠٠٩، صفحة ١٩)

التجربة الماليزية :

تعود التجربة المصرفية الإسلامية الماليزية إلى عام ١٩٨٣ م بإقامة مستقبل تحت مسمى بنك إسلامي يعمل وفق الشريعة الإسلامية ومن هذه التجربة كانت الحكومة الماليزية تخطط بأن تكون من أهم المراكز العالمية للصيرفة الإسلامية.

وبعد الأزمة المالية، سمحت الحكومة بإنشاء بنك إسلامي ثانٍ وهو بنك معاملات ماليزيا وبدا البنك المركزي يشجع على التحول إلى كيانات مصرفية إسلامية كل هذه الأشياء أعطت مكانة للتمويل الإسلامي في النظام المالي الكلي من خلال مشروع (الصيرفة الإسلامية)، حيث سجلت حركة العمل المصرفي الإسلامي معدل نمو بلغ ٤٩٪ من حيث الأصول وهذ الاتجاه التصاعدي جعل ماليزيا اليوم رائدة في الصناعة العالمية للتمويل الإسلامي من حيث التنظيم والتوحيد وإصدار الصكوك إلى نصف الإصدار العالمي فاكثر حتي عام ٢٠١٥ م مما عزز، من ذلك دعم الحكومات المتعاقبة وضاعف من حجم الأصول المصرفية الإسلامية في ماليزيا، أما على صعيد أوجه استخدامات التمويل الإسلامي في الاقتصاد الماليزي فقد اكتسب التمويل الإسلامي في ماليزيا قبولا عريضا بين السكان بغض النظر عن العرق أو الدين حيث أصبحت المصارف الإسلامية تشارك وبصورة أساسية بشراء السيارات والعقارات وكذلك تمويل رأس المال العامل للاستثمار في الأوراق المالية، بينما بلغت جهة تمويل العقارات السكنية وراس المال العامل ٢٥٪ كما تم استخدام نحو ٥٩٪ من التمويل الإسلامي ضمن قطاع الأسر.

كذلك نجد أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل جزءا هامًا من الاقتصاد الماليزي حيث بلغت القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ٣٩٦.٦ مليار وساهمت بنسبة ٣٥.٨٪ في النتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، مما سبق نلخص بأن طبيعة التجربة الماليزية في مجال الصيرفة الإسلامية التي تعد أحد التجارب الرائدة التي استطاعت أن تحقق قفزة هائلة لبلد فقيرة بعد استقلالها من النظام البريطاني إلى دولة في حرية الدول المتقدمة عام ٢٠٢٠ م (ساعد وخواني، ٢٠١٧، صفحة ٥)

التجربة الجزائرية :

واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وبالرغم من أن تجربة الصيرفة الإسلامية كانت تقتصر على خدمات بنك البركة الجزائري والذي يعتبر أول مؤسسة مصرفية مالية تطبق المصارف الإسلامية ثم تلاه بنك السلام والذي بدأ عمله براس مال ٧٢ مليار دينار جزائري (١٠٠ مليون دولار) (ناصر وبوشرمة، ٢٠٠٩، صفحة ٣١٠) .

وأكدت بعض الدراسات أن قيمة الأصول المالية الإسلامية في الجزائر أقل مما هو موجود في الدول الأخرى، وبلغت قيمة الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ٢.٥١٦ مليار دولار هو يعادل ٠.١٨٪ من إجمالي الأصول المالية الإسلامية العالمية لعدة مقومات :

- البيئة التشريعية الموجودة في الجزائر هي بيئة تناسب عمل المصارف التقليدية المبادئ التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية لم تجد الاهتمام من البنك المركزي .
- عدم وجود سوق مالي إسلامي وفق الشريعة الإسلامية .
- غياب تقييم الأداء في المصارف الإسلامية . (عوادي، ٢٠١٨)

الخلاصة :

واجهت بيئة الصيرفة الإسلامية تحديات وعقبات في كثير من الدول خاصة الدول الأوروبية نتيجة ضعف الوازع الديني مما عقد من نشر الصيرفة الإسلامية إلا أن بريطانيا قادت تجربة متفردة في مجال الصيرفة الإسلامية والتي تعد متميزة إلى حد ما في مجتمع يفتقد الديانة الإسلامية .

أما في الدول الإسلامية الأخرى فإذا أخذنا تجربة ماليزيا والجزائر بالرغم من قصر التجربتين فقد حققتا نجاحا ملموسا في تجربة الصيرفة الإسلامية وخاصة وأن الدول كانت في قبضة الاستعمار والذي ترك أثراً يصعب التخلص منه .

إلا أن دعم الحكومات المتعاقبة ضاعفت من حجم الأصول المصرفية الإسلامية كما أن التمويل الإسلامي أصبح مقبولا في هذه الدول خاصة ماليزيا . إلا أن الجزائر فيها معوقات تقف حجر عثرة أمام النهوض بالصيرفة الإسلامية، كالبيئة التقليدية التي لا تناسب عمل المصارف، كما تفتقد المصارف الإسلامية تقييم الأداء بين الإخفاقات ونقاط الضعف .

المحور الثاني متطلبات الصيرفة الإسلامية

لكي تنهض المصارف الإسلامية في أي دولة لابد لها من وضع خطة استراتيجية تساعد في تهيئة البيئة المصرفية الإسلامية حتى تؤدي رسالتها على أكمل وجه وفق منظومة الشريعة الإسلامية كذلك البحث عن آليات تنهض بالصيرفة الإسلامية، لكن هذه الخطط والآليات تحتاج إلى متطلبات وبيئة مصرفية قائمة على الشريعة الإسلامية والتي هي بمثابة توصيات:

- لابد أن تكون قوانين البنوك تحت مظلة الشريعة الإسلامية حتى تتفادى إشكالية العلاقة مع مختلف المؤسسات التي تعمل في السوق المصرفية.
- الاستفادة من تجارب الدول التي لها تجارب رائدة في مجال الصيرفة أو المصارف الإسلامية.
- أن تعمل السياسة النقدية وفق المنظور الإسلامي مما يوطد العلاقة بين المصارف الإسلامية والبنك المركزي (ناصر وبوشرمة، ٢٠٠٩، صفحة ٣١١).
- ربط الخدمات المصرفية بروح التشريع الإسلامي الذي يقوم على التكافل والتعامل والمساعدة وتوثيق الصلات.
- مشاركة العميل في إشباع الخدمة المصرفية وذلك بتقديم البيانات والمعلومات.

تكوين الاتجاهات الإيجابية لدى المسؤولين في البنك الإسلامي نحو المشاركة الاجتماعية، أي ان المصارف الإسلامية يجب أن تعمل لتحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والأهداف الاجتماعية وأن الحكم على مستوى كفاءة الإدارة في البنك الإسلامي يأخذ في الاعتبار مدى مساهمتها في علاج المشكلات الاجتماعية لأن ما يتحمله البنك من تكاليف نتيجة علاج المشكلات الاجتماعية له آثار إيجابية على مكانته في المجتمع ولو على المدى البعيد.

كذلك لا بد من تطوير كفاءة الكوادر المصرفية في البنوك الإسلامية، فهذه بمثابة قوى وعوامل دافعة لممارسة البنوك الإسلامية لمسؤولياتها، وتطبيق ما سبق ذكره، يؤدي إلى مهنية عالية تركز على أنشطة المسؤولية الاجتماعية واختيارها اختياراً دقيقًا وواضحًا، ويجب وضع السياسات التي تضبط كل نشاط، ومن الأفضل أن تكون هنالك إدارة مستقبلية تتبع لرئيس مجلس الإدارة متفرعة عن إدارة المسؤولية الاجتماعية والإشراف على تنفيذها.

تحقيق التوازن بين الأهداف الاجتماعية والأهداف الاقتصادية من خلال التسلسل الزمني للسياسات، ووضع خطة لا تؤدي لتعارض الأهداف الاجتماعية مع الأهداف الاقتصادية، وأن يكون تنفيذ هذه الأهداف والسياسات وفق التشريع الإسلامي.

المراجع والمصادر:

- ابتسام ساعد، ورابح خواني. (٢٠١٧). تجربة المصارف الإسلامية في ماليزيا تقييم أداء المصارف الإسلامية للفترة ٢٠٠٨ – ٢٠١٥م. مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية(العدد ٣٠)، صفحة ٥.
- أشراف محمد دوابة. (٢٠١٦). رؤية استراتيجية لمواجهة تحديات التامين التكافلي الإسلامي. İSLAM EKONOMİSİ VE FİNANSI DERGİSİ,، صفحة ١٩.
- ساعد ابتسام، وخوني رابح. (بلا تاريخ).
- سليمان ناصر، وعبد الحميد بوشرمة. (٢٠٠٩). متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر. ٠٧ (٠٧)، صفحة ٣١٠.
- فيروز زروخي، واخرون. (سيتمبر، ٢٠٢٠). أثر تطبيق الصيرفة الإسلامية في العالم العربي ٢٠٢٠. المجلة المغاربية للاقتصاد والماجمنت، ٠٧ (٠٢)، صفحة ٣٣١.
- محمد النوري. (٢٠٠٩). التجربة المصرفية الإسلامية بأوروبا المسارات والتحديات والآفاق. (الدورة التاسعة عشرة للمجلس – اسطنبول) تاريخ الاسترداد ٠٤ ٠١, ٢٠٢٠، من المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث: https://www.e-cfr.org
- مصطفي عوادي. (٢٠١٨). متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، . الملتقي الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. الوادي – الجزائر: جامعة الشهيد حمة لخضر.

التحكيم التجاري وتسوية النزاعات المالية

وفق ضوابط الشريعة الإسلامية

Commercial Arbitration and Financial Dispute Settling

بعد الاتفاق على التحكيم أو تسوية النزاع، يمكننا تقديم الخدمات التالية:

- إعادة هندسة العقود والاتفاقات وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.
- إعادة رسم العلاقات المالية وتحديدها بما ينسجم وضوابط الشريعة الإسلامية.
- إجراء التسويات المحاسبية بعد فض النزاع بما ينسجم ومعايير المحاسبة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- تطوير أسس العمل المحاسبي من خلال تقديم حلول تحافظ على انسيابية الأعمال وانضباطها الشرعي.
- تطوير أسس العمل التمويلي من خلال تقديم حلول المنتجات المالية الإسلامية.
- التحليل المالي وتقديم النصح والمشورة.
- المراجعة الشرعية وفق المعايير الشرعية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- المراجعة المحاسبية وفق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).

https://arbit.kantakji.com

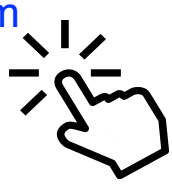

www.baitalzakat.com

بيت الزكاة

موسوعة علمية ثقافية متخصصة بالزكاة

هدفنا توفير بيئة متكاملة لخدمة الأكاديميين والباحثين في تخصص الزكاة ومحاسبتها.

تقديم خدمات حساب الزكاة وتدريب الأفراد وفق المعايير الإسلامية.

لسنا متخصصين بجمع الزكوات والصدقات والتبرعات وصرفها على المستحقين.

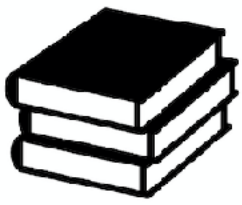

مكتبة الزكاة

حساب الزكاة

الأخبار الزكوية

GIEM